الجزيرة الفاضلة

سنغافورة



أحمد مصطفى

سنغافورة الجزيرة الفاضلة

أحمد مصطفى

الكتاب: سنغافورة الجزيرة الفاضلة

الكاتب: أحمد مصطفى

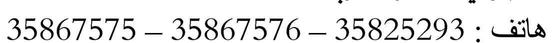
الطبعة: **2017**

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



5 ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية


هاتف : 35825293 – 35867576 – 35867575

فاكس : 35878373

http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

مصطفى، أحمد

سنغافورة الجزيرة الفاضلة/ أحمد مصطفى

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

.. ص، .. سم.

الترقيم الدولى: **0 – 154 – 446– 977– 978**

أ – العنوان رقم الإيداع : **15225**

سنغافورة الجزيرة الفاضلة





مقدمة

من ورقة صغيرة إلى كتاب كامل

كان لزاما عليّ أن أحمل في جيبي ورقة صغيرة عليها خريطة مكبرة لمنطقة جنوب شرق آسيا حتى تساعدني في الإجابة عن سؤال الأقارب والأصدقاء الذي اعتدت أن أسمعه قبل سفري، وهو " وأين تقع سنغافورة هذه التي ستذهب إليها بالضبط؟

"فسنغافورة بلد لا يعلم عنها غير الآسيويين كثيرا سوى اسمها، وإن أعطيت الكثيرين منهم خريطة لجنوب شرق آسيا فلن يستطيع أحد أن يضع إصبعه بدقة على مكانها حتى يستغرق بعض الوقت في البحث عنها في مكان ما وسط عشرات الآلاف من الجزر المفتتة في وسط أرخبيل الملايو، بل إن اسمها على الخريطة سيكون أكبر بكثير من حجمها، فتجده مكتوبا في أغلب الخرائط على مساحة من مياه البحر بجوارها لأن مساحة تلك الجزيرة الصغيرة على خريطة العالم أو المنطقة لا تتسع لأن تكتب عليها حروف اسمها التسعة باللاتينية والثمانية بالعربية، ولكن الحجم ليس كل شيء بل هو أحيانا لا شيء، ففي داخل هذا الحجم الصغير وجدت قصصا كثيرة وتجربة هي دون شك من ألمع التجارب إبهارا في القرن

العشرين، بل وفي العصور الحديثة كلها، تجربة تؤكد أن الإنسان، وليس أي شيء آخر، هو الذي يصنع التقدم أو عكسه، ويبني الازدهار أو ضده، ويريح نفسه وأجيال من بنيه وحفدته أو يورثها المشكلات والمحن.

أما صغر مساحتها وسكانها فهو أمر لا يعيبها بل يدعم تميزها وتفوقها الذي إستطاعت به أن تحقق ما وصلت إليه رغم عدم توفر الإمكانيات الكافية . وعندما كان بعض الأصدقاء السنغافوريين يقولون لي: إن بلدنا صغير وليس كبيرا كبلادكم أو كالبلاد الأخرى من حولنا، كان ردي عليهم دائما: إنكم صنعتم من بلدكم نموذجا يحتذى والنماذج بطبيعتها لابد أن تكون صغيرة.. وفي هذا كنت صادقا أكثر مني دبلوماسيا يحسن المجاملة بحكم طبيعة المهنة.. تلك التجربة الرائعة هي السبب الذي جعلني أحول الخريطة الصغيرة إلى كتاب كامل أحاول أن أنقل فيه لقارئ العربية بعضاً مما يحدث على الجانب الآخر من المحيط الهندي من نقلات هائلة يذكرها الحاضر باحترام وسيذكرها التاريخ أيضا بكل التقدير، وأضيف فيه كثيرا من المعلومات بل والقصص أحيانا؟ التي تتجاوز ما اعتاد القارئ أن يراه في مقالات وموضوعات متفرقات عن جنوب شرق آسيا والنمور الآسيوية والمؤشرات الاقتصادية المبهرة، إلى غير ذلك من مواد تختزل الواقع وتقع تارة في مصيدة الانبهار التام بتجربة شعوب تبدو كما لو كانوا من أهل الخوارق يحيلون التراب تبرا والصخر ماساً، لا يخطئون ولا ينسون وهو ما ليس صحيحاً.. وتارة أخرى تبسط التجربة وتسطحها ولا تصل إلى السبب الأساسي الكامن وراء تقدم شعوب ودول بعيدة عنا في أقصي الطرف الجنوبي الشرقي لآسيا وهي شعوب؟ لو علمنا –

أقرب من نقتدي به ونأخذ عنه ربما أكثر من دول أخري في أوروبا وأمريكا.

فهم مثلنا وقعوا تحت الاحتلال وكانوا نهبا للمستعمر عقودا طويلة، وهم أهل حضارة طاعنة في القدم كحضاراتنا، ثم إن هناك قدراً من التشابه بيننا وبينهم لا تخطئه عين الدارس فيما يتعلق بالكثير من النواحي الاجتماعية، فعلى سبيل المثال فإن هؤلاء القوم يقدرون ما نقدره من روابط الأسرة والقيم الاجتماعية المختلفة، وهم كانوا حتى الأمس القريب يعانون من كل مشكلاتنا الاقتصادية وربما أكثر.

هذا الكتاب لا يتحدث عن الولايات المتحدة أو فرنسا أو بريطانيا أو اليابان أو حتى الصين أو غيرها من الدول الكبرى والعريقة التي قد نجد بينها وبين دولنا العربية فوراق تبرر التقدم الهائل الذي وصلت إليه، بل هو عن جزيرة صغيرة كانت ملاذا للصيادين وأحيانا القراصنة في الزمن البعيد ثم صنعت من نفسها دولة مستقلة، وصمدت أمام التحديات العاتية ثم بنت إقتصاداً نقلها بحق من مصاف دول العالم الثالث إلى العالم الأول مرة واحدة دون أية ثروات طبيعية أو موارد تتحدث عنها كتب الاقتصاد اللهم إلا مورد واحد هو أعظم ما خلق الله عز وجل.. العقل البشرى. وإذا كانت المقارنة تتم بينك وبين من كان أقل منك حتى الأمس القريب ثم غدا اليوم في وضع أفضل منك بكثير، فإن الندم والأسى هو النتيجة الطبيعية لتلك المقارنة، ولذلك فإن هذا الكتاب لا يتطرق من قريب أو بعيد لعقد مقارنات بين حال الدول العربية وبين

سنغافورة بل يترك المقارنة لذهن القارئ الفطن آملا أن تكون مقارنة إيجابية بناءة تنير الطريق وتدل على ما يجب أن نفعل وكيف يمكننا اللحاق بقطارات عديدة فاتتنا منذ زمن. وقد اخترت أن أجعل كتابي هذا يكتفي بوصف واقع عاش فيه الكاتب أربع سنوات من خلال عين وعقل عربي مسلم، ومحصلة ما عاشه وجربه في هذا البلد الصغير الجميل، ومن تلك المحصلة يقدم الكتاب لكل ذي لباب مادة للفكر والتأمل في حالنا وحال غيرنا، والعاقل في هذا الزمن من يعرف كيف يقتدي بغيره لا كيف يرفع حاجبيه ويفغر فاه انبهارا وإعجاباً ثم يعود لما كان فيه دون أن يغير شيئا في نفسه أو فيما حوله.

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية سنغافورة
عدد السكان: 4.2 مليون نسمة
المساحة: 699 كم
معدل الجريمة: 8 في الألف
إجمالي الناتج القومي: 111 مليار دولار
نصيب الفرد من الدخل القومي: 26 ألف دولار معدل النمو 8.4 %
معدل التضخم: 1.7%
إجمالي واردات السلع: 172 مليار دولار
إجمالي صادرات السلع: 203 مليار دولار
إجمالي واردات الخدمات: 42.1 مليار دولار
إجمالي صادرات الخدمات: 42.6 مليار دولار
عدد الزائرين للسياحة وغيرها: 8.3 مليون
الاحتياطي النقدي الرسمي: 114.5 مليار دولار
حجم الاستثمارات الأجنبية في سنغافورة: 150.6 مليار دولار
حجم الاستثمارات السنغافورية في الخارج 94.2 مليار دولار

من الملائم أن ألفت نظر القارئ الكريم أن هذا الكتاب يتناول بالدراسة بلدا ينمو بشكل متسارع كالقاطرة التي من الصعب إيقافها حتى نعرف بدقة موقعها في اللحظة التي نتكلم فيها، ولذلك فإن الإحصائيات التي ذكرتها في هذه القائمة تتغير بشكل سريع شهرا بعد شهر وعاما بعد عام، وعلى ذلك فإنني ألتمس من القارئ العذر إن وجد اختلافا قد حدث في الأرقام السابقة بمرور الوقت نتيجة للنمو المستمر في الاقتصاد السنغافوري، وأقترح على القارئ المحب للتحقق والاستزادة الرجوع إلى الموقع التالي للحصول على المعلومات الأكثر حداثة:

بعدما تم تكليفي بالعمل في سفارة مصر في سنغافورة كان رد الفعل الأول لدي ولدى الأصدقاء والعشيرة هو أن سنغافورة بلد جميل لكنها للأسف بعيدة جدا عن مصر، وبالتالي فستكون العودة للإجازة "مشوارا طويلا"، كان هذا الانطباع البالغ البساطة هو البداية.. وكم كان انطباعا سطحيا بالفعل.

ولم أكن أدري عندما وصلت سنغافورة لاستلام عملي في صيف عام 2001 وتحديدا في أول سبتمبر من هذا العام، أن هذا المشوار إنما يتيح لي فرصة أن أرى ركنا مختلفا تماما من عالمنا لا تفصلنا عنه فقط مسافة المكان والجغرافيا، بل أيضا مسافات أخرى كثيرة في الفارق في أسلوب الحياة وتناول الأشياء وإدراكها والرغبة الحديدية في التقدم والنجاح، وبعد مرور عام على إقامتي في سنغافورة راودتني بشدة فكرة أن أضع كتابا عنها يضع البلد وتجربتها أمام القراء سواء هواة أدب الرحلات، أو هواة القراءة في الموضوعات الاقتصادية أو السياسية، أو حتى هواة القراءة البنّاءة للتاريخ وأعني بهم الذين يقرأون التاريخ ليفهموا الحاضر ويفسروه ثم يرون المستقبل من خلال ما يقرأون، وأغلب ظني أمام كل هؤلاء أنني أقدم لهم في الحديث عن سنغافورة موضوعا جديدا لم تستهلكه الأقلام العربية بعد . ولحسن الحظ فإنني لم أبدأ كتابة هذا الكتاب وقتها، وأقول لحسن الحظ لأنني إن فعلت في هذا الوقت لجاء الكتاب قصيدة إعجاب خالص بما أراه في بلد حسبتها للوهلة الأولى مدينة فاضلة في كل شيء، وهي رؤية لابد من الاعتراف بأنها رؤية قاصرة لا ترى الأشياء

على حقيقتها، فإدراك مكان من الأماكن أو بلد من البلاد على أنه مدينة فاضلة يعني أنك لم تر الواقع، وبالتالي فلن تستطيع نقله بأمانة لمن لم يره. ووجهة النظر تلك شاركني فيها الكثير من الأصدقاء السنغافوريين الذين لم يسعدهم أبداً الحديث بانبهار بالغ عن بلدهم، خاصة إذا ما شعروا أنك تبالغ، وهذا هو أحد أسرار نجاحهم، فهم يرون دائما أنه بجانب الكثير الذي تم إنجازه، فإن هناك أكثر وأكثر مما لم يتم فعله وأن هناك مع كل شروق شمس فرصاً يجب اقتناصها وقدرات لابد من شحذها وموارد لابد من استغلالها حتى لو لم تكن تحت أيديهم هم.

وهكذا وجدت قول أبو الطيب المتنبي ينطبق على هؤلاء القوم بشكل واضح رغم أنهم لا يعلمون شيئا عن أبياته تلك التي قال فيها:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم == وتأتي على قدر الكرام المكارم

وتصغر في عين الصغير صغارها == وتصغر في عين العظيم العظائم

وفي ذلك فقد تعلمت أمام السنغافوريين أن أؤكد إعجابي ببلدهم وبتجربتهم بشكل معتدل ودون مبالغة، ولا أخشى من أن يثير انتقادي لأي شيء حفيظتهم أو غضبهم بل على العكس فإن النقد البناء أمر مقبول، ومن يرفضه شخص غير قادر على تطوير نفسه أو عمله أو حياته. ومع الاعتراف بأن التعميم للصفات على شعب من الشعوب هو خطأ فادح، ومع الإقرار بأن في كل مجتمع إنساني كل الصفات الإنسانية

صالحها وطالحها، فإن ما سأذكره في كتابي هذا هو محاولة لوصف الملامح السائدة والأكثر شيوعا في هذا المجتمع.

فالمجتمعات كلها في الشرق والغرب كالفسيفساء التي تجمع في وحداتها الصغيرة بين كل الأشكال والألوان، إلا انه عين الناظر إليها تلمح سمات سائدة أكثر من غيرها وألوانا تؤثر في ناظريه أكثر من سواها وتعطي للوحة طابعا يغلب ولونا يسيطر ومذاقا يميز . كانت الخطوة الأولى التي فضلت استهلال الكتاب بها أن أقدم للقارىء فكرة موجزة عن "جمهورية سنغافورة" في شكل أقرب ما يكون إلى المعلومة الخام دون تلوين، فدائما ما أؤمن بأن الحقائق لديها القدرة على إسباغ الوصف على نفسها بنفسها، وهذا هو ما حرصت على تصدير هذا الكتاب به، والآن أستأذن في أن يكون الفصل الأول تعليقا أو محاولة للتعليق على ما أهم ما جاء في تلك المعلومات "الخام" التي وجدها القارئ الكريم في صدر هذا الكتاب.

المساحة: جزيرة صغيرة مساحتها الأصلية حوالي **580** كم2، أما مساحتها الآن فهي **700** كم2 بعدما قام السنغافوريون بردم أجزاء كبيرة من البحر لتوسيع رقعة جزيرتهم التي لم تعان بعد من الاكتظاظ السكاني، إلا أن التفكير في المستقبل والأجيال القادمة واجب وفرض.

المناخ: حار رطب منذ بدء الخليقة وإلى قيام الساعة فنحن يا عزيزي على خط الاستواء (وتحديدا درجة **1** شمالا)، وعلى الرغم من أن درجة الحرارة تتراوح ما بين **27** إلى **35** على مدار اليوم والعام باكمله،

إلا أن الرطوبة الخانقة التي لاتقل في الغالب عن 85% تجعل من الإحساس بالحرارة شديداً، أما الأمطار فهي من أعلى المعدلات في العالم فالمطر يهطل في سنغافورة تقريبا ثلث أيام العام في المتوسط.

السكان: السنغافوريون يزيدون قليلا عن ثلاثة ونصف ملايين نسمة وهو رقم يخيف الحكومة كثيرا ويثير خلافا بينها وبين المواطنين، حيث ترى الحكومة أنه لا بد من زيادة السكان بأي طريقة، وإلا فالشعب معرض للانقراض كما يقول المسئولون وهي قضية طريفة دون شك سنتعرض لها بالتفصيل لاحقا. اللغة الرسمية هي اللغة الإنجليزية وهي لغة العمل في كل الأماكن وعلى الجميع إتقانها، إلا أن هناك ثلاث لغات قومية للدولة وهي الصينية (لغة الأغلبية)، والمالاوية (لغة المالاي المسلمين وبها قدر غير قليل من الألفاظ العربية)، و(التاميل) وهي لغة أغلب الهنود المقيمين في سنغافورة، الموارد الطبيعية: صفر.. فلا فدان يزرع ولا منجم يحفر ولا بئر بترول يتدفق ولا غابات تقطع والصيد ضئيل للغاية، ولا يوجد سوى الموقع الجغرافي الذي جعل من سنغافورة ميناء تاريخيا منذ قرنين من الزمان ثم جاء السنغافوريون المعاصرون ليطوروه ويجعلوا منه ثاني أكبر ميناء في العالم من حيث حجم الحاويات التي يتم تداولها فيه سنويا التي تتعدي حاليا اثنين وعشرين مليون حاوية سنويا.

نظام الحكم:

سنغافورة دولة ذات نظام حكم جمهوري برلماني يرأس الدولة رئيس جمهورية منتخب انتخابا مباشراً، إلا أن الحكم الفعلي في يد رئيس الحزب

الذي يحصل على أغلبية الأصوات في الانتخابات العامة وهو حاليا ومنذ الاستقلال حزب "فعل الشعب" أو **People?s Action**وهو الحزب الذي يحوز دائما على الأغلبية الساحقة من مقاعد البرلمان، وتصغر بجانبه أحزاب المعارضة الأخرى التي لا تكاد تذكر. وبصفة عامة فإن احتكار حزب واحد للسلطة أمر ثانوي في حياة المواطن السنغافوري كما سيتضح للقارئ فيما بعد، فالسياسة لها وظيفة واحدة من وجهة نظر الحكومة والمواطن في سنغفافورة، وهي ضمان الرفاهية الاقتصادية أما الشعارات والمبادئ الأيديوجلية والسياسية فهي كلمات لا مكان لها في صفحات الواقع السنغافوري.

التعليم:

استطاعت سنغافورة أن تحقق واحدا من أعلى معدلات التعليم على مستوى قارة آسيا والعالم ككل، إلا أن قصة سنغافورة مع التعليم هي أبعد من ذلك وأخطر، فسنغافورة تطبق من نظم التعليم ما يعد ريادة حقيقية على المستوى العالمي، لدرجة أن نظام التعليم السنغافوري يخضع لدراسة العديد من الدول الأكثر عراقة في هذا المجال ويقتبس منه الكثيرون ما يرون أنه يصلح لهم. فقد أدركت الحكومة السنغافورية منذ الاستقلال أن التعليم (وهو فن أساسي من فنون صناعة الإنسان) هو السبيل الوحيد لتحويل المواطن إلى مورد طبيعي ذو قيمة كبيرة، فإذا كانت الأرض قد بخلت بمواردها الطبيعية على هذه الجزيرة الصغيرة، فإن الإنسان (إذا ما أُحسن بناؤه) يمكن أن يعوض في قيمته البترول والذهب

والحديد وكل المعادن والمحاصيل الأخرى، نظرا لأن الخطة قد تم تطبيقها بحسم وحزم وتواصل لم يشبه انقطاع أو تراجع، فقد آتت ثمارها في شكل مواطنين قادرين على المنافسة في عالم التكنولوجيا والتقدم العلمي بل ويفوقون في كفاءاتهم أبناء دول أخرى أعرق وأكبر بكثير. ولعل نظرة على الأرقام والحقائق قد تفيد في رسم الصورة:

– نسبة الأمية: 3%.

– عدد الجامعات: ثلاثة من أبرز جامعات آسيا وأشهرها، حيث يسعى أثرياء آسيا من الهند والصين وإندونيسيا وغيرها إلى إرسال أولادهم للدراسة فيها حتى يضمنوا لهم مستقبلا أفضل في سوق العمل المحلية والدولية، وهي: جامعة نانيانج والجامعة الوطنية وجامعة الإدارة.

* الإنترنت جزء أساسي من العملية التعليمية لدرجة أن هناك موقعا على الإنترنت لكل مدرسة وأحيانا لكل فصل من فصولها، وهناك مواقع خاصة يقوم من خلالها الطلبة بحل واجباتهم المنزلية أو إعداد مشروعاتهم الدراسية، وإرسالها للمدرسين الذين يتولون تصحيحها والتعليق عليها وإرسالها للطلبة.

* نسبة التسرب من التعليم: صفر، والقانون يعاقب الوالد على هذه الجريمة بالحبس وأذكر أنه كانت هناك ما يشبه "الحملة القومية" في عام 2003 للبحث عن ثلاثة أطفال بلغوا سن التعليم الابتدائي ولم يتم تسجيلهم في أية مدرسة وكان ضروريا البحث عنهم وعن ذويهم الذين

تم تغريمهم بعدما اكتشفت السلطات أنهم غادروا البلاد مع والديهم قبل بداية العام الدراسي وظلوا في الخارج دون إخطار وزارة التعليم!!

* وبصفة عامة فإن المدارس السنغافورية تعد من أبهى المباني في المدينة من حيث تصميمها وأناقتها وإمكانياتها بما يفوق المدراس الدولية بكثير، ولم أصدق عيني عندما شاهدت على سبيل المثال ملعب كرة القدم وصالة الجيمانيزيوم وألعاب القوى الخاصة بالمدرسة الأنجلو صينية قرب وسط المدينة التي ظننت للوهلة الأولى أنها إحدى كليات التربية الرياضية.

* العام الدراسي يبدأ في أول العام الميلادي (الثاني من يناير كل عام) وينتهي مع منتصف شهر نوفمبر!! أي أن العام الدراسي هو العام الميلادي كله تقريبا مع إعطاء شهري يونيو وديسمبر من كل عام كإجازة يتخللها أحيانا أنشطة دراسية للطلبة!!

* والمستوي الدراسي والتعليمي عالي التنافسية وكثيرا ما لم أستطع أن أساعد ابني في حل مسألة حسابية – وهو في الصف الرابع أو الخامس الابتدائي – لفرط تعقيدها وصعوبتها، وبدأت أشك في قدراتي الحسابية والعقلية إلى أن قال لي أحد المدرسين في مدرسة أخرى– بكل زهو – أن ما شعرت به طبيعي نظرا لأن مستوى مادة الرياضيات في سنغافورة يعد الأعلي في العالم ككل خاصة في المرحلة الثانوية.

الاقتصاد:

ولأن هذا هو بيت القصيد ومربط الفرس كما يقال فإن الشرح سيطول بشأنه ربما على مدار الكتاب بكامله، أما في هذا الموضع فيكفي القول بأن الناتج القومي الإجمالي يبلغ حوالي **108** مليار دولار بينما يبلغ حجم الصادرات سنويا **181** مليار دولار وذلك الفارق يرجع لأن سنغافورة هي أنشط دول المنطقة الآسيوية كلها في إعادة التصدير وهناك جزء غير صغير من التجارة البينية بين دول المنطقة تمر عن طريق تجار سنغافوريين عرفوا من أين تؤكل الكتف وكيف تدار الصفقات من اليابان وكوريا في أقصى الشمال وحتى أستراليا في أقصي الجنوب ومن الصين والفلبين شرقا وحتى الهند ثم الشرق الأوسط وأوروبا غربا.

ثم إن لهم في التجارة مع الولايات المتحدة شأنا آخر عظيما خاصة بعدما وقعوا معها اتفاقية للتجارة الحرة نالت بها سنغافورة وضعا تفضيليا مع الولايات المتحدة تحسده عليها دولا أكبر منها بكثير. وعلى سبيل الاختصار أيضا فإن الموارد الاقتصادية الرئيسية والأهم لسنغافورة تتمثل فيما يلي:

1ـ الصناعة:

هناك العديد من الصناعات في سنغافورة إلا أن أهمها هي صناعة الإلكترونيات. وعلى الرغم من أن سنغافورة لا تصنع الكثير من

المنتجات الإلكترونية المتكاملة إلا أنها تتخصص في صناعة بعض مكونات تلك الأجهزة، وفي الغالب أغلى الأجزاء فيها وأكثرها تطلبا للتكنولوجيا الدقيقة فإذا كنا نتحدث عن الحاسب الآلي مثلا فالمصانع السنغافورية غالبا ما تقوم بصناعة المعالج **processor** وهو أغلى وأعقد جزء في الجهاز.

أما صناعة البتروكيماويات فهي أيضا أحد دواعي الإعجاب في سنغافورة التي لا تنتج شيئا من البترول الخام، ورغم ذلك استطاعت أن تطور صناعات بتروكيماوية متفوقة وكثير منها يتخصص في إنتاج منتجات فائقة التطور من منتجات البتروكيماويات يدخل بعضها كمدخلات في صناعة منتجات بتروكيماوية أخرى تشتريها دول كالسعودية ودول أوروبية كثيرة لانتاج البلاستيك والبوليستر وغيره. ويتصل بالبتروكيماويات أيضا صناعة التكرير، فسنغافورة تمتلك ثالث أكبر مصفاة نفط في العالم يمر عليها جزء كبير من النفط الذي تستورده الصين واليابان من دول الخليج.

أما صناعة الإنشاءات فهي من الصناعات القديمة في سنغافورة التي كانت من أوائل البقاع في جنوب شرق آسيا التي شهدت أبنية غربية الطراز منذ أن حط ستامفورد رافلز رحالة فيها وهي قصة سنأتي لذكرها في موضعها في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ومنذ ذلك الوقت اشتغل الكثير من السنغافوريين بحرفة البناء. وفي العصر الحاضر أصبح في سنغافورة الكثير من شركات الإنشاءات الكبرى

وذات الصيت الذائع في عالم الإنشاءات على مستوى القارة الآسيوية بل وأجزاء كثيرة خارجها. والزائر لسنغافورة يرى بوضوح المستوى المتميز للإنشاءات بمختلف أنواعها في كل أنحاء سنغافورة ويشهد على ذلك شبكات مترو الأنفاق وناطحات السحاب والطرق السريعة التي تقطع الجزيرة في كل الاتجاهات، وغير ذلك من أبنية مميزة تم تنفيذها على أيدي شركات سنغافورية. والسوق السنغافورية صغيرة فالشعب السنغافوري أربعة ملايين كما ذكرنا، بالإضافة إلى ثلاثة ملايين من المقيمين الأجانب وحوالي سبعة ملايين من السياح سنوياً، وإجمالي هذا العدد لا يشبع طموح الصناعات السنغافورية التي عرفت منذ السبعينات طريقها إلى أسواق أرحب وأوسع في الولايات المتحدة وأوروبا ودول جنوب شرق آسيا، إلا أن المنافسة التي تواجهها الصناعات السنغافورية منافسة شرسة وضارية من ماليزيا والصين وإندونيسيا وتايلاند وغيرهم من الدول التي نقلت التكنولوجيا ثم عرفت كيف تتقنها وتطورها في شكل أبهى وأجمل ممن اخترعوها في الأصل وبتكلفة أرخص بفضل عمالتها الرخيصة ومواردها الوفيرة. وعلى الرغم من ذلك فقد إستطاعت سنغافورة ؟ حتى الآن على الأقل– الصمود في وجه هذه المنافسة، رغم أنها لا تملك ما يملكه جيرانها من موارد طبيعية أو أيدي عاملة رخيصة، وكان مفتاح السر هو التخصص الرفيع في إنتاج ما لا يستطيع الآخرون إنتاجه وتوفير البيئة الاستثمارية المتميزة في المنطقة بما يتفوق على كل الدول المجاورة. فسنغافورة تملك نظم اتصالات ومواصلات لا تتمتع بها أية دولة أخرى

من دول جنوب شرق آسيا العشر التي تعرف باسم الآسيان، وتضاهي بما لديها ما لدى دول عملاقة كاليابان وأحيانا الولايات المتحدة.

وقد سمعت بنفسي مرارا من مديري بعض كبريات المؤسسات العالمية التي تتخذ من سنغافورة مقرا إقليميا لها في جنوب شرق آسيا أنهم يجدون في سنغافورة بنية تحتية تتفوق في بعض الجوانب على ما لدى الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة ما يتعلق بسهولة إنجاز الإجراءات والتغلب على البيروقراطية والشفافية، ويسر الحصول على المعلومات التي تعد دون شك عصب الاقتصاد المتطور.

2ـ الميناء والتجارة:

للميناء قصة كبيرة في حياة سنغافورة التي تتمتع بموقع استراتيجي على ناصية منطقة مضايق جنوب شرق آسيا، التي تزدحم منذ قرون بحركة الملاحة التي تحمل البضائع والبشر من الصين واليابان وكوريا وبقية بلدان الشرق الأقصى إلى الهند وبقية السواحل الآسيوية الجنوبية ثم الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا . وعلى مدى سنوات طويلة ظلت أهمية سنغافورة الوحيدة أنها ميناء، وكان يمكن أن يكتفي السنغافوريون بهذه المكانة يجنون من ورائها بعض المال يعيشون منه وكفى، ولكن ما حدث كان شيئا مختلفا كما ذكرنا، فقد خلقوا لأنفسهم واقعا جديدا ظلت الميناء تحتل فيه موقعا متميزا.

وميناء سنغافورة كائن حي نابض يخضع للتطوير والتحديث كل عام بل كل يوم، ولا يكتفي السنغافوريون بالمكانة التي وصل إليها ميناؤهم كثاني أكبر ميناء للحاويات على مستوى العالم كله بل يريدون المزيد والمزيد.

فقد استغل السنغافوريون ميناءهم على ثلاثة محاور رئيسية، أولها كبوابة لتصدير منتجاتهم، وثانيها لإعادة تصدير منتجات غيرهم يشترونها بثمن ثم يصدرونها لآخرين بثمن أعلي، والمحور الثالث تحويل الميناء لأكبر مركز لتموين وإمداد السفن سواء الراسية أو العابرة في منطقة جنوب شرق آسيا كلها، ويعد أسلوب العمل الدقيق والسريع والبالغ الكفاءة في الميناء السنغافوري مثالا نموذجيا على مستوى العالم ككل. ويتكون ميناء سنغافورة من سبعة مواني فرعية أو أرصفة تتوزع على سواحل الجزيرة هي ميناء براني وميناء كيبل وميناء باسير بانجانج وميناء تانجونج باجار وميناء كوسكو ثم ميناء جزيرة جوررونج الصغيرة التي تقع في جنوب شرق جزيرة سنغافورة. ويستخدم ميناء سنغافورة أعلى ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في كل شيء، ويكفي لوصف مدى التقدم الذي حققه السنغافوريون في هذا الصدد أن أذكر قصة دخولي ميناء باسير بانجانج لأول مرة، وكان ذلك ضمن جولة رسمية لمسئول مصري رفيع المستوي كان في زيارة لسنغافورة، حيث طاف بنا أتوبيس صغير جوانب الميناء، وشعرت للوهلة الأولى أن اليوم هو يوم عطلة، فعلى مدى نحو 15 دقيقة من التجول على الأرصفة وبين الأوناش والسيارات لم أر مخلوقا يمشي أو يتجول إلا سائقي الشاحنات وهم بداخلها لا يخرجون

منها، ولكنني لاحظت أن الأوناش التي تعد بالمئات حولنا لا تتوقف عن الحمل والتفريغ وبسرعة، ويبدو أن المسئول السنغافوري المرافق لاحظ دهشتنا فبادر إلى التوضيح بأن هذا الميناء غير مسموح فيه بالتجول على الأقدام لكل من هب ودب، وأنه يعمل أتوماتيكيا بنسبة **100%** ولتوضيح الفكرة أخذنا المسئول إلى مبني صغير يقع في وسط الميناء تقريبا، حيث صعدنا فيه إلى صالة وجدنا فيها ستة أشخاص بالعدد يجلسون أمام شاشات كومبيوتر وأمام كل منهم لوحة مفاتيح وعصا كعصا الألعاب الإلكترونية تماما **Joy stick** وكل منهم يقوم بتحريك الأوناش التي يراها على شاشته ويحمل بها الحاويات من الشاحنات إلى السفن أو بالعكس.

كان المشهد مبهرا لدرجة أننا لم نسأل وماذا عن إجراءات التخليص الجمركي والأمني وتصاريح الشحن أو الإفراج وأذون التصدير أو الاستيراد، أو إجراءات الفحص الفني والرقابة الغذائية أو الصناعية، وغير ذلك من المستنقعات والعوائق والجبال بل والبراكين التي تخنق اقتصادات دول أخرى، إلا أن الرجل استطرد من تلقاء نفسه فأوضح أن كل الإجراءات بمختلف أنواعها يتم إنهاؤها عن طريق استخدام شبكة الإنترنت، حيث يتم ملء النماذج المطلوبة واستيفائها قبل وصول الشحنة إلى الميناء سواء كانت مصدرة أو مستوردة، أما التفتيش فهو أيضا يتم قبل أن تصل الشحنة إلى الميناء فإن كانت قادمة من خارج البلاد فيتم التفتيش عليها والسفينة في عرض البحر، وإن كانت مصدرة فيتم التفتيش عليها قبل وصولها إلى الميناء وهناك بالفعل تفتيش على

التفتيش ومراجعة على المراجعة، والنتيجة هي أن متوسط زمن تخليص الحاوية الواحدة في ميناء سنغافورة هو دقيقتين فقط!! والنتيجة التالية أن هذا الميناء يتداول كل عام ما يزيد على 22 مليون حاوية ويفضل التعامل معه أكبر شركات الشحن البحري في العالم ويتعامل مع أكثر من 600 ميناء في مختلف أرجاء المعمورة، أي أنه من الأسهل كثيراً أن نعد الموانئ التي لا يتعامل معها هذا الميناء من أن نعد الموانئ التي يتعامل معها.. ونتيجة أخرى أن أصبح لهيئة الموانئ السنغافورية خبرة عريضة في إدارة الموانئ، وهناك أكثر من 20 ميناء حول العالم تديرها هيئة الموانئ السنغافورية وفقا لعقود مبرمة مع حكومات دول تلك الموانئ.

3ـالسياحة:

سنغافورة بلد لا تملك أي مقوم طبيعي من مقومات السياحة بل أن مناخها ثابت على الحرارة والرطوبة وأمطارها تهطل أكثر من مائة يوم كل عام، وعلى الرغم من ذلك فإن ما يقارب ثمانية ملايين من السائحين يقصدون سنغافورة سنويا. وقبل شرح الأسباب تنبغي الإشارة إلى أن شطرا كبيرا من هؤلاء السياح يأتون من دول ملاصقة لسنغافورة كماليزيا وإندونيسيا وبعضهم يأتي بشكل شبه دوري للنزهة أو كرجال أعمال وتجارة.

فقد استطاعت الحكومة والمستثمرون أن يجعلوا في سنغافورة كل ما يجذب السياح على اختلاف تفضيلاتهم من فنادق تعد من بين الأفضل

على مستوى العالم إلى أماكن الشراء إلى خدمات ميسرة من كل نوع إلى أماكن تشع بالبهجة والتسلية، ويكفي القول بأن جزيرة صغيرة تقع جنوب سنغافورة وتكاد تلاصقها هي جزيرة سنتوزا قد تم تحويلها بالكامل إلى مشروع سياحي ضخم، ونجحت في خلال أعوام قليلة أن تصبح من أكثر نقاط الجذب السياحي على الخريطة الآسيوية والعالمية بعدما بلغ زوارها نحو **9** ملايين زائر من السنغافوريين والأجانب.

وقد قامت فلسفة السياحة السنغافورية (إن جاز هذا التعبير) على أساس واحد بسيط ما طبقته دولة من الدول إلا وحققت نجاحا كبيرا في مجال السياحة، وهو أن الدولة كلها ينبغي أن تتحول إلى مكان محبب جاذب للسياح الذين يدفعون لكي يستمتعون لا لكي يعانون أو يُختبر مدى صبرهم وجلدهم، وفي هذا السبيل فإن السائح هو شخص (على العين والرأس) منذ ما قبل وصوله وبالتحديد منذ لحظة قراره بأنه يريد السفر إلى سنغافورة، إلى وصوله وحتى ما بعد مغادرته أرض سنغافورة محملا بعاديات صغيرة وذكريات جميلة يتحول بها إلى رجل مبيعات وترويج لدى غيره من الأصدقاء والمعارف الذين سيحكي لهم عما شاهده واستمتع به في سنغافورة التي (مرة ثانية) لا تملك أي مقوم طبيعي من مقومات السياحة لكنها دون شك تملك الكثير من المقومات التي تم صنعها وإيجادها من لا شيء تقريبا.

4- الخدمات المالية:

من يريد أن يجذب مستثمرين إلى بلده فعليه أن يعرف أن رأس المال ليس فقط جبانا كما يقولون، ولكنه أيضا ذكي بل حاد الذكاء يفكر جيدا قبل أن يرسل أمواله إلى بلد ما، ولا يفعل حتى يتأكد من أن هذا البلد مهيأ تماما لكي يجعل المليون التي أرسلها المستثمر مليونين بل وعشرة في أقرب فرصة ممكنة.

والبيئة المواتية للاستثمار لا تتأتى إلا بشروط من أهمها توفر خدمات مالية متطورة، فالبنوك والمؤسسات المالية هي الشريان الذي تسير فيه المعاملات المالية بين الشركات والمؤسسات والحكومات، ولا بد أن يكون هذا الشريان في أفضل حالة وكفاءة ممكنة وإلا توقف الدم وماتت التعاملات بالتأخير والبيروقراطية. وسنغافورة مقر إقليمي في جنوب شرق آسيا لأكبر بنوك العالم الأوروبية والأمريكية ولدى سنغافورة أيضا بنوكها الضخمة التي تنتشر فروعها في مختلف أنحاء العالم، والذهاب لإنجاز أي تعامل مصرفي في أي بنك في سنغافورة هو في الغالب نزهة لطيفة حتى لو كان هناك طابور طويل أمام الشبابيك، فهذا الطابور لن يلبث أن يتلاشي ويمر سريعا أمام كفاءة الموظفين الجالسين وراء تلك الشبابيك، والتحويلات المالية وفتح خطابات الاعتماد واستخراج الشهادات البنكية وغير ذلك من التعاملات تتم مع مختلف أنحاء العالم بيسر مقصود حتى يتحدث الجميع عن كفاءة الخدمات المالية في سنغافورة ويذيع الصيت في هذا الشأن كما ذاع في غيره.

وعلي الرغم من أن سنغافورة ليست اليابان أو الصين، فإنها ولعدة أسباب على رأسها كفاءة الخدمات المالية و الاتصالات، تصنف كمدينة الأعمال الأولي في آسيا كلها، وذلك وفقا لاستطلاع رأي أجرته مجلة التايم عام **2005**.

الفصل الثاني

كتاب الجغرافيا وكتاب التاريخ

عندما كتب الراحل العظيم جمال حمدان عن عبقرية الموقع المصري، ومزج ما لديه من علوم الجغرافيا بعلوم التاريخ والاجتماع والاقتصاد، فأخرج لنا درة من درر مكتبتنا العربية، لم تأخذ بعد ما تستحق من الاحتفاء والتكريم، فقد كان حمدان يشرح أيضا أسسا تنطبق إلى حد ما على دول أخرى رسم موقعَها مصيرُها وتاريخُها واقتصادها،

ووضع ملامح وصفات شعوبها ولوّنها بألوان النجاح والإخفاق والتجارب المتراكمة، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه في العصر الحاضر. ويعني ما سبق أنه كما وأن هناك شخصية لكل إنسان، فإن هناك شخصية لكل دولة من الدول، أو بالأحرى لكل شعب من الشعوب، مبنية على موقعها وتاريخها، ويظهر ذلك أكثر ما يظهر على تلك الدول التي شاء الله لها أن تقع موقعا مميزا لا تخطئه عين الناظر إلى خارطة العالم وأقاليمه المختلفة وهو ما ينطبق على سنغافورة.

عن التقدم والتخلف:

وقد حاول بعض العلماء والمفكرون ومنهم جارد دايموند (في شرحهم لأسباب التقدم والتخلف بين شعوب العالم أن يفسروا ذلك على

أسس تقوم على طبيعة المجتمعات، التي هي إلى حد ما مماثلة لطبائع الأفراد، بمعنى أن هناك من المجتمعات من يقدّر الاختراع والتطوير والأخذ عن الغير، وهناك من المجتمعات ما يميل إلى التقليدية وعدم خوض غمار التغيير بما يحمله من مخاطر، ويميل إلى البقاء والركود حيث هو، ويربط ذلك الركود بالتمسك بالتقاليد والأصول الموروثة عن الآباء والأجداد، فتمر عليه السنون وهو واقف مكانه ثم ما يلبث أن يبدأ في التأخر والعودة للوراء لأن التاريخ لا يعرف السكون، وإنما يعرف الحركة التي هي إما للأمام أو للخلف ولا خيار ثالث . وأري أن لهذا التفسير وجاهته، وإن كان لا يذهب عميقا ليعرف السبب الأول الذي جعل من المجتمع الألماني مثلا مجتمعا محبا للتطوير والابتكار ومقدرا للعلم و العلماء ومنجزاتهم، بينما بقيت مجتمعات أخرى في أفريقيا أو تيمور الشرقية مثلا تعيش عيشة الجاهلية الأولي في كل مظاهر حياتها، لأنها رفضت التطوير والاختراع أو حتى النقل عن غيرها. وفي الواقع فإن التفسيرات الممكنة والمنطقية؟ التي تعترف ضمنا بتفسير دايموند؟ لأسباب التقدم والتخلف تكمن في طبيعة البشر أنفسهم، فالله سبحانه وتعالى لم يخلق الناس متساوون في عقولهم أو قدراتهم تماما كما لم يخلق النباتات أو الحيوانات متساوية في كل شيء بل أن الفصيلة الواحدة من نفس النبات تطرأ عليها اختلافات أحيانا ما تكون جوهرية باختلاف أماكن زراعتها، كذلك فإن الفيل الأفريقي مثلا يختلف عن الفيل الآسيوي والنمر الهندي مختلف عن الماليزي، وحبة الفول التي تزرع في وادي النيل مذاقها يختلف عن تلك التي تزرع في وادي اليانج تسي في الصين وهكذا.

ونتيجة لذلك فإنه من الحتمي الاعتراف بأن هناك فروقا بين البشر قد تكون نتيجة للمجتمع وتقاليده المنفتحة، أو نتيجة لصعوبة ظروف الحياة التي تدفع للمغامرة والابتكار لمواجهة الخطر أو تلبية الطموح، أو نتيجة لدرجة الاحتكاك بالعالم الخارجي ونقل الخبرات عنه إما بالحرب أو التجارة أو غيرها، أو حتى نتيجة لظروف مناخية أو جغرافية وجد الناس أنفسهم فيها رغما عنهم. تلك العوامل تتكاتف كلها لكي تشكل ملامح المجتمع المميزة، فتارة تجعله مجتمعا منغلقاً عن غيره من المجتمعات لأسباب ثقافية أو دينية، وتارة تجعل مجتمعا آخر يعيش في رغد من الموارد الطبيعية مما جعله يعتاد الكسل والتواكل، أو مجتمع يعيش في ركن بعيد من الكرة الأرضية لايرى أحدا ولا يراه أحد، وربما لا يرغب في أن يحدث ذلك ويتحاشاه.

وفي ضوء هذه المقدمة فإن تفسير التقدم الذي أحرزته سنغافورة لا يمكن أن يتم دون أن نقرأ معا كتابيّ الجغرافيا والتاريخ لهذه الجزيرة الصغيرة حتى يمكن أن نضع الأمر في نصابه دون تهويل ودون استخفاف بما تحقق في هذه الدولة الصغيرة، التي تعد أبرز مثال استطاع أن يدحض نظرية ارتباط ارتفاع حرارة الجو بالتخلف والتأخر. تلك النظرية التي يرى أنصارها أن الدول المتخلفة تعيش غالبا في مناطق حارة تؤدي إلى تخفيض النشاط البدني والعقلي لأبنائها، وتجعل همهم الاحتماء من لهيب الشمس ووهج الأرض. فسنغافورة دولة استوائية حارة، ولكنها واحة تقدم واستنارة، ودولة من دول العالم الأول رغم ما يعيبها من جو حار ورطب على مدى العام تقريبا. وقد يكون من الأفضل أولا أن نفتح

كتاب الجغرافيا قبل كتاب التاريخ ذلك أن الجغرافيا طالما فسرت التاريخ أو حتى رسمته بريشتها في أحيان كثيرة.

الكتاب الأول كتاب الجغرافيا: على ناصية الطرق:

مرحبا بكم في جنوب شرق آسيا.. المنطقة هنا مزدحمة للغاية ومنذ عصور بعيدة.. ليس فقط بالآلاف من الجزر الكبيرة والصغيرة، بل أيضا بالسفن التي تنقل كل شيء من أي مكان لأي مكان، وتلك السفن تريد بالطبع، في نقاط معينة مرافئ للتموين والتجارة والاستراحة، وتلك النقاط ليست بعرض البحر وطوله كما يتخيل الناظر إلى الخريطة بل هي مواقع نادرة تحددها خطوط سير الملاحة، التي تتسم في منطقة جنوب شرق آسيا بالتعقيد والتداخل، بحيث لا تترك للسفن المتجهة من الصين واليابان وكوريا والفلبين شرقا إلى الهند وبقية آسيا والشرق الأوسط وأوروبا غربا، سوى ممر ضيق نسبيا ترسم حدوده الشواطئ المتقابلة لماليزيا شرقا وجزيرة سومطرة الإندونيسية العملاقة غربا، لتكون ما يعرف بمضيق ملقا أطول وأكثر الممرات الملاحية في العالم ازدحاما.. وعلى المدخل الجنوبي لهذا المضيق تقع جزيرة سنغافورة ويقع حولها جزر أخرى بعضها يفوقها في الحجم ويساويها في الميزة الاستراتيجية تقريبا، إلا أن سنغافورة ولأسباب سياسية وتاريخية، استطاعت أن تكون هي الميناء المفضل في المنطقة وأن ترث ما كان لميناء ملقا الماليزي العريق من مكانة في العصور الوسطى وقت أن كانت ملقا هي نقطة الاتصال الرئيسية في

منطقة المالايو بالشرق الأوسط ودول الخلافة الإسلامية العظمي وقتها.
وحتى اليوم فإن موقع سنغافورة يعد المورد الطبيعي الوحيد لها بعد البشر، فكما ذكرنا فإن في هذه الجزيرة لا فدان يزرع ولا شبكة تصطاد ولا منجم يحفر أو بئر بترول يتدفق، ومرور السفن كان هو المورد التقليدي لسكان سنغافورة من قديم الزمان حيث مارسوا أنواعا بسيطة من التجارة مع تلك السفن وخاصة تجارة المطاط، أو كانوا يبيعون لها المؤن والوقود.
ولاشك أن إعادة التصدير كانت ولا زالت أحد موارد الثروة في سنغافورة، ويعد هذا النوع من التجارة أفضل استغلال للموقع الجغرافي لأي مدينة وضعتها ظروفها على ناصية الطرق التجارية بين القارات. من ناحية أخري فإن الموقع الجغرافي المتوسط لسنغافورة في منطقة جنوب شرق آسيا أعطاها ميزة كبيرة في مجال السياحة، فمن السهل جدا أن تدخل سنغافورة في أي برنامج سياحي لزائري إندونيسيا أو ماليزيا أو الفلبين أو تايلاند أو حتى أستراليا و الهند والصين، ويمكن تأكيد ذلك بتجربة بسيطة لو رسمنا دائرة على الخريطة تشمل كل الدول التي ذكرناها، فسوف نجد سنغافورة هي تقريباً مركز هذه الدائرة.

وعلى الرغم من أن سنغافورة لا تملك موقعا عبقريا متفردا أو لا يمكن استبداله، كالذي تملكه بنما أو تركيا على سبيل المثال، فإن استفادة سنغافورة من موقعها الجغرافي جاءت نتيجة طبيعية لنهج حسن استغلال الفرص بل والوثوب لاقتناصها اقتناصا وإدراك أن الدنيا تؤخذ غلابا، وأيضا حسن الترويج وبناء السمعة وبذل أقصى الجهد حتى لا يشوب تلك السمعة شائبة ما، وبتلك الطريقة استطاعت سنغافورة أن تزيد من

القيمة الطبيعية لموقعها الجغرافي وتصقله على مر السنين. هذا هو ملخص كتاب جغرافيا هذه الجزيرة!!

تاريخ قريب وحاضر أهم:

أما كتاب التاريخ فهو كتاب صغير عندما نتحدث عن الماضي البعيد ولكنه كبير عندما يكون الحديث عن التاريخ المعاصر، وبمعنى آخر فإن سنغافورة دولة قد بُعِثت تاريخيا للمرة الأولى في حياتها في العصر الحديث دونما سابقة ازدهار في عصور قديمة أو وسطي يمكن للسنغافوريين أن يتغنوا بها بوصفها ماضيهم التليد، ولذلك فإن السنغافوريين دائما ما يشيرون في أحاديثهم؟ خاصة لذوي التاريخ الأقدم على مستوى العالم كالمصريين؟ أنهم لا يملكون ماضيا مجيدا ولكنهم يملكون حاضرا مبهراً، وقناعتي أن هذا هو الأهم والأخطر والأكثر صعوبة أيضاً.

أقدم ما أمكن العثور عليه عن سنغافورة يشير إلى أنها كانت في القرن الثالث الميلادي تسمي **Pulau Ujong** أو الجزيرة الواقعة في نهاية شبه الجزيرة والمقصود بالطبع شبه جزيرة الملايو وقد أسماها الصينيون **Puluozhong** وهي كلمة لها نفس المعنى. واحتفظت سنغافورة بهذا الاسم قرونا ظلت فيها مجرد جزيرة تصعب الحياة فيها لكثافة غاباتها، وهو ما جعلها شبه مهجورة إلا من بعض الصيادين الذين يعيشون على طرفها الجنوبي وأحيانا القراصنة الذين يستريحون فيها من مغامراتهم. ثم تشير إحدى المخطوطات اليابانية عام **1365** إلى جزيرة سنغافورة باسم

Temasek أو جزيرة الماء. أما اسم سنغافورة أو **Singapura** بالماليزية، فقد جاء من أسطورة قديمة تحكي أن ملكا من ملوك إندونيسيا في القرن الخامس عشر، كان يسمى سانج نيلا اوتاما، كان مسافرا بسفينته حينما هبت عاصفة اضطرته إلى اللجوء لهذه الجزيرة الصغيرة، فشاهد فيها أسدا فأسماها جزيرة الأسد أو سينجابورا باللغة الماليزية.. هذا كل ما في الأمر. ومن هذه القصة بالغة البساطة أخذت الجزيرة اسمها، وما زال السنغافوريون يحتفون بهذه القصة لدرجة أنهم يبنون من أجلها التماثيل لهذا الأسد ويجعلونه شعارا للدولة رغم أن القصة في ذاتها تخلو تقريبا من أي مضمون يستحق كل ذلك، هذا على افتراض أنها وقعت أصلاً، حيث إن المعروف عن سنغافورة أنها كانت تمتلئ قديما بالنمور وليس الأسود ، وفي القرن الخامس عشر أيضا، كانت سنغافورة، بوصفها جزءا من شبه جزيرة الملايو، تشهد الحروب التي كانت قائمة بين امبراطوريتين قويتين في هذا الوقت، وهما إمبراطورية سيام (تايلاند الحالية) وإمبراطورية ماجاباهيت الإندونيسية التي كانت تتخذ من جزيرة جاوه مقرا لها، والتي سيطرت على سنغافورة فترات متقطعة إلى أن استطاع اسكندر شاه أن يقيم سلطنة ملقا ويضم لها سنغافورة. وخلال الفترة من هذا التاريخ وحتى القرن التاسع عشر فإن المتاح عن تاريخ سنغافورة لا يكاد يذكر، حيث إن التاريخ يتحدث عن الممالك والإمبراطوريات في المنطقة ككل ولايخص سنغافورة؟ التي كانت جزءا لا يتجزأ من دول شبه جزيرة الملايو– بشيء خاص دون غيرها.

ثم يبدأ الجزء الأهم من تاريخ سنغافورة مع القرن التاسع عشر عندما كانت تحت حكم سلطان جوهور، وجوهور هي الولاية الجنوبية من ماليزيا والمجاورة لسنغافورة، وتحديدا في **29** يناير عام **1819** عندما رست على سواحل سنغافورة الجنوبية سفينة بريطانية تحمل على متنها رجلا نابها قوي الإرادة وبعيد النظر.

هذا الرجل هو السير ستامفورد رافلز النبيل الإنجليزي المغامر الذي استطاع أن يأخذ الإذن من الحاكم العام البريطاني للهند اللورد هاستنج، بأن يقيم في الطرف الجنوبي من شبه جيرة الملايو (محطة للتجارة) تكون تابعة لشركة الهند الشرقية، وتكون امتدادا لمحطات تجارية بريطانية أخرى أثبتت نجاحها في المنطقة مثل ميناء ملقا (التي أقيمت عام **1795**) وجزيرة بينانج على الساحل الغربي لشبه الجزيرة (عام **1786**) وبعد أيام قام بتوقيع اتفاقية مع كل من سلطان جوهور السلطان حسين وحاكم سنغافورة، تم بمقتضاها تحويل سنغافورة إلى ميناء ومحطة تجارية تابعة لبريطانيا مقابل عطاء سخي من الإمبراطورية البريطانية. وسرعان ما أكد الحظ وقوفه بجانب هذه الجزيرة الصغيرة التي أثبتت للسير رافلز أن اختياره كان في محله، فبدأت الأرباح تعلن عن نفسها وفاقت الإيرادات التي تحصلها سنغافورة من السفن المارة ومن التجارة ما يفوق أي ميناء إنجليزي آخر في المنطقة، وهو ما دفع رافلز بعد خمس سنوات إلى توقيع اتفاقيات جديدة مع السلطان ومع الهولنديين؟ الذين كانوا يسيطرون على أغلب المستعمرات في المنطقة ويعارضون الوجود البريطاني في سنغافورة– تحولت بمقتضاهما سنغافورة إلى مستعمرة إنجليزية خالصة لا

سلطة لسلطان جوهور عليها. وتحولت سنغافورة إلى أهم نقطة في مثلث المحطات التجارية الإنجليزية في المنطقة (بينانج؟ ملقا – سنغافورة) وهي التي كان يطلق عليها في هذا الوقت تعبير "مستعمرات المضايق".

ثم شهدت سنغافورة تطورا كبيرا بافتتاح قناة السويس، وما شكلته من فتح كبير في عالم النقل البحري بين الشرق والغرب خاصة عندما تزامن ذلك مع ظهور السفن البخارية، فاستفادت سنغافورة من كل ذلك وتوسع ميناءها بشكل كبير. وفي خلال سنوات قليلة استفادت سنغافورة من تطور جديد وهو اتساع صناعة استخلاص وتجارة المطاط، حيث أصبحت سنغافورة؟ بفضل الإنجليز وبفضل التجار الشطار؟ أكبر مركز في العالم لتصدير المطاط المستخلص من أشجار دول المنطقة، ولأن سرد التاريخ دون التعليق عليه لا يضيف للقارىء الكثير، فاسمحوا لي أن أتوقف هنا قليلا للتعليق على السطور السابقة والتي كانت البداية الحقيقية لقصة نجاح سنغافورة. فكل ما يحكي عن تحويل سنغافورة على يد ستامفورد رافلز من مجرد جزيرة للصيادين، شأنها شأن الآلاف من الجزر في منطقة جنوب شرق آسيا، إلى ميناء ومحطة تجارية للإمبراطورية البريطانية هو أمر تحقق في الواقع للعديد من الموانى في مختلف أنحاء العالم سواء في جنوب شرق آسيا أو في الشرق الأوسط أو أفريقيا، ففي ذلك الزمن، كان هذا الأسلوب أحد أهم الأساليب التي استخدمتها الإمبراطورية البريطانية للسيطرة على بلدان وشعوب كثيرة، إلا أننا لا نستطيع القول بأن كل تلك البقاع حققت لنفسها المستقبل الذي حققته سنغافورة، وقد يرجع ذلك لأسباب كثيرة، أهمها أن المستعمر لم يأت

فقط بفكرة جديدة لاستغلال سنغافورة كميناء يربط بين الشرق والغرب، بل أتي أيضا بمهاجرين أغراب عن تلك المنطقة، هربوا من أوضاع صعبة في بلدهم الأصلي (الصين) وجاءوا ليجربوا فرصة ثانية وأخيرة في جزيرة بعيدة عن بلادهم المزدحمة، وعندما يجرب الإنسان فرصة أخيرة فهو لاشك يبذل أقصى ما عنده من جهد ويخرج أقوى ما لديه من طاقات فهي مرة أخيرة يكون بها أو لا يكون، تلك التجربة التي بنت يوما أقوى بلد في العالم وهو الولايات المتحدة، تكررت بشكل آخر وعلي نطاق أصغر هنا في سنغافورة على يد المهاجرين الصينيين الذين بدأ ستامفورد في جلبهم مع بدايات القرن التاسع عشر، ثم استمر قدومهم حتى القرن العشرين ليغيروا التركيبة السكانية لتلك الجزيرة التي كان عدد سكانها في الأصل لا يتجاوز بضعة الآف. إلا أن تغيير التركيبة السكانية هنا لم يكن على النحو الذي حدث في أمريكا الشمالية قديما، وليس على النحو الذي قامت وتقوم به دولة كإسرائيل، فلم تكن هناك معارك إبادة أو مجازر بل لم تسفك قطرة دماء واحدة لهذا الغرض، وإنما كانت المعادلة من أولها معادلة إقتصاد.. عمل وجد ومكسب يبني ثروة، والثروة تعني القوة بكل معانيها والبقاء لا شك للأصلح. أخذ المهاجرون فكرة التجارة وعاشوا عليها وطوروها وما زالوا يطورونها حتى اليوم حتى أصبحوا جديرين بأن يكونوا هم أصحاب الأرض والمكان، وتلك سنة الله في خلقه أن الأرض ملك من يعمرها، وسنعود إلى هذا الحديث مرة أخرى عند شرح قضية الأعراق والأديان في سنغافورة وكيف استطاعت الحكومة الوصول إلى صيغة عبقرية للحفاظ على الوحدة

الوطنية في جزيرة لا تتحمل أي اضطرابات من أي نوع. وعودة إلى التاريخ، فإننا نجد أن عجلة التطور ما لبثت أن دارت مع قدوم الثروة، وسرعان ما بدأت مظاهر الحياة الغربية تظهر على الطرق الجديدة التي شقت بين غابات الأشجار مع مطلع القرن العشرين، وظهر معها وجوه مهاجرين جدد جاءوا أساسا من جنوب الصين ومن الهند وراء حلم الثراء (الذي غالبا ما تحقق لهم ولأحفادهم بالفعل) في هذه الجزيرة (السحرية) المليئة بالأساطير الخيالية، وأيضا بفرص الغنى الواقعية، ويكفي للدلالة على حجم الرواج الذي شهدته سنغافورة في هذه الفترة أن نقول أن حجم التجارة قد تضاعف خلال الأربعين عاما في الفترة من **1873** إلى **1913** ثمانية أضعاف وزاد معها عدد المهاجرين الصينيين بشكل كبير، ويعتقد بأن الإنجليز هم الذين شجعوا الهجرة الصينية إلى سنغافورة كمحاولة لتغيير التركيبة السكانية للجزيرة وملئها بالمهاجرين الذين رأى الاستعمار أنهم لن يطالبوا بالاستقلال يوما ما، بل سيتمسكون بالاستعمار الأجنبي الذي يحميهم ويضفي على وجودهم الشرعية، وبغض النظر عن صحة هذا الفرض، فقد تحولت سنغافورة واقعيا في العقود التالية إلى جزيرة يقطنها أغلبية من الصينيين، بينما انخفض بشكل تدريجي عدد ونسبة السكان الأصليين من المالاي المسلمين والذين كان تعدادهم في الأصل قليلاً. وعندما اجتاحت اليابان جنوب شرق آسيا، بما في ذلك سنغافورة عام **1941** في غمار الحرب العالمية الثانية، توقف النشاط والتجارة تقريبا وأطلق اليابانيون على سنغافورة اسم "سيونان" أو ضوء الجنوب، وظلت سنغافورة تحت الحكم الياباني ثلاث سنوات ونصف، ما

زال السنغافوريين يذكرونها بكل أسى، عاد بعدها الإنجليز ليبدأوا عهدا جديدا في سنغافورة يختلف عما سبق على الحرب، فقد أصبح التجار قوة سياسية لها كلمة وظهر لسنغافورة مجلس نيابي، وجرت أول انتخابات نيابية في سنغافورة عام **1948** ومنذ ذلك الوقت لم تنفصل السياسة عن الاقتصاد، بل وأمسك الاقتصاد بمقود السياسة في سنغافورة منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم. وفي أواخر الأربعينات وحتي نهاية الخمسينات، شهدت سنغافورة محاولات مستميتة من تنظيمات شيوعية للاستيلاء على الحكم لتدخل سنغافورة، عن دون قصد، حلبة الحرب الباردة التي أحاط أتونها بمنطقة شرق آسيا ككل وبلغت ذروتها في كوريا وفيتنام ولاوس وغيرها.

الأمريكيون قادمون:

ومادامت الشيوعية قد شقت طريقها إلى سنغافورة، فقد كان من البديهي أن يصل معها الأمريكان الذين لم يتركوا في هذا الزمن بقعة دقت الشيوعية أبوابها إلا وحاولوا اقتحامها وجعلوها حلبة مواجهة مع الخطر الشيوعي، وفي سنغافورة كانت هناك جولة للشيوعية التي حاولت خلال الخمسينات وقبل الاستقلال، التهام سنغافورة من خلال الأسلوب التقليدي المتمثل في السيطرة على اتحادات العمال والطلبة كخطوة أولى، وبعد معركة طويلة لم تجد الشيوعية تربة خصبة في سنغافورة فالحكم القائم المتمثل في الحكم البريطاني رأسمالي بطبعه، وكذلك أغلب السكان

من التجار، أما الطبقة العاملة فهي ضئيلة ولا تملك مقومات الضغط من أي نوع، بالاضافة إلى أن الزراعة لا وجود لها تقريبا، والفوارق بين الطبقات مقبولة في ضوء أن أغلب السكان من المهاجرين الذين يقبلون في البداية بالكفاف انتظارا لفرصة تنقلهم إلى حياة أفضل كما حدث لغيرهم من قبلهم، وبالتالي فإن الشيوعيين السنغافوريين؟ على الرغم من وجود قوى خارجية في ذلك الوقت تساعدهم وتؤيدهم كالصين؟ لم يتمكنوا من الفوز بسنغافورة التي كانت الرأسمالية قد فازت بها قلبا وقالبا حتى قبل أن تظهر الشيوعية على خريطة العالم عام **1917**. وكان الوجود الأمريكي في سنغافورة من الأمور الضرورية، تماما كما كان ضروريا في عشرات البقاع الأخرى في العالم التي كان الاحتلال البريطاني يوشك أن يحمل عصاه ويرحل عنها، وقد أدركت الولايات المتحدة مبكرا، وقبل أن تضع الحرب العالمية أوزارها الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية الكبيرة لسنغافورة التي بدت؟ وما زالت؟ أمام صانعي السياسة الخارجية الأمريكية، نقطة ارتكاز تتوسط محيط إسلامي يتمثل في ماليزيا وإندونيسيا، والأخيرة هي بالطبع أكبر الدول الإسلامية عددا في العالم . ومن ناحية أخرى فإن سنغافورة تشرف على مدخل ممر ملاحي من أهم الممرات البحرية في العالم وهو مضيق ملقا الذي بدونه لا يتصل الشرق بالغرب في هذا المكان من العالم وهو ما يجعل الكثيرين يلقبون هذا المضيق بأنه قناة السويس الآسيوية وهو تشبيه لا شك في صحته رغم تفوق قناة السويس في أهميتها بالطبع على المستوى العالمي. والناظر إلى خريطة العالم لا يخطئ بالطبع حقيقة جغرافية هامة وهي أن قناة السويس

لها ذراعان يكملان أهميتها وبدونهما تقل أهمية قناة السويس نفسها بشكل كبير وهما قناة بنما غربا ومضيق ملقا شرقا، فبدون هذين الممرين تقتصر أهمية قناة السويس على الوصل بين آسيا حتى الهند فقط والأمريكتين حتى ساحلها الغربي فقط، بالإضافة إلى ما تصله بين الشمال والجنوب. كل ذلك يؤكد دون شك الأهمية الكبيرة لمضيق ملقا الذي يعد مفتاح الأهمية الاستراتيجية لسنغافورة وهي أهمية تاريخية أدركها الاقدمون، واستفادوا منها، ثم استفاد منها السنغافوريون المعاصرون بشكل أكبر وأوسع سيذكره التاريخ في المستقبل.

نلعن الاستعمار أم نذكره بالخير؟

وما دمنا في قراءتنا لكتاب التاريخ نتحدث عن الاستعمار بوصفه جزءا من تاريخ سنغافورة كما كان جزءا من تاريخنا، فإن من الأحرى بنا التوقف أمام ظاهرة تستحق التأمل خاصة من جانبنا نحن العرب الذين حاربنا الاستعمار ولعناه في كل مكان، من المؤتمرات الدولية وحتى الكتب المدرسية، هل نلعن الاستعمار أم نذكره بالخير؟.. إذا تجرأ أحد في بلادنا العربية وسأل هذا السؤال فسيكون نصيبه وافرا ووافيا من الهجوم والانتقاد، ربما لأن فظائع الاستعمار في بلادنا العريقة وما ألحقه بنا من مهانة واستغلال وخسائر على كل الأصعدة، كان أمرا غير مقبول وسيظل مرفوضا حتى من الأجيال التي لم تشهد الاستعمار ولم تذق طعمه. إلا أن للاستعمار وجها آخر في بقاع أخرى – نادرة دون شك – من

العالم لم تقم لها حضارة في سالف الزمان، ولم تفقد مجدا بقدوم الاستعمار إليها، بل أن الاستعمار هو الذي أشعل شرارة المجد لتلك البقاع وأظهرها إلى النور فكان حقا عليها أن تذكره بالعرفان والتقدير.. وسنغافورة من الأماكن التي ينطبق عليها هذا الوصف، فقبل رافلز كانت سنغافورة مجرد جزيرة لا تختلف عن الآلاف من الجزر الصغيرة التي تعج بها المنطقة التي ما زال المسافر يراها على مقربة من سنغافورة في المسافة المكانية، وعلى بعد ربما مئات السنين في مسافة الحضارة والتقدم، بل إن بعض تلك الجزر ليس مسكونا بالمرة إلا بالزواحف وبعض الحيوانات ونخيل الجوز، وعلى الرغم من أن سنغافورة قد فاوضت الإنجليز على الاستقلال، إلا أنها كانت مفاوضات تتمثل في كيفية تحقيق الاستقلال وليس في حدوث الاستقلال من عدمه، بمعنى أنه مع حلول أوائل الستينات كان واضحا أن الاستعمار البريطاني قد اختار الرحيل، وبدا الأمر لامفر منه للبريطانيين وللسنغافوريين أيضا، وأن على المستعمرات أن تعمل وبسرعة على التفاوض على الوضع الذي ستكون عليه عقب الاستقلال، وهل ستنضم لكيان آخر أكبر أم سيتم تجزئتها ؟ في حالة الدول الكبيرة – إلى غير ذلك من تفاصيل المستقبل السياسي للمستعمرات التي لم تعرف طريقها للحياة الحديثة إلا من خلال ما لقنه لها الاستعمار الغربى. وفي سنغافورة فإن طبيعة المجتمع الذي يتشكل في أغلبه من مهاجرين فرضت درجة عالية من التفتح، ومن تقبل الوجود الأجنبي، سواء في شكل مهاجرين أو في شكل استعمار خارجي يستفيد من الجزيرة ويفيدها من خلال فرض حمايته القوية عليها ضد أطماع الطامعين . وقد انعكست هذه الحقيقة

التاريخية لدور الاستعمار في سنغافورة في شكل تقدير لكل ما يتعلق بالاستعمار البريطاني، ويمكنك أن ترى ذلك في المتاحف والمباني الأثرية وأسماء شخصيات الاستعمار البريطاني شوارع مدينة سنغافورة ومبانيها ومراكزها التجارية، وعلى سبيل المثال فإن اسم ستامفورد رافلز يطلق على أهم مباني وشوارع منطقة وسط المدينة. بل أن العديد من النظم بما فيها من نظام التعليم إلى نظام تخطيط الشوارع ونظام قيادة السيارات البريطاني كلها ما زال معمولا بها في سنغافورة مما يدل بشكل واضح على أن وجود الإنجليز كان محلا للتقدير، وأن رحيلهم كان وسط مشاعر الأسي غير المعلن، وهو ما تثبته لوحة كبيرة وضعت على مدخل أحد المتاحف السنغافورية تصور لي كوان يو رئيس وزراء سنغافورة، وهو يصافح رئيس وزراء بريطانيا وعينه تملأها الحزن والقلق لقرار الحكومة البريطانية الجلاء عن سنغافورة، وتحت الصورة تصريح لرئيس الوزراء البريطاني يقول فيه لقد طلبوا منا البقاء (يقصد السنغافوريين) ولكننا شرحنا لهم أننا لا يمكننا البقاء أكثر من ذلك، وأننا سنكون جاهزين دائما لمساعدتهم عندما يطلبون منا ذلك وبالشكل الذي تسمح لنا به الظروف.. وأعتقد أن اعتماد اللغة الإنجليزية كلغة رسمية لسنغافورة منذ وقت مبكر كان دليلا آخر على عدم وجود أي حساسية ضد الاستعمار البريطاني بل كانت لفتة تقدير وعرفان له، وهو الاتجاه الذي يصعب علينا في مشرقنا العربي تفهمه بالطبع بعد أن قضي آباؤنا وأجدادنا حياتهم يحاربون الاستعمار ويبغضونه.

الحكم الماليزي والاستقلال

ظلت سنغافورة سياسيا جزءا من ماليزيا لعصور طويلة، والناظر إلى الخريطة الطبيعية للمنطقة لا يمكنه أن يتخيل أن تلك الجزيرة الصغيرة تعد كيانا سياسيا منفصلا عن ماليزيا التي تحتضن سنغافورة من الشمال، وتفصلها عنها مضيق عرضه ؟ في أضيق مناطقه– لا يزيد على كيلو مترين تقريبا. وعندما جاء الاستعمار البريطاني أضفي نوعا من التميز على سنغافورة التي ما لبثت أن أصبحت أكثر ثراء من ماليزيا.

وقبل أن يرحل الاستعمار شهدت سنغافورة انتخابات عامة واسعة النطاق نسبيا عام **1955** وخاضتها أحزاب كانت لا تزال في مهدها السياسي من بينها حزب عمل الشعب **People 's Action Party**، الذي يحكم سنغافورة حتى اليوم، وإن كان وقتها لم يفز سوى بعدد قليل من المقاعد في البرلمان وأصبح ديفيد مارشال (يهودى) هو أول كبير للوزراء لسنغافورة. إلا أن أول انتخابات عامة حقيقية في تاريخ سنغافورة جاءت عام **1959**، وفاز فيها حزب **PAP** بأغلبية المقاعد بعدما تحالف مع الحزب الشيوعي السنغافوري، إلا أن الواقع كان يؤكد أن هناك خلافا محوريا في المبادئ استحال معه استمرار التحالف بين الجانبين . وكان سهلا على الزعيم الشاب لحزب **PAP** وأول رئيس لوزراء سنغافورة "لي كوان يو" أن يقلب الطاولة على الشيوعيين وينفرد حزبه بحكم سنغافورة منذ عام **1961** وحتي اليوم. ولي كوان يو قصة طويلة إذ لا يمكن الحديث عن سنغافورة دون أن نتحدث عن الرجل

الوحيد الذي يستحق لقب أبي سنغافورة الحديثة. فهذا الرجل الذي تخطى الثمانين من عمره الآن هو الذي قاد بلاده من العالم الثالث إلى العالم الاول في عقدين من الزمان أو نحو ذلك، وهو الذي صمم على حمايتها ضد العديد من الأخطار التي هددها، وأصر على محاربة الفساد وعدم الاستجابة لإغراءاته وجعل نفسه قدوة في كل ما ينفع بلاده، ثم تنازل عن الحكم عام **1991** إلى جو تشوك تونج وبقي دوره استشاريا في مجلس الوزراء ثم تولى ابنه الحكم، وبقي هو في وضعه الاستشاري يرشد ولا يحكم ليحظي باحترام الجميع ليس في بلاده فقط بل على مستوى العالم ككل. في عام **1962** أصبحت سنغافورة إقليما من أقاليم الاتحاد الماليزي، ليكون لها حكما ذاتيا مستقلا مع الإبقاء على التبعية في شئون الدفاع والسياسة الخارجية لماليزيا، ولكن الوضع لم يستمر طويلا حيث وجدت سنغافورة أن من صالحها أن تتعامل مع العالم كدولة مستقلة لها شخصيته المنفصلة عن ماليزيا، ومرة أخرى أدار لي كوان يو عملية الانفصال أو الاستقلال عن ماليزيا ببراعة إلى أن تمت بسلام في **8** أغسطس عام **1965** وهو اليوم الذي أصبح عيداً لاستقلال لسنغافورة. وأصبح يوسف بن عشاق المالاوي المسلم أول رئيس جمهورية لسنغافورة ولي كوان يو رئيس وزرائها والحاكم الفعلي لها كشأن أي نظام برلماني، ولتبدأ بعد ذلك قصة سنغافورة الحديثة التي نراها في يومنا الحاضر.

سنغافورة الحديثة

يمكننا أن نسرد الكثير عن الأحداث التي مرت بها سنغافورة خلال الستينات والسبعينات وصدامات محدودة بين المسلمين وغير المسلمين ثم الحرب ضد الشيوعيين أو بقاياهم، إلا أنني وجدت أن كل ذلك قد لا يهم القارئ كثيرا لسببين: الأول هو أن تلك الأحداث التاريخية لم يكن لها حجم كبير أو تأثير ممتد، والسبب الثاني هو أنني لا أريد لقارئ هذا الكتاب أن يشعر بأنني قد حشوت وقته بما قد لا يهم قارئ العربية كثيرا من أحداث وشخصيات ذهب زمانها. وفضلت أن أركز على نتاج التجربة التاريخية وما أفضت إليه في غضون ثلاثين عاما فقط من نجاح هائل، وأن أبحث مع القارئ في أسباب هذا النجاح ومقوماته. ويمكن تلخيص تاريخ سنغافورة الحديثة في أنه مسيرة متواصلة من النجاح ؟ لاشك في قوة ما واجهها من عقبات – وهو نجاح اعتمد على فهم دقيق وواع لطبيعة سنغافورة وحجمها وقدراتها، وفهم مماثل للمنطقة من حولها ثم سياسة براجماتية عملية تصل أحيانا إلى حد الميكافيللية في التعامل مع الأشياء، وهنا تكمن أهمية شخصية لي كوان يو الذي صاغ وترجم تلك السياسات والرؤي، فقد رأى، وأقنع كل من حوله ؟ بأن سنغافورة دولة مصنوعة وليست أصيلة وأن مواردها الطبيعية لا تسمح لها بأن تستمر ككيان مستقل، وبالتالي فإن استقلال سنغافورة ولد عام 1965مهددا بالموت في أية لحظة، وكان لا بد من منهج فريد وجريء يصون لسنغافورة استقلالها وأيضا ثروتها التي كانت مهددة في مرحلة ما

بالذوبان في الثروة الماليزية عندما كانت سنغافورة جزءا من الاتحاد الماليزي.

وكان الحل أو المنهج الوحيد من وجهة نظر لي كوان يو وقيادات سنغافورة هو أن تدار الدولة والشعب والثروة والسياسة الخارجية والداخلية بمنطق المؤسسات التجارية الكبري وليس بأي منطق آخر، فالربح والخسارة هما المعيار لكل شيء وعلى الجميع أن يعيشوا حياتهم بمنطق رجل الأعمال ولا صوت يعلو فوق صوت التجارة والشطارة في إدارة الأعمال، والأيديولوجية الوطنية هي ضرورة الإنتاج بأقصى قدرة تملكها المؤسسات السنغافورية، بل وكل فرد في الدولة ثم تصدير كل ذلك للعالم الخارجي ثم البدء في الاستيراد، مما لدى الدول المجاورة لا ليتم استهلاكه داخليا بل ليتم تصديره أيضا هو الآخر إلى دول أخرى، وبذلك تحول التاجر السنغافوري إلى أمهر تجار المنطقة كلها رغم أن بلده لا تنتج إلا القليل، وكان ضروريا أيضا أن يتم تكوين قاعدة تكنولوجية ترفع من قدرة المؤسسات على الإنتاج. وكان التفوق التكنولوجي – وما زال– بطاقة هوية لسنغافورة وسط دول المنطقة التي تتفوق عليها بمراحل في الموارد الطبيعية وعدد السكان والأهمية السياسية .

العلاقات الخارجية

وإذا كان الحديث عن التاريخ يقودنا للحديث عن السياسة، وإذا كانت السياسة في سنغافورة في خدمة الاقتصاد، فقد يكون من المفيد أن نختتم

هذا الفصل بالحديث عن العلاقات الخارجية لسنغافورة التي تقدم نموذجا مختلفا تماما من نماذج إدارة العلاقات الخارجية للدولة عما نعرفه في شرقنا الأوسط وأيضا في أوروبا، وهو ما كان لافتا لنظري بشدة بحكم تخصصي وعملي في هذا المجال. فسنغافورة دولة تتمتع بعلاقات طيبة مع الجميع ولا توجد لديها في شبكة علاقاتها الخارجية أية نقطة سلبية في شكل صدام أو صراع مع أي دولة في العالم، ويمكن القول بأن ذلك كان نتيجة لعقود إهتمت فيها تلك الدولة الصغيرة ببناء علاقات تعاون اقتصاديا مع الدول الأخرى وكانت الهوية الاقتصادية المتميزة لسنغافورة دائما بمثابة أوراق اعتماد لها لدى كل الدول ومن خلالها رحب الجميع بالتعاون مع تلك الدولة أو على الأقل اكتفى بالنظر إليها بكل احترام وتقدير.

وفي الغالب فإن الخلافات الجسيمة أو علاقات التعاون الوثيق تظهر في العادة بين الدول المتجاورة، ومن المعروف أن مشاكل الحدود على سبيل المثال كانت ولا تزال موطن خلاف ومثار مشكلات قد تكون كبيرة للغاية بين الدول المتجاورة، ومن هنا إخترت في معرض الحديث عن السياسة الخارجية لسنغافورة تناول علاقاتها بماليزيا التي كانت يوما ما الدولة الأم لسنغافورة قبل الاستقلال عام **1965**. في الماضي القريب كان العنصر الحاسم لقضية الاستقلال السنغافوري عن ماليزيا والضامن لاستمرارية هذا الاستقلال هو العنصر الاقتصادي، فلم تكن هنالك حروب أو صدامات دموية بينهما بل كان ولايزال هناك تنافس اقتصادي محموم أفاد الجميع، والعلاقات الخاصة جدا بين سنغافورة وماليزيا، كانت حافزا للطرفين على تحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي حتى أصبحت

الدولتان أكثر دول الآسيان العشر من حيث ديناميكية النمو الاقتصادي وأيضا التقدم العلمي.

وأذكر في هذا أنه في أحد الأسابيع من شهر مايو عام **2002** كان المسئولون من الجانبين يتبادلون الاتهامات بالابتزاز والاستغلال حول قضايا معلقة بين الجانبين أهمها قضية سعر المياه الخام التي تبيعها ماليزيا لسنغافورة وتوصلها عن طريق أنابيب تمر عبر المضيق الفاصل بين الجانبين ثم تقوم سنغافورة بتنقيتها، واستخدام جزء منها وبيع الباقي مرة أخرى لماليزيا بعد تنقيته، كذلك قضية قيام سنغافورة بردم جزء من البحر المحاذي لشواطئها الشرقية لتوسيع رقعة أراضيها وتضرر ماليزيا، لأنها ترى في ذلك تضييقا للممر الملاحي الخاص بالسفن المارة بالمضيق الذي يسمى مضيق جوهور، وبلغت الاتهامات المتبادلة حد اتهام وزير الخارجية السنغافوري ماليزيا بأنها تريد المساس باستقلال سنغافورة واتهام ماليزيا في المقابل لسنغافورة بأن الأخيرة تريد استنزاف الموارد الطبيعية لماليزيا والإضرار بالمكانة الصاعدة لميناء ماليزي جديد يسمى اختصارا **PTP** لأن هذا الميناء بدأ في اجتذاب السفن وشركات الملاحة من الميناء السنغافوري.

وفي نفس الأسبوع الذي كانت فيه الأزمة تزداد سخونة كان وزيرا التجارة والصناعة في البلدين يدشنان مشروعات مشتركة تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات ويوقعان المزيد من الاتفاقات للتعاون الاقتصادي ويصطحبان وفود من رجال الأعمال لتوقيع عشرات

الصفقات الجديدة، بينما كانت القوات البحرية من الدولتين تقومان بمناورات مشتركة في البحر، وكان وزيرا الداخلية من البلدين يجتمعان للاتفاق على إجراءات أمنية جديدة للقبض على الإرهابيين في البلدين وتضييق الخناق عليهم، وفي الشهر التالي قام الرئيس السنغافوري رما ناتان بمنح وسام رفيع لقائد عسكري ماليزي كبير تقديرا لما بذله من جهود في دفع التعاون العسكري المشترك بين البلدين!! واستكمالا للطرافة، أو التفكير العملي إن أردنا قول ذلك، فإن التهديدات المتبادلة بين الجانبين حول القضايا السابقة كانت أيضا اقتصادية الطابع، حيث هدد نواب برلمانيون أنهم سوف يطلبون من المواطنين السنغافوريين عدم الذهاب لشراء بضائعهم من ولاية جوهور الماليزية التي تتميز برخص أسعارها عن سنغافورة، وهدد الماليزيون في المقابل بأنهم سيشنون حملة لتقليل عدد السياح الماليزيين لسنغافورة.

وهكذا فإن الخلاف السياسي لايفسد لود التعاون الاقتصادي قضية، فكما وأن من حق الجميع أن يتنفسوا فمن حق الجميع أن يعملوا يكسبوا ويتنافسوا، والتعاون الاقتصادي كان ولا يزال الضامن الأساسي لكيلا تتفاقم الخلافات السياسية وتتحول لمشكلات أكبر أو حتى حروب. نفس الأمر تكرر مع الصين عندما تفجرت أزمة بين سنغافورة والصين عام 2004 بسبب زيارة لي سيان لونج نائب رئيس الوزراء السنغافوري وقتها إلى تايوان وهو ما فجر غضبا شديدا كالعادة في بكين خاصة مع ما كانت تمر به الازمة بين الصين وتايوان من فترة عصيبة، إلا أن تلك الأزمة ما لبثت أن تبخرت وهدأت العاصفة، بفضل المصالح الاقتصادية

البالغة الضخامة بين الجانبين وعشرات المليارات والمشروعات السنغافورية الضخمة في الصين.. إن نظرية حماية الأمن القومي للدول من خلال تشعب علاقاتها الاقتصادية مع أكبر عدد من الدول نظرية جديرة بالتأمل والدراسة، وعلى الرغم من أنه ليست كل دول العالم متطابقة من حيث ظروفها السياسية والجغرافية وطبيعة مشكلاتها التاريخية والسياسية، إلا أن معطيات عالم اليوم قد أضحت تعطي أهمية أكبر فأكبر للمكانة الاقتصادية كأحد أهم وسائل حماية الامن القومي للدول. وعلى مر التاريخ كانت القوة المسلحة، وستبقى، عنصرا حاسما في حماية الأمن القومي للدول، وكذلك الحجم السكاني والشكل والامتداد والحجم الجغرافي، كلها عوامل لا يمكن لدولة أن ترسم سياستها في صيانة أمنها القومي بمعزل عنها، إلا أن القوة الاقتصادية تثبت بشكل متزايد تصاعد أهميتها في حماية الأمن القومي للدول، فسنغافورة دولة صغيرة بكل المقاييس تضمن أمنها ليس فقط بجيشها المتفوق كيفا أكثر منه كما، أو من خلال علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، ولكنها تضمن أمنها بالدرجة الأولى من خلال علاقاتها الاقتصادية المكثفة بالعشرات من دول العالم القريبة والبعيدة التي تستودع تلك الجزيرة الصغيرة مصالحها وأموالها، وبالتالي فإن أي تهديد لسنغافورة سيجد مواجهة صارمة من عشرات الدول التي لا تتحمل إلقاء حجر على تلك الجزيرة الممتلئة بمصالح الشرق والغرب، وأول تلك الدول هي ماليزيا نفسها التي تحتفظ بمصالح اقتصادية لا حصر لها في سنغافورة.

الفصل الثالث

الاقتصاد أولا

لا تحتاج عزيزي القارئ أن أحكي لك عن دول أفنت حياتها وحياة أبنائها وراء قضايا سياسية كانت؟ في نهاية المطاف- شعارات أكثر منها حقائق وأضرت بها مصالحها واقتصادها ضررا جسيما، وتركت أبناءها في فقر مدقع من جراء الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية وأحيانا الحروب الأهلية التي أتت على الأخضر واليابس،

ولم تترك للأجيال الجديدة سوى الفقر ومشكلاته، وكتاب تاريخ صغير يشرح لتلك الأجيال معارك الآباء وكأنه يشرح سبب الفقر والمشكلات الحالية، والأمثلة كثيرة في أوروبا وأفريقيا وآسيا. وفي الوقت الذي يعد الكفاح فيه فرض عين على الجميع في حالات معينة كإجلاء المستعمر أو تحرير الأرض المغتصبة، فإن هناك حالات أخرى كثيرة تُفتعل فيها الحرب افتعالا ولا يكون لها سبب وجيه، وفي كل الأحوال يدفع الفقراء الثمن بينما ينعم متخذي القرار، إما بالنصر الذي يسجل باسمهم في صحف التاريخ، أو يجدون مبرر الهزيمة جاهزا لديهم حتى يعيدوا شحن شعوبهم من أجل استئناف القتال وفقدان المزيد من الأرواح والأموال. والأجيال الجديدة في تلك الدول يسألون؟ وقد يحق لهم السؤال- أسئلة عديدة ربما تصعب إجابتها وهي من قبيل: لماذا لم يكن كفاح الآباء من أجل تحقيق

حياة أفضل لنا والتركيز على تنمية اقتصادية حقيقية توفر لنا مستقبل أفضل، ولماذا ندفع؟ بعد عشرات السنين –ثمن عواقب قرار متسرع لقادة ربما كانوا يرجون لأنفسهم مجدا شخصيا دون أن يفكروا فيمن سيأتون بعدهم من أبناء وأحفاد. ولا أريد هنا أن أكرر مقالة من يقولون لعن الله السياسة فكم يتمت وكم أثكلت ورملت وكم أغلقت بيوتا مفتوحة وهدمت صروحا شامخة.. إلخ، ذلك أن ليست كل الدماء التي أهدرت ذهبت سدي وأنه في حالات كثيرة لولا الكفاح والنضال لكان الحاضر في العديد من الدول أسوأ مما هو عليه، لكن في نهاية المطاف فإن الشعوب التي عانت الحروب ليست كالشعوب التي لم تعاني منها، والفارق كبير يتضح لنا جليا عندما نري شعوبا أنعم الله عليها بالاستقرار عقودا أو ربما قرونا متواصلة، وأنعم عليها أيضا بقيادات استطاعت استغلال كل الموارد وكل الفرص وأعطت الثمار للشعب وليس لأحد آخر. ومن بين تلك البلاد سنغافورة، التي لم تضيع كثيرا وقتها ووقت شعبها في السياسة البحتة بل كانت الظروف مهيأة؟ أو ربما تمت تهيئتها– منذ البداية للتفرغ للعمل والإنتاج والكسب وتكوين الثروة، أما السياسة فلها من يشغل وقته بها "كأكل عيش" خاص به، ووظيفتها الوحيدة هي أن تكون إطارا لحماية النشاط الاقتصادي في كل صوره وتوفير أفضل الظروف له وبخلاف ذلك فليس لها قيمة أخري تذكر.

حديث الصباح والمساء:

التجارة والاستثمار وكم كسبت وكم أنفقت وكم ادخرت ومؤشرات البورصة وأسعار الأسهم و مشروعات المستقبل هي حديث الصباح والمساء وكلام الإفطار والعشاء في البيوت السنغافورية، فلا تجد أحدا يهوى الحديث في السياسة إلا فيما ندر وإن تحدث فيها فهو يتحدث أيضا من منظور اقتصادي. وأذكر جلسة جمعتني ببعض الأصدقاء والجيران السنغافوريين في منزل أحدهم، وكنت الأجنبي الوحيد بينهم، وكانوا يتحدثون عن مجمع سكني جديد إفتتح للبيع مؤخرا، وكان أحدهم يفكر في شراء شقة فيه واستغرق الجميع في الحديث عن الجدوي الاقتصادية للفكرة والبدائل المتاحة، وكنت الوحيد الذي لا يتكلم وكان السبب واضحا على الأقل بالنسبة لي وهو أن القوات الأمريكية والبريطانية كانت في ذلك الوقت على وشك البدء وفي خلال ساعات في غزو العراق، وكان الوضع في المنطقة العربية بل وفي مناطق كثيرة من العالم يغلي بمعنى الكلمة، وتخيلت أنه لا يوجد من لا يتحدث عن المشكلة العراقية في العالم كله، وأن الجميع مأخوذين مثلي بما يحدث في الشرق الأوسط، ولكن يبدو أنني كنت في كوكب آخر مع أشخاص لا يسمعون عن قضايانا. وبعد أن لاحظوا صمتي غير المعتاد، حيث كنت من قبل في مثل تلك الجلسات أكثر المتحدثين بل ومقترح موضوعات الحديث، قرر أحدهم مجاملتي والبدء في الحديث عن الوضع في العراق، فبادرني بسؤال عن المظاهرات التي كانت تجتاح العواصم العربية اعتراضا على التحرك العسكري الغربي ضد العراق، وبعد رد مقتضب من جانبي لم يحمل جديدا

بالطبع لمن هو مثلي كعربي ومهتم بالسياسة، وجدت واحدا من الحاضرين يلتقط طرف الحديث ليتحدث عن تأثير الحرب في العراق؟ وكان الجميع يعتقد أنها ستكون طويلة وممتدة؟ على أسعار البترول، وبالتالي على صناعات البتروكيماويات السنغافورية وبالتالي على أسعار الأسهم التي يمتلكها هو في إحدى تلك الشركات!.

ثم بدأ آخر بالحديث عن تأثير الحرب على حركة الملاحة البحرية من سنغافورة إلى دول الخليج التي تعد من أكبر الأسواق التي تصدر سنغافورة إليها الإلكترونيات، وببراعة منقطعة النظير قام بحساب سريع وخاطف لكمية الخسائر التي يمكن أن تصاب بها شركة إلكترونيات كبيرة في سنغافورة يعمل بها أخيه، وبالتالي ستتأثر الأرباح السنوية التي سيصرفها أخيه من الشركة في نهاية العام مما سيؤدي لتأجيلهم لمشروع كانا يعتزمان القيام به لشراء قطعة أرض كبيرة في ولاية جوهور في ماليزيا!! وهكذا فإن المنظور الاقتصادي هو العامل الغالب والمسيطر على عقل وقلب الناس في سنغافورة، ويصعب عليك بالفعل أن تدفعهم للتفكير في إحدى القضايا من منظور سياسي "عاطفي" بحت على نحو ما يقوم به غيرهم من الشعوب. واكتملت الصورة لدي في اليوم التالي عندما قرأت تصريحا لرئيس الوزراء السنغافوري في الجرائد يعرب فيه عن أنه إذا لم يكن هناك مفر من الحرب ضد العراق فإنه يفضل أن تكون تلك الحرب سريعة وخاطفة حتى لا تتأثر أسعار النفط وتؤثر بالتالي على الاقتصاد السنغافوري!! دون أن يذكر شيئا عن الأبعاد السياسية للموضوع أو عدالة القضية نفسها من قريب أو بعيد. وهكذا فإن كل

شيء يترجم إلى اقتصاد ومال ومعيار نجاحك كفرد وكمجتمع هو كم تربح وكم ادخرت وليس أي شيء آخر، ولا شك أن المال هو أحد أهم الأشياء في حياة الأغلبية العظمي من البشر، وأن أكل العيش هو هم الجميع، لكن ما رأيته من قدرات خاصة لدى أغلب السنغافوريين على إدراك وتحليل الحقائق الاقتصادية على أنها حقائق الحياة ذاتها، والوعي العالي للغاية بما ينفعهم أو يضرهم اقتصاديا كأفراد أو مؤسسات أو دولة هو بالفعل من الأشياء اللافتة للنظر والمثيرة؟ من وجهة نظري؟ للإعجاب، وذلك على الرغم من الانتقادات التي تقول بأن السنغافوريين ماديين للغاية أو أنهم لا يعرفون كيف يستمتعون بحياتهم من فرط العمل والتفكير فيه، وهو ما يقال أيضا على الناس في اليابان وهونج كونج، إلا أن النموذج بدا لي؟ كعربي؟ طريفا وجديرا بالتأمل وتذكرت جلسات الشباب المطولة في بلادنا يتحدثون عن السياسة والمذاهب والأيدلوجيات وأن تلك الجلسات لو ركزت على التجارة والأعمال الحرة لكان وجه الحياة في بلادنا العربية تغير منذ زمن طويل. ومن جانب الحكومة، فإن تنمية روح المشروعات الخاصة وتشجيع إقامة المشروعات الخاصة يعد جزءا أساسيا من مناهج التعليم ومنذ وقت مبكر في المرحلة الثانوية (وهي المعادلة للمرحلة الإعدادية عندنا) حيث يتم تدريس مناهج خاصة بتنمية روح التجارة والاستثمار أو على الأقل جعلها خلفية ثقافية في ذهن النشء حتى لو اشتغلوا بأعمال لا تتصل مباشرة بالتجارة والاستثمار.

الاقتصاد هوية دولة:

عندما لا تملك دولة ما تاريخا عريقا أو إطارا قوميا أو هوية أصيلة ضاربة في القدم، عندما لا تملك فلكا من الدول تنتمي له وترتبط به بإرادتها أو رغما عنها، فقد نظنها دولة ضعيفة مهددة مسكينة، لا تجد من يشد عضدها ويهب لنجدتها وقت اللزوم، إلا أن من يعيش يري الكثير كما يقولون .

فكما وأن تلك العوامل تضيف إلى قوة أي دولة، فقد تكون تلك العوامل في بعض الأحوال؟ عندما يساء استغلالها والاستفادة منها قيودا تحد من الانطلاق أو تعوقه أو تضع في الطريق أنواعا ما من المشاكل.

وسنغافورة جزيرة عرفها التاريخ شبه مهجورة من السكان إلا من بضعة مئات من الصيادين أو القراصنة وبعضاً ممن يزرعون ويصطادون ما يأكلون وكفى. حتى جاءها النبيل الإنجليزي ستامفورد رافلز الذي حولها لمركز للتجارة وبدأ في جلب المهاجرين الصينيين إليها فغير وجه الجزيرة إلى الأبد. ويبدو أن رافلز نفسه لم يكن يحلم يوما بأن يكون مستقبل تلك الجزيرة الصغيرة باهرا لهذا الحد وأن تثمر البذور التي زرعها كل تلك الثمار. ومع استقرار الاحتلال البريطاني زاد عدد ونسبة الصينيين الذي هاجروا من جنوب الصين وقل عدد ونسبة المالاي الذين فضلوا الهجرة إلى الشمال حيث أرض ماليزيا الأم. وكان على المهاجرين الصينيين الجدد أن يجدوا هوية لأنفسهم ولبلدهم، هوية سياسية واجتماعية وثقافية ودينية تجمع ما بين الأعراق والأديان المختلفة في الدولة حتى يقدموا

أنفسهم للعالم ككيان منفصل عن ماليزيا، وحتى يضمنوا أيضا لأنفسهم داخليا هوية وطنية يلتف حولها المواطنون بالولاء. وبالطبع كانت المهمة شبه مستحيلة في ظل الاختلاف الذي يصل إلى حد التنافر ما بين البوذية والهندوسية والإسلام، وما بين الثقافات المالاوية والهندية والصينية، وما بين الأعراق الصينية والمالاوية والهندية، وكانت الهوية السياسية الرأسمالية لسنغافورة عائقا أساسيا أمام إيجاد جسر أيديولوجي يربط الأغلبية الصينية في سنغافورة بوطنهم الأصلي الصين الغارق في الشيوعية حتى أذنيه، وإن كانت الإشارة جديرة إلى أن الشيوعية لم تكن عائقا أمام صلات تجارية نشأت بين الصين وسنغافورة منذ عقود طويلة ومازالت حتى اليوم تشهد نموا مضطردا. وبذلك كانت أزمة الهوية عائقا أمام الدولة الناشئة عام **1965**، وما زالت، هاجسا يطل برأسه من آن لآخر على القيادة والشعب في سنغافورة حتى الآن رغم الحل المتميز الذي أوجدته سنغافورة لنفسها للتغلب على مشكلة الهوية. وكان الحل الذي تبنته سنغافورة في منتهى الذكاء والعملية في آن واحد وكان مبنيا على محورين أساسيين: الأول أن تكون الوحدة الوطنية شعاراً مرفوعاً في كل مكان وأن سنغافورة ملك لكل السنغافوريين بحقوق متساوية، وهو الشعار الذي لم يكن صادقا طول الوقت بالطبع في ظل الامتيازات غير العلنية التي تنعم بها الأغلبية الصينية، ويتصل بذلك العمل على جعل الدين (وهو أكثر النقاط حساسية في الوحدة الوطنية لأي دولة) مسألة شخصية تخص الأفراد ولا تخص الدولة التي انتهجت النهج العلماني وأعلنت احترامها لكافة الأديان وحرية ممارستها في أماكن العبادة أو في

المنازل مع عدم شرعية التبشير أو الدعوة لأي دين علنا أو تدريسه في المدارس الحكومية، وكان الاستثناء الوحيد للمدارس الإسلامية التي أنشأها المسلمون في سنغافورة منذ أجيال طويلة وظلت تمول وتدار بمعرفة المجلس الإسلامي السنغافوري.

الثاني أن توجد بين أفراد الشعب رابطة اقتصادية قوية تضمن ارتباطهم ببعضهم واعتمادهم المتبادل دون النظر لدين أوعرق، وتلك كانت الخطوة الأكثر فعالية وعملية في تحقيق الوحدة الوطنية في هذا البلد الصغير، فلا شك أن (أكل العيش)، كما نطلق عليه في بلادنا، له أهميته في حياة كل إنسان وهو أيضا ضامن رئيسي لعلاقات طيبة بين الإنسان وشريكه نظرا لاحتياج كل منهما للآخر بل واحتياج كل منهما إلى أمن الآخر وسلامته. وفي سنغافورة فإن الاعتماد والاحتياج الاقتصادي المتبادل بين الأعراق وأتباع الأديان المختلفة في هذا المجتمع الصغير كان كفيلا؟ ومنذ ما قبل استقلال سنغافورة وظهورها كدولة مستقلة ؟ بتوفير رابطة أثبتت متانتها رغم بعض المشكلات التي تظهر من آن لآخر كتلك التي أدت لوقوع بعض الصدامات المتفرقة في الفترة من عام **1964** إلى عام **1968**، وأيضا الأزمة الاجتماعية "الصامتة" التي وقعت بعد اكتشاف تنظيم الجماعة الإسلامية الإرهابي والذي كان يهدف لتدمير عدد من المنشآت الهامة في الدولة بما فيها سفارات ومصالح أمريكية في سنغافورة، وهو ما أدى إلى حدوث ما يشبه أزمة الثقة بين المسلمين وغير المسلمين إلا أنها كانت أزمة صامتة أو هادئة كما ذكرنا لم تظهر لها آثار عنيفة أو عميقة لعدة أسباب كان من بينها أسلوب الحكومة في تدارك

الأزمة بشكل يتسم بالحكمة والموضوعية، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في الجزء الخاص بالأعراق والأديان في سنغافورة . أما على المستوى الخارجي فقد لعب الاقتصاد أيضا دورا كبيرا في خلق هوية مميزة لسنغافورة على الساحة الإقليمية والعالمية. فقد كانت سنغافورة محرومة عند إستقلالها من أية أوراق اعتماد تاريخية أو سياسية تقدمها للعالم الخارجي حتى يعترف بها ويتعامل معها سوى ورقة واحدة، وهي ورقة الاقتصاد الذي كان ولا يزال الملمح الأساسي الذي تقدم به سنغافورة نفسها للعالم الخارجي وتنال به احترامه واعترافه. وهكذا كانت التجارة والصناعات الإلكترونية والبتروكيماوية والميناء ذي الطاقة الهائلة أوراق اعتماد خلقت لسنغافورة شهرة وصيتا يفوق صيت التاريخ والسياسة. فصيت الاقتصاد القوي يعني المال بما له من سطوة ونفوذ في عالم الدول كما هو في عالم الأفراد، وصيت الاقتصاد القوي يعني شبكة من المصالح القوية مع دول أخرى داخل الإقليم وخارجه تجعل أمن تلك الدولة الصغيرة واستقرارها هدفا هاما لتلك الدول تدافع هي الأخرى عنه بنفس القوة التي تدافع بها عن مصالحها وتلك هي لغة عالم اليوم لغة المال والمصالح.

ويكفي لشرح النقطة السابقة القول بأن ماليزيا التي كانت في منتصف الستينات تمثل الخطر الرئيسي على استقلال سنغافورة، لأنها كانت يوما ما الدولة الأم التي انسلخت منها سنغافورة، أصبحت الآن أحد أكثر الدول اهتماما بأمن سنغافورة واستقلالها، ليس فقط للتلاحم الجغرافي بين الدولتين، ولكن أيضا لأن حجم المشروعات السنغافورية في

ماليزيا وحجم المصالح الاقتصادية والاستثمارية لماليزيا في سنغافورة، بالإضافة إلى المشروعات المشتركة بين رجال الأعمال في البلدين وفي دول أخرى، كل ذلك جعل من ماليزيا أحد أكثر الدول حرصا على استقرار الأوضاع في سنغافورة، بل وهناك الكثير من المناسبات التي قدمت فيها ماليزيا لسنغافورة العون الحقيقي والفعال للتغلب على أزمة أو مشكلة طارئة كتعقب جماعات إرهابية أو مواجهة وباء مرض سارس، وهو العون الذي كان متبادلا من الجانبين بشكل منفصل تماما عن الخلافات السياسية بينهما على قضايا كثيرة. نفس الأمر ينطبق أيضا على الصين التي كان لسنغافورة علاقات تجارية وثيقة معها حتى قبل أن تتبنى الصين نهجا أكثر انفتاحا على العالم وتعدل أجندتها الشيوعية إن جاز التعبير؟ لتصبح أكثر نموا وانفتاحا من أقوى الدول الرأسمالية، ومع الولايات المتحدة الحليف الرئيسي، وغير ذلك من الدول الكبري التي لا ترى سنغافورة ولا تراها سنغافورة إلا من خلال نافذة الاقتصاد والتجارة وهي نافذة يبدو أنها لا توصدها الأحداث والخطوب ولا تؤثر فيها الخلافات السياسية، لأنها ببساطة (أكل عيش)..

كيف فعلوها:

سنغافورة معجزة اقتصادية لا شك ولا خلاف، وكما ذكرنا فإن دولة تصنع هذا الهيكل الاقتصادي الهائل من لا شيء تقريبا، تكون قد صنعت معجزة، ولأن زمن المعجزات لم ينته بعد مع اختلاف بسيط عن الأمنة

القديمة وهو أن المعجزات أصبحت من صنع البشر. ومعجزات العصر الحاضر أصبحت قابلة للشرح والتفسير والدراسة، ولئن كانت معجزات السماء قد جاءت من قبل الله عز وجل لتؤيد رسله وأنبيائه وتكون حجة على الكافرين، فإن معجزات البشر تأتي لتؤكد من ناحية عظمة ما وهبه الله للبشر من قدرات كان في مقدمتها العقل والارادة، ومن ناحية أخرى تكون حجة على أوائك الذين انشغلوا بالتعلل بما لديهم من مشكلات لتكون مبررا لما هم فيه من تأخر وتخلف. المعجزة الاقتصادية السنغافورية يا عزيزي القارئ قابلة للشرح والتفسير بل والتكرار والتقليد ممن يستطيع. وبحكم عملي واهتمامي فقد قرأت الكثير من الدراسات التي تطرقت إلى ما قامت به سنغافورة للخروج من قمقم العالم الثالث إلى مقعد وثير في ردهة أعضاء نادي العالم الأول، وكان من بين تلك الكتب ما وضعه لي كوان يو مؤسس سنغافورة الحديثة ورئيس وزرائها منذ عام **1965** وحتى **1990**. وتطرقت تلك الدراسات في أغلبها إلى تفاصيل ما قامت به سنغافورة من إنجازات يمكن أن تكون قد حققتها دولا أخرى في نفس الفترة الزمنية وذلك على المستوى الإجرائي، إلا أن تلك الدول لم تنل ما نالته سنغافورة من تقدم . فالحديث عن إجراءات رفع إنتاجية الصناعات الوطنية والعمل على جذب المستثمرين على سبيل المثال كلها من الإجراءات التي قامت وتقوم بها العديد من دول العالم الثالث التي لم تستطع الوصول أو الوثوب إلى المكانة التي تحتلها سنغافورية حاليا، وبالتالي لم تقدم العديد من الدراسات التي وقعت تحت يدي؟ ربما باستثناء كتاب لي كوان يو ؟ إجابة شاملة شافية لشرح المعجزة السنغافورية.

الثابت أن لي كوان يو شخص ملهم بالفعل والهامه هو قوة الإرادة وصلابة العزيمة وإخلاص الرفقاء الذين بدونهم ما كان الإنجاز قد تم كما قال هو، فالصورة ليست هي صورة الزعيم الأوحد الذي استيقظ يوما ليضع خطة عبقرية ووصفة سحرية تخرج بلده من الفقر إلى الغني ومن التخلف إلى التقدم، بل هي العمل المخلص المتفاني لعشرات السنين من أصغر إلى أكبر شخص في مجتمع صغير لا شك أن توجيهه وتحريكه أمر أكثر يسرا من توجيه مجتمعات كبيرة، ويمكننا القول بأن التجربة الاقتصادية السنغافورية قامت وما زالت على أسس واضحة معلنة للجميع نجحت سنغافورة في تطبيقها بأعلى كفاءة وتلك الأسس هي التي جعلت التجربة السنغافورية مميزة عن غيرها وجعلتها تؤتي ثمارهافي فترة قياسية لا تتعدى العقدين، تلك الأسس هي:

1- الاهتمام بالكيف التكنولوجي المتفوق في كل مناحي الحياة سواء عن طريق نقله من الخارج أو ابتكاره في الداخل، ويدخل في ذلك الحرص على التفرد في تقديم ما لا يوجد لدي أغلب الدول الأخرى، خاصة الدول المجاورة لها وما أدراك ما هي، دول تخوض هي الاخري تجارب نجاح اقتصادي عظيم وتلقب بالنمور الاسيوية وكلها أكبر حجما وموارد من سنغافورة، ولكنها كلها تتضاءل أمام التجربة السنغافورية السباقة في تلك المنطقة من العالم. 2

- الارتقاء بالتعليم لينافس ما لدى أكثر دول العالم تقدما فالتعليم كما ذكرنا هو صناعة البشر وهم أهم وأغلي مقوم من مقومات التنمية

خاصة في بلد لا تملك سوى من فيها من البشر، والارتقاء بالتعلم هو مفتاح الارتقاء بالكيف وبالتفوق النوعي، فإذا أردت شعبا قادرا على الوقوف على أحدث ما لدى العلم والتكنولوجيا المتقدمة أولا بأول فيجب أن يكون من بين صفوف هذا الشعب أعدادا كبيرة قادرة ليس فقط على استيعاب معطيات تلك التكنولوجيا بل وعلى المشاركة في تطويرها والابتكار فيها قدما بقدم مع أكثر دول العالم تقدما.

3- الانفتاح الإيجابي على العالم الخارجي ليأتي العالم إلى سنغافورة في نفس الوقت الذي تذهب هي إليه، ومعني ذلك باختصار أن سنغافورة قد سبقت كل دول منطقتها والكثير من دول العالم في فتح أبوابها للاقتباس من العالم المتقدم وأيضا للاستثمار الحر واضعة أقل قدر من القيود على المستثمرين الأجانب ومشروعاتهم وساوتهم بالمستثمرين الوطنيين واعطت الجميع أضواء خضراء أكثر من الأضواء الحمراء، ووجهت الاقتصاد في الطريق المطلوب والذي يتناسب مع طبيعة تلك الدولة الصغيرة الحجم والسكان والمساحة والعديمة الموارد . فقد أدرك بناة تلك الدولة وعلى رأسهم لي كوان يو أن الصناعات الثقيلة على سبيل المثال ليست من حلبات منافستهم مع دول أخرى، وأن الإنتاج الزراعي ليس مجالهم أصلا ولا داعي لإضاعة الوقت والجهد في بعض الأنشطة التي لا تعنيهم فهم يدركون منذ البداية أن عليهم التميز في الكيف وليس الحجم والكم وأن تلك الجزيرة الصغيرة بملايينها الثلاث أو الاربع لن تنتج ما تنتجه مزرعة ماليزية أو إندونيسية واحدة ولن تحقق دخلا هائلا إن أقامت صناعة سيارات ضخمة مثلا ولكنها قد تكون أكثر نجاحا إن أنشأت مصنعا

صغيرا قائق التخصص في إنتاج أشباه الموصلات التي تستخدم فقط في صناعة معالجات الكومبيوتر دون غيرها. ثم أنهم أدركوا أن معركة التقدم هي معركة الوجود ذاته فهم لا يملكون رفاهية البقاء كدولة فقيرة، فالواقع السياسي الذي نشأت فيه الدولة في الستينات أملي عليها حقيقة أنها إما أن تكون دولة غنية اقتصاديا أو أنها ستنمحي من الوجود كدولة مستقلة وتعود جزيرة تابعة لماليزيا وأن هذا التقدم وهذا الغني الاقتصادي هو بعينه الاستقلال وهو الولاء وهو أيضا الأمن القومي لدولة لو جندت كل مواطنيها فلن يكون لديها جيش يذكر من حيث العدد أمام جيوش الدول المجاورة لها.

4- الضرب على الفساد: وهنا من وجهة نظري مربط الفرس في حديثنا عن التجربة السنغافورية، فالتخطيط للاقتصاد أمر بالغ الأهمية وحشد الطاقات لتنفيذ تلك الخطط أمر حيوي دون شك وجذب المستثمرين وثرواتهم وتشجع المواطنين على الاستثمار كل ذلك على العين والرأس في قاموس بناء الاقتصادات الدول، إلا أن كل ذلك يكن أن يذهب أدراج الرياح إن كانت هناك ثقوب في إناء الثروة الوطنية تتسبب في ضياع كل ما يتم ادخاره من مال أو جهد أو خبرات أو سمعة للدولة كلها ولبيئتها الاقتصادية داخليا وخارجيا.. تلك الثقوب هي الفساد وهو العنصر الذي يستحق منا التوقف عنده أكثر من العناصر الثلاث السابقة نظرا لاهميته البالغة في معادلة التجربة السنغافورية . وقناعتي دائما هي أن الفساد كلمة غير دقيقة لوصف تلك الظاهرة الخطيرة في حياة الشعوب، وأن تعبير الإفساد هو التعبير الأصدق لوصفها

. والواقع أنني لست بطبعي من أنصار مبدأ خالف تعرف، أو من المتحذلقين بلغتنا العربية البليغة، لكنني ببساطة أرى أن الفاسد أخلاقيا لا يقتصر ضرره على ذاته فقط بل يمتد للمجتمع من حوله. فمن يرى شخصا فاسدا ويعاشره لفترة طويلة قد يستمرىء هو الآخر الفساد ويراه سهلا وهينا، ومن هنا كان الفساد أو الإفساد من أكثر الأمراض عدوى، لأن النفس الإنسانية ضعيفة بطبعها والمال له سطوته على النفس والعقل لا جدال. وقد ثبت من العديد من الدراسات التي ظهرت في السنوات العشر الأخيرة على ظاهرة الفساد الحكومي والإداري في عدد من الدول أن الفساد مرض شديد العدوى، وأن النسبة الأكبر ممن أقدموا على الفساد وأضروا أنفسهم ومجتمعاهم وبلادهم به، كانوا تحت تأثير تجارب ناجحة لفاسدين آخرين فعلوا ما فعلوا ثم لم يجدوا من يعاقبهم ويقتص منهم، فأصبح الفساد في عيون الباقين سهلا ميسورا لا خطر من ورائه، وكذلك سرت العدوي كالنار في حطب جاف. والفساد أو الإفساد من أعظم المخاطر التي قمدد اقتصاد أي شعب من الشعوب وأي دولة من الدول خاصة لو كانت تلك الدولة نامية تكافح حتى تجد لنفسها ولأبنائها القوت، فهو بمثابة ثقوب في الإناء الذي من المفترض فيه أن يقوم بتجميع الثروة وتكثيفها وإعادة استخدامها واستثمارها ليشمل خيرها الجميع وتكبر وتنمو. وباطمئنان يمكننا أن نوافق على المقولة التي تؤكد أن الدول التي ضربت الفساد وحجّمته بقوة وحسم قطعت بذلك الإجراء نصف الشوط في طريق التقدم والرخاء. فالفساد هو السوس الذي ينخر في جسد الاقتصاد بكل فروعه وهو الثقوب التي تتسرب منها

الثروة والموارد فلا تتراكم بالحجم المطلوب الذي يسمح باستغلالها بالشكل الأمثل، وهو المعول الذي يهدم طموح النفوس ومعنوياتها والذي بدونه يصبح التقدم والتطور شعارات على الورق واللافتات. وهو أيضا أكثر العوامل التي تجعل المستثمرين يهربون سواء كانوا مواطنين أو أجانب. فالبيئة التي يستشري فيها الفساد لا يمكن أن تجتذب مستثمرا جادا يحترم عمله ويخاف على رأس ماله، اللهم إلا إن كان من أولئك المتسلقين الأفاقين الذين يسعون لاقتناص فرصة سريعة يحصل عليها من خلال الرشوة مثلا ليصنع منها بعض المال يأخذه ويهرب بعيدا يبحث عن فرصة مماثلة، فلا يسهم أو يشارك في بناء إقتصاد الدولة التي يستثمر فيها، وهذا لا يطلق عليه وصف مستثمر أو رجل أعمال وبمثله لا تُبني إقتصادات الأمم. ونظرا لأن الفساد مرض فإن الوقاية منه أسهل من علاجه بكثير، ولأنه ذو أبعاد اجتماعية أخلاقية اقتصادية فإن مواجهته واجب قومي كالدفاع عن أرض الدولة وممتلكاتها، ومن هنا كانت الدول الجادة في محاربة الفساد كاليابان والدول الاسكندنافية موفقة تماما لأنها تداركت المرض قبل حدوثه وتفشيه وضربت المكّبل فاتعظ الطليق ولامحاباة أو هزر فمكافحة الفساد هي المعركة المستمرة التي تخوضها الدول التي تنوي بنفسها وأبنائها وأجيال المستقبل فيها خيرا. ولم تكن التجربة في سنغافورة بعيدة عن ذلك، فقد اقتنع الحاكم والمحكوم أن مواجهة الفساد لها أهمية العمل والإنتاج، بل إن العمل والإنتاج يمكن أن يضيع بسبب شخص فاسد طليق السراح لا يوقفه أحد، ولم يكن الاقتناع بمفرده كافيا بل تم إنشاء جهاز قوي وصارم هو مكتب مكافحة الفساد،

وهو صغير الحجم وفعال الأثر ويرأسه رئيس الوزراء شخصياً وليس فيه محسوبية أو وسائط أو تهاون عن أي هفوة، ومن غير الممكن بالطبع افتراض خلو أي مجتمع بشري من الفساد بمختلف مظاهره، إلا أن سنغافورة استطاعت أن تنجح في أن تكون من أكثر بلاد العالم خلوا من الفساد وتحتل في ذلك سنويا مرتبة تتراوح ما بين الثانية إلى الرابعة على مستوى العالم. ومجرد نشر تلك المعلومة عن سنغافورة في وسائل الاعلام يعد في حد ذاته أكبر دعاية لها في سوق الاستثمارات العالمية، وعامل جذب للمؤسسات الكبري لكي تتخذ من سنغافورة مقرا اقليميا لها، خاصة وأن جيران سنغافورة في جنوب شرق آسيا لا يتمتعون بنفس السمعة الطيبة في هذا المجال. وبالفعل فإن الخوف من الاتهام بالفساد يعد هاجسا لدي كل السنغافوريين حتى أولئك الذين يشغلون وظائف غير قيادية. وأذكر في ذلك أنه عندما تعطلت سيارتي في يوم على أحد الطرق السريعة واضطررت للتوقف على جانب الطريق، لم تمر دقيقتان بالضبط إلا وحضرت سيارة شرطة لتتوقف خلف سيارتي تماما ونزل منها ضابطان رجل وسيدة، وقاما على الفور وقبل أن يتحدثا معي بإخراج عدد من القراطيس البلاستيكية الملونة لوضعها وراء موقع السيارة إلى مسافة حوالي **100** متر لتحذير السيارات القادمة حتى لا تتعطل الطريق، ثم بادرني الضابط بسؤال مهذب قائلا بالحرف: "ماذا حدث يا سيدي" فرددت: كما ترى السيارة تعطلت، فرد هل تريد مني استدعاء سيارة إنقاذ لسحب السيارة أم تريدني أن أساعدك في محاولة تشغيلها، فأصبت بارتباك أمام هذا الذوق عالي المستوى، وقبل أن أرد عليه بادرني

بالاعتذار بأنه لا يستطيع ترك الموقف على ما هو عليه لكيلا يتعطل المرور، فطلبت منه أولا إحضار تاكسي ليأخذ أسرتي ويعيدهم إلى المترل ثم يطلب شاحنة لقطر السيارة وكان ما طلبت في ثوانٍ، حيث قامت الضابطة باستدعاء التاكسي باللاسلكي وقام هو باستدعاء الشاحنة التي تأخرت عشر دقائق، وعندما حضرت أخبرني الميكانيكي أن المشكلة في دائرة الكهرباء وأن السيارة يمكن أن تعود للعمل لو انتظرنا ربع ساعة أخرى. وفي الانتظار خطر لي شراء بعض المشروبات الباردة من محل قريب لمقاومة حر الجو الرطب. وكعادتنا العربية لم أكن لأشرب بمفردي ومعي أشخاص جاءوا لمساعدتي فاشتريت لي وللضابطين ولسائق الشاحنة 4 علب مرطبات، إلا أن الضابطين رفضا بشدة تناولها قائلين إننا نقوم بواجبنا، وفي الواقع لم أكن أقصد على الإطلاق أن أقدم لهما أي رشوة فثمن علبة المشروب المرطب هو ثمن بسيط ولا يصلح كرشوة لأي أحد، كما أنهما على حد قولهما يقومان بواجبهما دون مجاملة لي، إلا أن خوفهما الشديد من الاتهام بالحصول على رشوة مني أوحتي افتراض سوء الفهم في هذا الشأن جعلهما يرفضان عرضي الملح بشرب شيء يخفف من وطأة الحر والشمس رغم أنني كنت على يقين أنهما أعطش مني وأحوج لشربة الماء.

وإلى هذه الدرجة، فإن هناك رفضا تاما أو ربما خوف شديد لفكرة الرشوة حتى لو كانت مقدمة بشكل غير مقصود وحتى لو كانت شيئا تافها لا يثير الريبة. وسواء كان الأمر منبعه خوف أو تعفف، فإن النتيجة هي الأهم، فمن لم يرتدع بالشرف والتعفف ارتدع بالتخويف وعصا

القانون.. تلك هي الحقيقة التي ينبغي أن نعترف بها. وينبغي القول بأن المستوى المعيشي المرتفع قد ساعد كثيرا في أن تحقق سنغافورة تلك المكانة المتميزة في القضاء على الفساد أو تقليله لأقصى درجة ممكنة، فالفقر وحش شرس والمستوى المعيشي المعقول أو المرتفع في الكثير من الأحيان يمكن إلى حد كبير أن يعصم الكثيرين من الوقوع فريسة للفساد. من ناحية أخرى فإنه ما كان لسنغافورة أن ترى ما تراه حاليا من رفاهية وتقدم دون أن تُحكم الدولة-وتحديداً أعلي سلطة فيها- قبضتها على الفساد والمفسدين، فإن كان الفساد يمثل كما ذكرنا ثقوبا تسرب حصيلة الثروة القومية وتستنزفها في الدول ذات الحجم الكبير، فإن الفساد في دولة صغيرة ناشئة كسنغافورة في الستينات والسبعينات كان سيعني قضاء مبرما على إقتصادها الذي هو -كما ذكرنا- هويتها وعمودها الفقري وبطاقة تعريفها أمام العالم أجمع، وعلى الرغم من المكانة المتميزة التي يرى السنغافوريون أنفسهم فيها من حيث النجاح في مكافحة الفساد والإفساد، فإن الحكومة على قناعة بأهمية عدم أخذ النجاح الباهر الذي حققوه كأمر مسلم به بل لابد من الاستمرار في العمل على حمايته بكل الطرق وعلى رأسها محاربة الفساد.

فما وجدته في سنغافورة من نظم وتشريعات لمكافحة الفساد يوحي كما لو كانت الدولة تعاني من درجة عالية من الفساد وأن الجميع عليهم مواجهة القضية بكل حزم في شكل حملة قومية، رغم أن البعد عن الفساد يكاد يكون عادة لدى الناس في هذا البلد الصغير، ولكنها عادة الناجحين، أن يتعاملوا مع المشكلات قبل أن تحدث ويتحسبوا لها كما لو

كانت قد حدثت بالفعل فالنظم والقواعد المعمول بها في مختلف المصالح الحكومية على سبيل المثال وتلك التي يتم التعامل بها مع البنوك وبين شركات ومؤسسات القطاع الخاص لا تترك بطبيعتها فرصة لفساد من أي نوع، وذلك لعدة أسباب أهمها أن نظم التعامل تتسم بالعلانية الشديدة وأن متخذ القرار يتخذه علنا وفي النور ولأسباب واضحة كالشمس ولايوجد قرار يتخذ "دون إبداء أسباب" أو مناقصات أو عطاءات مثلا يتم تسويتها في ظلام الليل وهكذا. وعلى الرغم من عدم تمتع سنغافورة سياسيا بنفس القدر من الديموقراطية الذي تتمتع به دول أوروبية أخرى مثلا، وعلى الرغم من أن الصحافة السنغافورية لايمكن وصفها بأنها أداة حاسمة لكشف الفساد أو انتقاد الحكام، إلا أن عملية الرقابة على الفساد تبدو صارمة وقوية ليس لسبب سياسي أو لالتزام حزبي تجاه الناخبين، ولكن ببساطة لأنها تتعلق بالعجلة الاقتصادية و(بأكل العيش) وأن أي شخص لا يتحمل مسئولية أن يضر بأكل عيش الآخرين الذين لن يتركوه يهرب بما سلب ونهب، وإلا كانوا هم مثله وشركاؤه فيما يفعل بشكل أو بآخر، فالضرائب العالية التي يتم الحصول عليها من الأفراد و الشركات، وأسلوب إدارة المؤسسات الحكومية المعتمد على فلسفة القطاع الخاص التي تترجم كل قرار وكل جهد وكل خطأ إلى أرقام وأموال لا مجال فيها لعاطفة أو مشاعر أو محسوبيات أو مجاملات، بالإضافة إلى وجود نظام رقابة صارم متمثل في أجهزة وقوانين وتشريعات محاربة الفساد، كل ذلك جعل منافذ الفساد ضيقة للغاية إن لم تكن منعدمة، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن الشعب السنغافوري الذي قبل

بعدم وجود ديموقراطية حقيقية في بلده، اتفق اتفاقا ضمنيا مع حكومته منذ عشرات السنين أن يبقيها في مكانها، وأن يترك لها السياسة بصداعها ومشكلاتها، مقابل أن تضمن له الحكومة أفضل ظروف للعمل والنجاح وصنع الثروة، وكل على قدر كفاءته و(شطارته). وبالطبع فإن من أهم العناصر التي تهيئ الظروف للنجاح هو القضاء على الفساد، وبالتالي فإن المجال الوحيد للشطارة على حد الوصف السابق هي الشطارة المشروعة والنزيهة. أما بالنسبة للبعد الديني لمحاربة الفساد فمن الأسف القول بأن مكافحة الفساد في سنغافورة لا تستند على أساس ديني يذكر، وإنما هي تقوم على فكرة أن النزاهة ونظافة اليد تولد وتشيع الثقة وهي شرط لازم للتاجر الناجح الذي يريد أن يستمر في السوق، والتاجر هنا يرمز لكل من لديه أعمال حرة وكل من يعمل بالاستثمار بمفهومه الواسع حتى لو كانت الحكومة ذاتها. فإن كانت الدولة كلها تحمل هوية هذا التاجر وتعرّف نفسها للعالم على أنها تاجر نزيه وجدير بثقة الشركاء في مختلف القارات، فإن تحريم الفساد وتجريمه يعد هدفا أساسيا لهذا التاجر يحرص على إعلانه أمام الجميع تماما كما يفعل أي تاجر تقليدي يريد أن يحقق الكسب الشريف ويحوز ثقة الناس، وذلك دون أن يكون للقيم الدينية ذكر أو إشارة في الموضوع . وهو أمر مفهوم في دولة لا دينية وعلمانية تعلن أنها تحترم كافة الأديان دون تحيز أو تفرقة، وهو أمر أيضا يحظى بتفهم الأمراء، ويحظى أيضا باحترام المواطنين أنفسهم الذين لا يرون ضرورة لإثارة خلافات حول المبادئ الدينية لمكافحة الفساد طالما أن نتيجة جهود الحكومة في مكافحة الفساد كانت بالغة الإيجابية، وطالما أن

تلك النتيجة تتفق في الواقع مع ما تنادي به كل الأديان السماوية وغير السماوية وهو المطلوب إثباته وتحقيقه.

تفضل عندنا !!

عندما تمر بأحد الأسواق الشعبية التقليدية في أي مكان في العالم تجد الباعة عادة لا يكتفون بالجلوس أمام بضائعهم ينظرون إليها ويخافون عليها من السرقة أو التراب أو التلف، بل تجدهم في الغالب يقفون يصيحون على بضائعهم داعين الناس بالغناء مرة وبالزجل مرة بل وبجذب أيادي الناس مرة أخرى ليأتوا ويروا البضاعة، وقد يلح البائع قائلا تفضل عندي ستجد أجود وأحسن ما في السوق، كل ذلك عسى أن يتخذ أحدهم قرارا بالشراء . وتأتي نهاية اليوم لتميز الكسول من الشاطر فمن يبيع بضاعته أولا فقد نجح وفاز، ومن تراكمت بضاعته عنده ليحاول بيعها في اليوم التالي فقد خاب. واستمرارا لنفس الصورة دعونا نتخيل شخصا ليس لديه الشيء الكثير الذي يبيعه، ولنتخيل أنها بضاعة قليلة العدد والأهمية لدي الزبائن، فماذا عساه أن يفعل وليس لديه غير تلك البضاعة، بينما لديه قدر كبير من الذكاء والرؤية شديدة الوضوح للحاضر والمستقبل، فراح يقدم كل ما ليده في أكثر الأشكال جاذبية للزبائن حتى ربح وكسب فاشتري بضائع جديدة لم تكن عنده من قبل ووسع تجارته وربح الكثير وأصبح شهبندر التجار!! تلك هي قصة سنغافورة مع العالم الخارجي، فواقع الأمر أن الثروة والنجاح الذي

صنعتهما سنغافورة لم يكونا لولا الاستثمارات الخارجية التي إختارت أن تحط رحالها في سنغافورة دون غيرها من (الباعة في سوق المنطقة)، فقد كانت سنغافورة وما زالت أكثر دولة في منطقة جنوب شرق آسيا تستطيع أن تجذب المستثمرين وتكسب ثقتهم بما لديها من بنية تحتية متميزة، وعمالة مدربة ومتعلمة ونظام ضريبي مرن وقوانين استثمار مشجعة وأيضا قبضة قوية لمحاربة الفساد، وشبكة اتصالات متميزة مع كل دول العالم تجعل من شركة أمريكية أو بريطانية على سبيل المثال تقيم في سنغافورة في قلب جنوب شرق آسيا وكأنها ما زالت في قلب بلدها. وأذكر أن أحد أصدقائي الأمريكيين أرسلته المؤسسة الأمريكية التي يعمل فيها (وهي من أكبر عشرين شركة على مستوي العالم) ليدير مشروعا لها في فرعها في سنغافورة الذي هو الفرع الرئيسي للمؤسسة في قارة آسيا ككل، وكان من خلال موقعه هذا يدير المشروع الذي أتى من أجله في مصنعهم في سنغافورة وفي تايلاند، وفي نفس الوقت يدير عمله ووحدته التي تضم 40 فردا في الولايات المتحدة ويعقد اجتماعاته ومقابلاته في كاليفورنيا كأنه ما زال هناك من خلال شبكات خاصة بتلك الشركة وهي شبكات فائقة القوة والتطور قدمتها سنغافورة لتلك المؤسسة لكي تختار البقاء في سنغافورة ولا تذهب بمقرها لدولة أخري منافسة في المنطقة. فقد قامت سنغافورة منذ السبعينيات بتقديم نفسها في أفضل صورة للمستثمر الأجنبي وقام مجلس التنمية الاقتصادية EDB بتجربة متميزة في جذب كبار المستثمرين، فقد أنشئ هذا المجلس بهدف العمل على جذب المستثمرين من كل أنحاء العالم إلى سنغافورة، وكان ولا يزال

له مكاتب تعمل بشكل مستقل عن سفارات سنغافورة في الخارج، هدفها جذب صفوة المؤسسات العالمية لتستثمر في سنغافورة. وعلى مدى عقود نجح هذا المجلس في بناء سمعة متألقة لسنغافورة في مختلف محافل الإستثمار الدولية، ولجأ أحيانا إلى المبالغة في تصوير ما وصلت إليه البيئة الاستثمارية في سنغافورة من تقدم، ولكنها مبالغة وجدت صدى وتحولت إلى حقائق وأصبح الصيت غنى والغني والثروة والتقدم صيتا يجلب المزيد من الغني لتلك الدولة الصغيرة. ولم تعد سنغافورة الآن تجذب يد أي زبون وتقول تفضل عندنا، بل أصبحت تنتقي وتختار. وفي الواقع فإن أحد المشكلات التي تواجه الاقتصاد السنغافوري حاليا هي التشبع "النسبي" في حركة الاستثمارات، وهو ليس تشبعا مطلقا في كل المجالات، ولكنه يدفع الحكومة إلى التخطيط لجذب نوعيات معينة من المستثمرين وفي قطاعات معينة حتى يكون قدومهم في محله وفي المكان والتوقيت الذي يحقق المزيد من الفائدة، إضافة لذلك فإن مجتمع المستثمرين الوطنيين متسع وبالغ القوة والثراء هو الآخر، الأمر الذي يجعل أحد مهام غرف رجال الأعمال العمل على توجيه المستثمرين السنغافوريين للعالم الخارجي ولأفضل النقاط فيه بحيث تحقق أعلي معدلات الكسب لهؤلاء المستثمرين، وهو ما تقوم به وكالات أخرى حكومية وغير حكومية لتنظيم تصدير الاستثمارات السنغافورية للخارج. ويبلغ عدد الشركات الأجنبية الكبري متعددة الجنسيات في سنغافورة حوالي **7000** شركة، يعمل بها مئات الالاف من السنغافوريين، وبالنسبة للأجانب العاملين فيها فهم أيضا مصدر دخل لا بأس به من خلال ما يدفعونه من ضرائب ومن

خلال ما ينفقونه من رواتبهم (الضخمة) داخل سنغافورة ليدخل في عجلة الاقتصاد السنغافوري، بل إن هناك مشروعات من مختلف الأنواع قامت لخدمة هؤلاء المغتربين الأثرياء، أو بمعنى أدق "لاستعادة" أكبر جزء ممكن من مرتباهم إلى جيوب السنغافوريين!! وكله شطارة وأكل عيش حلال ومشروع..

منافسة طاحنة:

في مناطق من العالم؟ نعرفها كلنا؟ فإن التنافس بين الدول يقوم على أساس سياسي بحت هذه الدولة تعادي تلك نظرا لخلاف أيديولوجي أو حدودي بينهما على سبيل المثال، أو حتى نتيجة عدم (استلطاف) بين قيادتي البلدين، وهذا الخلاف قابل جدا لأن يتطور في أية لحظة إلى أبعاد بعيدة تستترف المال وقمدر الدماء إلى آخر ما نعلم، وقد يختلف البلدان في تلك المناطق؟ التي نعرفها جميعا؟ على إقليم أو جزيرة بها موارد طبيعية كالبترول مثلا، ويتصور كلا الطرفان أن وضع يده عليها كفيل بأن يدر عليه مالا وثروة تخرجه من الفقر إلى الغني تماما كما كان الناس يقتتلون في العصر الحجري على فريسة أو ثمرة هي من صنع الطبيعة وليست من صنعهم هم. وفي مناطق أخرى من العالم؟ أكثر حظا وحكمة دون شك؟ فإن التنافس يدور شكلا ومضمونا حول قضية من يستطيع أن (يفعل) أكثر ويكسب أكثر من عرق يديه، وهذا هو الحال في شرق القارة الآسيوية التي ترجح ككفة ميزان بأكثر من نصف سكان الكرة الأرضية.

وكلنا قرأ وسمع وتحدث كثيرا عن المعجزات التي حققتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانيةوالصين منذ نهايات الثمانينات والنمور الآسيوية منذ السبعينات وغيرها من النماذج الآسيوية المبهرة التي كان أحدثها النموذج الهندي الذي بدأ يطل علينا مع مطلع الألفية الثالثة. ومن يقرأ الأرقام والإنجازات التي حققتها تلك الدول المتقاربة جغرافيا يشعر أن هذا الشطر من العالم يعج بصليل معارك اقتصادية هائلة تجعل العمالقة في الغرب يرتجفون من هول ما قد يحمله لهم المستقبل بل وما بدأ يحمله لهم الحاضر من تفوق اقتصادي آسيوي هائل. وكان من حق سنغافورة تلك الجزيرة البالغة الصغر أن تشعر بأنها قزم لا مكان له بين العمالقة الذين يخوضون معارك اقتصادية شرسة لا قبل لدولة قزمية مثلها بالدخول فيها وأن عليها أن تركن وتستلم لواقعها الصغير الضئيل . إلا أن الأمر في الواقع خلاف ذلك على طول الخط، فموقع سنغافورة في المنافسة الآسيوية الطاحنة هو موقع ندية بكل المقاييس قد لاتقوم على التفوق الكمي ولكنها تقوم على التفوق النوعي الكيفي. فسنغافورة تملك من التكنولوجيا ما لا يتوافر للكثير من الدول المحيطة بها وليس دليلا على ذلك أكثر من سعي مؤسسات صينية وهندية عملاقة لمد جسور التعاون مع نظيراتها السنغافوريات طلبا لمعرفة تكنولوجية لم يجدوها في دول آسيوية أخرى غير سنغافورة، ذلك بالإضافة إلى قيام كبريات المؤسسات الصينية بالسعي لدى الحكومة السنغافورية من أجل إقناع الشركات السنغافورية ذات العلاقات الوطيدة والقوية مع مؤسسات أمريكية وأوروبية لكي تقوم بدور الوسيط الذي يقدم تلك المؤسسات الصينية إلى

الغرب بشكل أفضل يمحو من الذهن الصورة التقليدية للمنتج الصيني الذي يوصف بأنه أقل جودة وهي الصورة التي تعاني منها الكثير من الشركات الصينية. وقد أصرت سنغافورة على تتبوأ لنفسها مكانا بين العمالقة الآسيويين، بل وأن تمتطي صهوة التنين الصيني على حد تعبير رئيس الوزراء السنغافوري السابق جو تشوك تونج والذي كان دائما يدعو الشركات السنغافورية إلى عدم الخوف من هذا التنين الصيني، وكان وما يزال يقول أن أفضل مكان لكي تحتمي من وقع أقدام التنين هو أن تحاول الصعود إلى ظهره، وكان يقصد بهذا أن التعاون مع الصين وإقناعها أن مصلحتها في التعاون مع سنغافورة بدلا من منافستها هو أفضل الحلول لمواجهة المنافسة الطاحنة التي يفرضها التنين الصيني على آسيا والعالم ككل، وهو ما نجحت فيه سنغافورة حتى الآن مستغلة عددا من العوامل من بينها الروابط الاجتماعية التي تربط بين الشعبين الصيني والسنغافوري ذي الأغلبية الصينية.

التطور التكنولوجي وعلاقاته بالتطور الاقتصادي:

عندما تكون الموارد منعدمة والبشر قليلون بينما معركة التحدي الاقتصادي كبيرة، فإن التقدم التكنولوجي يفرض نفسه كخيار أوحد، فبدون التقدم التكنولوجي لن يمكن زيادة الإنتاج والارتقاء به، وبالتالي لن يتم النصر في المعركة الاقتصادية، حتى منتصف السبعينات لم تخط سنغافورة خطوات واسعة في مجال التقدم التكنولوجي، وكانت الثمانينات

هي العقد الذي شهد دخول التكنولوجيا الفائقة التقدم لسنغافورة. وقد كانت المعادلة كالتالي: علاقات مفتوحة على دول العالم المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة + تكوين قاعد وطنية من العلماء والخبراء الذين يتم الاهتمام بتدريبهم وتعليمهم داخل سنغافورة وخارجها + عدم السماح بتحول المجتمع إلى استهلاك التكنولوجيا على نحو سلبي يأخذ ولا يطور + ضرورة الدخول كطرف لا يكتفي بالتعلم بل يستطيع الإضافة والتطوير، وإن كان الغرب قد اهتم بتزويد بعض البلدان في شرق آسيا بالتكنولوجيا الحديثة لأسباب سياسية كما كان الحال مع كوريا الجنوبية وهونج كونج على سبيل المثال، فإن تلك الأسباب لم تكن قائمة بنفس القوة في حالة سنغافورة. فلم تكن سنغافورة يوما في مواجهة مع عدو شيوعي يوشك أن يلتهمها كما كان الحال مع كوريا الجنوبية أو هونج كونج، بل كانت أنظمة الدول المحيطة في ماليزيا وإندونيسيا أنظمة صديقة للغرب أغلب الوقت. ورغم ذلك فإن اهتمام الغرب بسنغافورة وتفضيله لها كدولة ذات ثقافة غربية وسط دول ذات ثقافات مخالفة، كان من بين الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة والدول الغربية في أوروبا لتزويد سنغافورة ببعض أسرار التكنولوجيا الحديثة منذ منتصف السبعينات، ولكن ما يهمنا في هذا الصدد هو الإجابة عن سؤال ماذا فعل السنغافوريين بتلك الأسرار وكيف تصرفوا فيها، ذلك أن إجابة هذا السؤال هي التي تفسر إلى حد كبير كيف وصلت سنغافورة إلى ما وصلت إليه في مجال التفوق التكنولوجى. ولاشك أن التقدم التكنولوجي الذي وصلت اليه دولة آسيوية أخرى وهي كوريا الجنوبية قد تفوق في

بعض النواحي على سنغافورة لاسيما في مجال الصناعات الثقيلة. ذلك أن كوريا الجنوبية دولة تملك كل المقومات التي تملكها الدول الأخرى من سكان وموارد ومساحة أرض كبيرة، وكان دعمها أمام المد الشيوعي الذي يهددها كوريا الشمالية ولايزال أولوية كبرى للولايات المتحدة والعالم الرأسمالي ككل، أما في حالة سنغافورة التي توصف بأنها دولة مصنوعة **Artificial** لا تزيد مساحتها على **700** كم مربع وسكانها عن أربعة ملايين فإن التقدم العلمي والتكنولوجي في هذه الحالة دافع للإعجاب والتقدير. واللحاق بركب الدول الكبرى مهمة ليست بالسهولة المتصورة دون وجود إرادة قوية وتخطيط واع لاستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها اقتصاديا بالدرجة الأولى، والأمر أشبه بأن أحاول اللحاق بقطار فاتني بالفعل بعدة محطات ولا يزال يجري بسرعة كبيرة، وهو ما يعني أن على أن أجري بسرعة أكبر من سرعة هذا القطار بكثير حتى أستطيع اللحاق به. ويتصل بذلك أيضا الاهتمام بتدريس التكنولوجيا حيث إن سياسة التعليم في سنغافورة (وسنتناولها بالتفصيل لاحقا) تهتم بتنمية الاهتمام بالعلوم الحديثة لدي النشء وتجعل استيعابهما شرطا للتفوق ودخول الجامعة، حيث ارتبط البحث العلمي وتطبيقاته في سنغافورة منذ وقت مبكر بالتجارة فالبحث العلمي، وهو هدف نبيل في حد ذاته دون شك – لن يكون له معني كبير دون أن يكون من ورائه عائد مادى. وربما يعد المشروع السنغافوري في مجال التكنولوجيا الحيوية مثالا جديرا بالتوقف عنده في هذا الشأن. فقد بدأت سنغافورة الدخول إلى مجال أبحاث التكنولوجيا الحيوية في وقت كانت دول أخرى أكثر

تقدما كالولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا قد قطعت أشواطا كبيرة فيه، وكان على سنغافورة أن تحاول– قدر المستطاع– البدء من حيث انتهى الآخرون وكانت المشكلة أن المعرفة في هذا المجال كانت وما زالت من الأمور التي تحيطها الدول بسرية كبيرة شأنها شأن بقية مجالات التكنولوجيا فائقة التقدم. وكان المدخل والهدف السنغافوري في هذا الأمر اقتصادياً كالمعتاد، فالتوصل لأدوية جينية لشفاء أمراض مزمنة ومستعصية كالسكر والسرطان وغيرهما لا شك أنه سيدر أرباحا طائلة، وبالتالي فإنه لا مانع من الإنفاق على الأبحاث بسخاء شديد لأن العائد شبه مضمون، وفضلا عن ذلك فإن على سنغافورة أن تبحث باستمرار في الوسائل التي تضمن لها استمرار التفوق النوعي على جيرانها الذين ينافسونها في كل المجالات دون هوادة. وبدأت الفكرة باستقدام علماء كبار في هذا المجال وإنشاء لجنة قومية لمراعاة بعض النواحي (الأخلاقية) التي تتمثل في عدم تطرق الأبحاث والتطبيقات إلى الاستنساخ البشري، وذلك حتى لا تواجه الأبحاث باعتراض ديني داخلي خاصة من قبل المسلمين أو المسيحيين.

أما الثمار فهي لم تظهر بعد بالشكل المأمول حتى الآن بعد مضي بضع سنوات على بدء البرنامج ولكنها ستظهر حتما ما دامت هناك إرادة وتصميم، كما ظهرت من قبل في مجالات أخرى عديدة خلال العقود الماضية بدأت بحفر الصخر وانتهت بقطف تلك الثمار اليانعة. وبعد.. فإن قصة الاقتصاد في سنغافورة هي في الواقع قصة حياة دولة مصنوعة بدأت والجميع يتوقعون لها الانهيار بين يوم وليلة، لكنها استطاعت

الاستمرار، ثم استطاعت النمو، ثم بلغ بها أنها أصبحت أقوى وأغنى من العديد من دول المنطقة والعالم اللاتي يفقنها بمراحل في كل شيء، الموارد والبشر والثروات والتاريخ و الثقل السياسي، ولم يكن هناك تفسير أمام محلل مثلي لتلك الظاهرة سوى القول بأنها دولة صنعت بأيديها، ومن لا شيء تقريبا، هويتها وأوراق اعتمادها لدي العالم وقدمت نفسها في أبهى حلة دون أن يساعدها أحد تقريبا وذلك باستخدام مورد واحد فقط وهو البشر، وحتى المساعدة التي تلقتها من الولايات المتحدة والغرب لم تكن مساعدات اقتصادية بل كانت مساعدة من طرف لطرف يستفيد كل منهما من الآخر فنشأت العلاقة كريمة قوية منطقية ومستمرة. وبالتالي فإنني أرى أن التجربة السنغافورية تتميز في بعض الجوانب حتى على التجربة اليابانية، فكما هو معروف أن اليابان تفخر بأنها بنت الكثير من أقل القليل، إلا أنها في كل الأحوال أمة قديمة لديها الأرض والبشر الكثيرون ولديها احترام العالم في مراحل معينة وكراهيته وعداوته في مراحل أخرى، أي أن لها هيكل سياسي واقتصادي وتاريخي كأمة حقيقية. أما سنغافورة فهي لم تكن دولة مستقلة حتى عام **1965**، وهذا التاريخ في أجندة التاريخ هو الأمس القريب بعينه، وعندما استقلت لم يكن لديها ما تبني به نفسها بل كان لديها مخاطر من كل الأنواع، داخلية وخارجية، واستطاعت أن تصل إلى الإنجاز الذي يحاول هذا الكتاب شرحه، بمفتاح واحد جدير بالتأمل والدراسة، وهو الاهتمام بالاقتصاد وجعله أساسا لكل حركة وتصرف تقوم به الدولة أو يقوم به الأفراد، أساسا للسياسة وللتحرك والعلاقات الخارجية، وللسياسات الداخلية بما

فيها الاجتماعية بل وأساسا لتقرير حقوق المواطن. والسؤال هل نجح ذلك الأسلوب والإجابة يؤيدها الواقع ويؤكد أنها نعم، رغم أية عيوب أو مشكلات أو إنتقادات من هنا أو هناك.

الفصل الرابع

السنغافوريون

الحديث عن بلد دون الحديث عن أهلها كالحديث عن بيت مهجور، فالناس هم الذين يصنعون المكان ويعطونه طابعه ومذاقه، وبالذات المكان الذي نتحدث عنه وهو سنغافورة التي كانت مجرد غابة ثم أضحت على ما هي عليه الآن بفضل سواعد وعقول البشر الذين هم موضوع هذا الفصل.

نحن لا نتكلم في السياسة:

في العديد من بلدان العالم يمتنع الناس عن الحديث في السياسة خوفا من أن يُقبض عليهم ويلقي بهم في غياهب السجون والمعتقلات، وفي بلاد أخرى بعضها في منطقتنا العربية، يتحدث الناس في السياسة بشراهة حتى ينتهي يومهم وهم ما زالوا يتحدثون وينظّرون ويحللون ويهربون إلى واقع آخر ينسيهم هموم القوت ومشكلات الرزق. ومن مشكلاتنا أننا لا زلنا نعتبر أن عدم القدرة على إبداء الرأي السياسي جحيم في حد ذاتها وحرمان من حق يراه البعض من أهم الحقوق في حياتهم حتى لو كانوا محرومين من حقوق أخرى أهم كالعيش الكريم والحق في مستقبل أفضل.

فمن يقول نحن لا نتكلم في السياسة يقصد غالبا أنه يريد أن ينأي بنفسه عن الحديث في أمور قد تجر عليه المشاكل "ووجع الدماغ" الذي قد يصل لحد الاعتقال لمجرد رأي أو انتقاد تفوه به أمام البعض ممن وشوا به لدى السلطان فأمر بالقبض عليه حتى يعلن توبته ورجوعه عما قال، إلا أن الأمر هنا في سنغافورة يختلف جذريا في واقع الأمر، فعدم الحديث عن السياسة يكاد يكون اختيارا محضاً من قبل الناس بل وتقليدا من تقاليد المجتمع. فما هي السياسة تلك التي لا يجني المرء من وراءها سوى مشكلات أقلها إضاعة الوقت ولايجني من ورائها فائدة سوى ربما الظهور أمام الغير بمظهر المثقف العالم ببواطن الأمور لا أكثر. وقد حدثني بعض كبار السن من السنغافوريين الذين عاصروا تشكيل الدولة والمجتمع في أوائل الستينات أحاديثاً طويلة حول هذا الموضوع كان مؤداها أن السنغافوريين لم يجدوا طعم السياسة بصفة عامة حلوا، ووجدوا طعم التجارة والاستثمار والمال أحلي بكثير وأكثر منطقية، لاسيما أن معاركهم السياسية اقتصرت على الاستقلال عن ماليزيا ولم يكن ذلك أمرا صعبا يتطلب كفاحا وجهادا عقودا طويلة، بل قادت ومهدت له وخدمته ظروف عديدة، ثم القضاء على الشيوعية وهي أيضا معركة لم تستغرق سوى سنوات معدودة كان الطريق بعدها مفتوحا للتنمية والرخاء، وفي كل ذلك لم يكن المواطن العادي طرفا رئيسيا في الموضوع بل ظل في حياته العادية تاركا السياسة لأهلها ومحترفيها. وقد يكون من الصعب أن نضع أنفسنا مكان السنغافوريين، لكن الأمر قد يكون أسهل على الفهم والتفهم لو تخيلنا أنفسنا وبلادنا تعيش دون معارك تستهلك

الروح والمال والوقت والجهد، فهنا لا أرض سليبة ولا شعوب مقهورة ولا مخططات جهنمية ولا ضغوط دولية...إلخ. ولا شك أن البعد عن السياسة للشخص العادي غنيمة بكل المقاييس خاصة إذا لم تكن هناك ضرورة للانغماس فيها، ولا شك أيضا أن تلك الفكرة قد تبدو غريبة لأي إنسان في وطننا العربي جُبل على الحديث أو التفكير في السياسة التي يراها تؤثر على مجريات حياته بشكل رئيسي وجيلا بعد جيل، ولكنها الحقيقة هنا في سنغافورة، فالمال وكسب العيش – أو البقلاوة إن شئت– في أحيان كثيرة هو الشغل الشاغل للحكومة والمحكومين. ويكفي لتوضيح ظاهرة تهميش السياسة وتعظيم الاقتصاد في جدول اهتمامات المواطن السنغافوري أن أشير إلى أنني من خلال متابعة يومية لنشرات الأخبار ومانشيتات الصحف السنغافورية على مدى أربع سنوات كان الخبر الأول في أكثر من **70%** من تلك النشرات اقتصاديا أو متعلقا بشكل مباشر بالاقتصاد . ومن المثير للدهشة أيضا التوظيف، أو لنقل "التغليف" الاقتصادي، لأي موضوع من الموضوعات حتى لو كان متعلقا بأمر لا يتبادر للذهن ارتباطه بالاقتصاد كالتعليم أو حتى الرعاية الصحية. فهناك اتفاق عام في الوعي الشعبي السنغافوري أن الجميع لابد أن يكسبوا ويربحوا سواء كانت الحكومة أو بائع المشروبات الباردة في كشك صغير أو المستشفي المركزي أو المكتبة. ومن الطبيعي أن تجد الآباء يتحدثون عن مستقبل أولادهم من منظور أي التخصصات الدراسية التي سيوجهونهم إليها أكثر جدوى ووظائفها أكثر ربحا على المدي الطويل . ومن يتعلم التفكير الاقتصادي لا شك يتعلم أيضا معه التفكير طويل

الأمد، فعدم التفكير في عشرين أو ربما ثلاثين سنة قادمة لايعني صدق التوكل على الله سبحانه وتعالى كما نظن، بل يعني قصر النظر وعدم القدرة على التخطيط والرغبة في إعفاء النفس من هم المستقبل وبالتالي ملذاته. ولاشك أن رصد ظاهرة التوظيف الاقتصادي للتفكير الفردي والجماعي والرسمي في دولة من الدول خاصة كسنغافورة، يعد أحد المداخل الرئيسية لفهم طبيعة هذا الشعب، ولفهم أسباب نجاحه أيضا، إلا أن الصورة ليست كلها مثيرة للإعجاب، وليست مبهرة على طول الخط، فقد أعجبني دون شك وأثار تأملي الاهتمام بالتفكير الاقتصادي على حساب التفكير السياسي البحت، ربما بحكم إنغماسي شخصيا في دراسة السياسة والنظريات السياسية سنوات طويلة أيام الدراسة وما بعدها ثم بحكم عملي الدبلوماسي وأيضا بحكم ما تعلمته من أن أضع نفسي في موقع الآخرين وأنظر من منظورهم، إلا أن الإنسان كائن يملك الكثير من المواهب والمميزات التي فضله بها الخالق عز وجل عن بقية المخلوقات، ولاشك أن تلك المواهب الفكرية والعاطفية والاجتماعية تبلي ويصيبها الجفاف تدريجيا إذا ما صب الإنسان اهتمامه طيلة حياته على الدولار والسنت، وأفنى عمره ممسكا بالآلة الحاسبة يحسب أرباحه وخسائره. فالإسراف في شيء أيا كان نفعه له مضاره، والعاقل هو من حاول أن يأخذ من الحياة كل ما فيها من خير ولو بقدر يسير. فمن يهتم بالسياسة ويفني وقته كله فيها يخسر ومن يهتم بعمله فقط حتى لو كان من منطلق أكل العيش يخسر أيضا ومن يهتم بالرياضة ويقوى جسده ويترك عقله يخسر دون شك وهكذا.. ولا يعني ذلك أن السياسة أو

العمل أو الرياضة أشياء ضارة في حد ذاتها ولكن المقصود هو الاعتدال في الأخذ بكل شيء بقدر محسوب.

الولاء في بلد صغير:

السنغافوريون مزيج من ثلاث أعرق رئيسية كلها هاجرت إلى تلك الجزيرة الصغيرة، وتلك الأعراق هي المالاي والهنود والصينيون، ولا يوجد في التاريخ القديم أو حتى الحديث شعب بذاته تميز عن بقية شعوب المنطقة باسم الشعب السنغافوري، فتلك التسمية لم تظهر إلا في التاريخ المعاصر عندما استقلت تلك الجزيرة الصغيرة عن ماليزيا عام **1965** وتحولت لجمهورية سنغافورة وتحول من يسكنوها إلى ما يسمى بالسنغافوريين. هذه الحقيقة تلعب دورا هاما في حياة السنغافوريين فهي من ناحية تجعلهم قلقين دائما بشأن ولائهم الوطني، وهل هو حقيقة أم مجرد شعارات، ومن ناحية أخري تجعلهم يتساءلون عما إذا كانوا –كما يصفهم البعض– شعباً من المهاجرين الذين جاء آباؤهم إلى تلك الأرض، ويمكن أن يهاجروا هم أيضا منها في وقت لاحق إلى مكان آخر إن توفرت لهم ظروف أفضل ومعيشة أكثر رغدا، فوطن المهاجر هو الأرض التي يجد فيها أفضل الفرص للعيش الكريم. وهو ما طرح تساؤلا ما زال يطل برأسه في نقاشات الصفوة السنغافورية وأوساط المثقفين وهو هل سنغافورة وطن أم موطن؟ وهل السنغافوري مستعد لأن يموت من أجل سنغافورة إن كتب عليه القتال من أجلها؟ وقد طرح هذا التساؤل من

قبل في الولايات المتحدة في الخمسينات بعد الحرب العالمية الثانية، التي شهدت تضحيات بشرية أمريكية غير مسبوقة، وكانت إجابة الجيل الجديد وقتها هو رفض الموت من أجل الوطن لأن حب الوطن هو جزء من حب الحياة ولأن الوطن هو وعاء الحياة، ولا يستقيم منطقيا أن يضحي الإنسان بشيء من أجل الحفاظ عليه!! وجهة نظر لا يمكن قبولها أو رفضها بنسبة 100%!! ولم تكن الإجابة في سنغافورة بعيدة عن نفس المضمون، فالجميع يركضون وراء الكسب والثروة، وكما وأن التوجه الاقتصادي يمثل عنصر استقرار للمجتمع يمنع جنوحه للتطرف والإرهاب بل ويدعم الولاء والانتماء له، حيث يصبح الوطن للمواطن ذا قيمة إقتصادية تضاف إلى قيمته الاجتماعية والسياسية بل والعاطفية، فإن هذا العامل نفسه قد يجعل المواطن يحجم أو يتردد عن التضحية بحياته من أجل الوطن حتى لو قيل له أنه يضحي من أجل أهله وأولاده. وبعبارة أخرى فإن الولاء ليس بالضرورة هو أن تكون على استعداد لحمل السلاح والقتال فهذا تعبير عن الولاء قد لا يحدث إلا مرة واحدة في حياة أجيال بأكملها حينما تستدعي الظروف، فالحرب كانت ولا تزال حدثا استثنائيا في حياة الشعوب وهناك شعوب لم تعرف الحروب منذ مئات السنين كالشعب السويسري مثلا، ولكن هناك وجوها أخرى كثيرة للتعبير عن الولاء بشكل يومي، فالعمل الجاد والمجتهد تعبير بليغ وصادق عن الولاء حتى لو قصدت به بالدرجة الأولي مكسبا شخصيا لك، والضرب على الفساد ومحاربته هدف قومي لا يقل أهمية وضرورة عن الذود عن أرض الوطن، وإراقة الدماء دفاعا عن ذرات ترابه على حد قول القائلين. ومن

هذا المنطلق وبهذا المعيار، فقد وجدتُ السنغافوريين من أكثر الشعوب ولاء وانتماء ولم أفهم يوما سببا وجيها يجعلهم على قلق من مسألة الولاء الوطني التي يناقشونها من آن لآخر، فعملهم واجتهادهم وحرصهم على إظهار وطنهم الصغير في أفضل صورة وأبهى حلة وحرصهم على سمعتهم ومكانتهم بين الدول، هي آية الولاء والانتماء عند هذا الشعب الصغير في هذا البلد الصغير الذي ضرب مثالا في الولاء والانتماء كما ضرب مثالا في نواح أخرى كثيرة.

الوحدة الوطنية على الطريقة السنغافورية:

منذ نشأة الدول القومية في العصر الحديث، كان على العديد من الحكومات أن تجمع بين صفوف شعوبها أجناسا وأعراقا وأديانا متباينة في كيان سياسي واحد، ورغم كل ما يمكن أن يقال عن الاندماج الوطني، فإن وجود اختلافات عرقية ودينية بين من يعيشون في بلد واحد لا شك يمثل نقطة ضعف تعمل كل الحكومات على معالجتها والتعامل معها، ذلك أنه من بين الفرق المختلفة في مجتمع واحد هناك دائما فريق يفوق بقية الفرق في العدد وفي السيطرة على مقاليد الدولة، وهو ما قد يثير مشاكل مع الفريق أو الفرق الأقل قوة قد تصل أحيانا إلى حد الصدامات الدموية، وقد تصل أحيانا إلى حد إنقسام الدولة إلى أكثر من جزء. وإذا كانت الاختلافات القبيلة قد قل تأثيرها في العصر الحديث ولم تعد منتشرة على نفس القدر الذي كانت عليه منذ قرنين أو أكثر، حتى تكاد

تلك الاختلافات وتأثيراها لا تظهر كثيرا سوى في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء وفي بعض مناطق وسط آسيا، فإن الاختلافات العرقية والدينية قد تكون أكثر عمقا واستمرارية، لأن العرق والدين هما من الأمور التي لا يمكن أن تذوب بكثرة التواصل بين المجموعات البشرية أو بالانغماس في الحياة المدنية، بل هي ملتصقة بالإنسان طيلة حياته لامفر منها ومكون أساسي من مكونات هويته. وأمام كل ما سبق كان نداء الوحدة الوطنية نداء معتادا في الدول التي تواجه خلافات داخلية ناجمة عن تنوع عرقي وديني داخلي فيها، وهو نداء تحاول الحكومات أن تجعله أحد سياساهّا المستديمة، إلا أنه في كثير من الأحيان، فإن الحكومات لا تجد أكثر من مجرد أسباب عاطفية تحاول من خلالها ترغيب المواطنين في مفهوم الوحدة الوطنية، كالتأكيد على وحدة المصير بين أفراد الشعب أو الحديث عن أن الجميع شاركوا في بناء الوطن بسواعدهم، أو أن الجميع نشأوا من تراب الوطن وسيعودون إليه بغض النظر عن ألوانهم وأجناسهم، أو تذكير المواطنين بمعارك في التاريخ خاضها أجدادهم على اختلاف أعراقهم أو أديانهم جنبا إلى جنب ضد العدو حفاظا عن وطنهم، وكلها دون شك مقولات لا تخلوا من الوجاهة والقدرة على الإقناع، ولكنها تظل في نهاية المطاف قائمة على العاطفة، ومهددة بأغيار الدهر، وما تأتي به رياح التاريخ مما لا تشتهيه السفن . فالنفس الإنسانية تميل دائما إلى الشعور بال "نحن" والــ"هم"، وإلى تصنيف الناس على أساس ألوانهم وأعراقهم وأديانهم وأحيانا قبائلهم، بل أنه ما زال هناك من يري أن قدرته على التفرقة بين الناس على تلك الأسس السابقة دليلا على

خبرته في الحياة، وأنه قد سبر أغوارها بالقدر الكافي، فتجد من يبالغون في الحكم على الأفراد وفقا لأنسابهم أو أعراقهم أو أديانهم. ومن علماء النفس والاجتماع من يرون أن هناك حاجة أساسية لدي الإنسان للإحساس باختلاف جماعته عن غيرها من الجماعات وهو ما يعد امتدادا لحاجة الإنسان للإحساس بذاته وكيانه، لاسيما إذا كان يشعر بأنه يقارن جماعته بجماعة أدنى منها، أو يعتقد من وجهة نظره أنها أدنى، وفي هذه الحالة فإن المقارنة ستكون بمثابة دعم لشعوره بتميزه وتفوقه. ولا شك أن الهجرات الجماعية الكبري تلعب دورا هاما في تغيير تركيبة الشعوب، وبالتالي في خلق قضايا الاختلافات العرقية أو الدينية، خاصة في الدول التي كانت أو ما زالت تتقبل عددا كبيرا من المهاجرين ككندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلاندا وغيرها. وعلى سبيل المثال ففي يوم من الأيام كان الهنود الحمر هم الأغلبية في الأمريكتين الشمالية والجنوبية، حيث كان يقدر عددهم وقت وصول كولومبس بأكثر من خمسين مليونا، وبعد أقل من قرن واحد فقط، شهد هجرات مكثفة من أوروبا و شهد أيضا مذابح لم تعرف لها البشرية مثيلا، تغيرت التركيبة تماما وأوشك الهنود الحمر، السكان الأصليون، على الانقراض لتصبح الساحة مهيأة للمهاجرين الجدد الذين كانوا هم أنفسهم أعراقا متباينة من إنجليز وهولنديين ولاتين وبولنديين ثم زنوج... إلخ.

وبقيت تلك الاختلافات حتى يومنا هذا تتدخل بشكل أو بآخر في تسيير الحياة اليومية الأمريكية رغم الشوط الكبير والناجح الذي قطعته حكومات الولايات المتحدة خلال القرنين الماضيين لإذابة تلك الفروق.

وفي سنغافورة لم يكن الأمر استثناء، وإن كان كل شيء قد حدث على نطاق أصغر بكثير. فقد كان السكان الأصليون، وهم المالاي، هم الأغلبية، ولم يكن بالطبع بين سنغافورة وبين ماليزيا فارق من ناحية العرق والدين. وعلى الرغم من أن تواجد الصينيين كان سابقا على وصول رافلز عام **1819**، إلا أنه كان وجودا بسيطا للغاية ولا يكاد يُذكر، وكان امتدادا لتواجد الصينيين في ماليزيا واندونيسيا، حتى جاء رافلز ونجحت تجربته في جعل سنغافورة محطة تجارية بريطانية ورأى – ورأى من خلفه من البريطانيين في حكم سنغافورة– أن نجاح تجربته كان بالدرجة الأولى نتاجا لجهد الصينيين أكثر من المالاي، وأنهم هم "العنصر" الذي يمكن أن يخدم خططه وطموحاته، فبدأ في تشجيع هجرة الصينيين إلى سنغافورة. وشهدت سنغافورة خاصة في القرن العشرين هجرات صينية متتالية غيرت تماما التركيبة السكانية، وبالتالي التركيبتين العرقية والدينية في سنغافورة، فأصبح الصينيون يمثلون **76.2**% من السكان بينما يمثل المالاي **13.8**% والهنود **8.3**%. ووجد المالاي أنفسهم أصحاب سنغافورة تاريخا فقط، بينما الصينيون هم أصحابها حاضرا ومستقبلا، وانعكس ذلك على نمط الحياة السياسية والاقتصادية بشكل لا يخطئه أحد. فالصينيون هم الأغني، وهم الذين يحتلون أهم المناصب في الدولة سياسيا، وهم الذين يمسكون بزمام الحياة الاقتصادية بل والاجتماعية والعسكرية والثقافية والعلمية في تلك الجزيرة الصغيرة. وهكذا نشأت مشكلة عرقية بالدرجة الأولى ودينية بالدرجة الثانية .فالمالاي المسلمون يشعرون أنهم محرومون من ارتقاء المناصب العليا في بلادهم وأن الصينيين

يملكون الثروة والسلطة بينما الصينيون يرون أن ما هم فيه هو حصاد تعبهم وجهدهم، وأن سنغافورة كانت من قبلهم جزيرة للصيادين وملجأ للقراصنة والحشرات السامة ليس إلا، وأهم هم بناة أي تقدم شهدته تلك الجزيرة. وألقت تلك المشكلة بظلالها على الحياة الاجتماعية والسياسية في سنغافورة في وقت كانت فيه الدولة في أمس الحاجة للاستقرار، ومرة أخرى كانت الاعتبارات الاقتصادية وسيلة هامة لإذابة تلك المشكلة أو؟ التقليل من حدها بشكل كبير. ففي مرحلة الاستقلال كانت الأحزاب السياسية التي تميئ نفسها لتولي السلطة قائمة؟ إلى حد كبير– على أسس غير عرقية، إلا أن الفوارق العرقية والدينية كانت موجودة في هذا الوقت في المجتمع السنغافوري على أشد ما تكون، والفواصل القائمة بين المالاي والهنود والأغلبية الصينية معترف بها عرفاً قويا ومؤثرا حتى بين الأحياء السكنية داخل المدينة فهناك حي للمالاي وآخر للصينيين وهكذا. وكان من نتيجة ذلك أن وجدت الحكومة السنغافورية نفسها عقب الاستقلال أمام مشكلتين رئيسيتين، هما مشكلة محاربة الشيوعية التي كانت تمدد بجذب هذه الجزيرة الصغيرة لتدور في فلك الشيوعية العالمية، ومشكلة الطائفية الحادة التي تفصم هذا المجتمع الصغير بطبيعته بشكل لا يتحمل تلك الاختلافات، ويدل ذلك بشكل واضح على أن ميلاد الدولة السنغافورية عام **1965** لم يكن ميلادا سلسا وممهدا حتى مع كل ما يقال عن دعم الغرب لاستقلال سنغافورة عن ماليزيا، ذلك أن انفصال سنغافورة عن ماليزيا كان يحولها من مجرد إقليم ذي أغلبية صينية داخل دولة أكبر ذات أغلبية مسلمة، إلى دولة

مستقلة ذات وضع معكوس وهو أغلبية صينية وأقلية مسلمة. وزاد من تعقيد الوضع الفقر المدقع الذي كانت تعيشه الأغلبية العظمى من الشعب السنغافوري وعدم تأكد أي سنغافوري من مصير تلك الدولة الوليدة التي لا تملك أي مقومات لإقامة دولة حقيقية، وكان هناك إحساس بأن ذلك الكيان الصغير يمكن أن يُبتلع في أية لحظة، هذا بالإضافة إلى أن تلك الدولة ككيان سياسي تفرض في حد ذاهّا نغمة نشاذا على المنطقة، حيث إنها تنشأ ككيان علماني غير مسلم بين شقي دولتين مسلمتين كبيرتين، إحداهما تأخذ على عاتقها الدفاع عن الإسلام في منطقة جنوب شرق آسيا (ماليزيا)، والثانية هي أكبر البلدان الإسلامية عددا في العالم (إندونيسيا). ومن وسط التحديات والمخاطر نشأت الحاجة السريعة إلى إيجاد رابط عملي وفعال لتذويب؟ أو تقليل؟ تأثير الفوارق العرقية والدينية، ومرة عاشرة كانت الروابط الاقتصادية هي الحل. وتتلخص تجربة استخدام العوامل الاقتصادية في تقليل حدة المشكلات العرقية والدينية داخل مجتمع في فكرة مؤداها أنه عندما يرتبط أفراد الشعب الواحد بروابط إقتصادية عميقة، وعندما يرتفع مستوى دخل الفرد ليكون لديه الكثير مما يخاف عليه ويخشى ضياعه في حالة حدوث قلاقل وأحداث عنف، وعندما يشعر بأن حياته أصبحت مرتبطة بجاره وشريكه وزميله في العمل حتى وإن كان يختلف عنه في الدين والعرق، في تلك الحالة ستوجد الرابطة الوطنية حتى لو لم تطلبها الحكومة من المواطنين، وحتى إن بقي نوع من التفرقة بين هذا العرق وذاك في تقلد المناصب السياسية وفي فرص الوصول لأعلى درجات المجد الاجتماعي

والاقتصادي. وفي تلك الحالة أيضا لن يكون هناك مساحة كبيرة للإرهاب والتطرف ليلعب لعبته المعروفة في العزف على أوتار قلوب الفقراء والمطحونين، ولن تكون هناك فرصة كبيرة للمغرضين من الداخل والخارج لإطلاق شرارة حرب أهلية تأتي على كل شيء كما حدث في مناطق كثيرة من أفريقيا وآسيا عقب استقلالها عن الإمبراطوريات العظمي في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وبذلك فإن هناك دولا لم تجد وشائج تربط بها بين الأعراق والأديان المختلفة في صفوف شعوبها فكان الحل؟ سواء قصدت تلك الحكومات ذلك أم أنه جاء نتيجة التفاعل الاقتصادي الحر للمجتمع داخليا ومع العالم الخارجى- كان الحل هو إيجاد وشائج المصالح الاقتصادية القوية بين المواطنين كبديل عن وشائج الدم والتاريخ والوطن والكفاح المجيد، وفي الواقع كان هذا البديل أكثر قوة واستمرارية، وحتى نتعرف أكثر على الموقف العرقي والديني في سنغافورة عند الاستقلال يكفي أن نتوقف عند أحداث العنف التي وقعت بشكل متفرق في منتصف الستينات والتي دلت على وجود كراهية طائفية واضحة يصعب الآن أن نصدق أنها كانت يوما من الأيام موجودة في هذا البلد الآمن المتقدم. ومهما يقال عن صرامة الحكومة في ايقاف تلك الأعمال والقبض على مرتكبيها، فإن الشاهد هو أن الروابط الاقتصادية كانت هي الوسيلة الأكثر فاعلية لضمان عدم تكرار تلك الأحداث التي يمكن في حالة انتشارها أن تهدد بقاء تلك الدويلة الصغيرة مهما كانت ثروتها. وحتى نتوخي دقة أكبر في الحديث عن ظاهرة الاختلافات العرقية والدينية في سنغافورة ينبغي القول أنه على الرغم من

فعالية المصالح كرابط أثبت فعاليته على مدى عقود بين الأعراق والأديان المختلفة بين صفوف الشعب السنغافوري، إلا أن الواقع ربما يؤكد أن ذلك الرابط يتسم بنوع ما من الهشاشة أو الانكشاف. فالفوارق الدينية والعرقية أمر لا مفر منه كما سبق القول ولا يمكن للإنسان أن يغير لونه أو دينه ببساطه، وحتى لو فعل فإنه سيجد من يفرقون بينه "كعضو منتسب" وبين من ولد يحمل هذه الجينات أو تلك، أو هذه الديانة أو تلك، ويبدو أنه ما زال أمام البشرية مراحل زمنية طويلة للتخلص من بقايا العنصرية، ومن خلال معيشتي في سنغافورة يمكنني القول بأنه على الرغم من وجود درجة عالية من التسامح الديني والعرقي، لاسيما لدى الحكومة ولدى أوساط الصفوة والمثقفين، إلا أن هناك نوعا من التمييز الواضح أو الخفي بين الهندي والصيني أو بين المسلم والصيني (لصالح الصيني في كل الأحوال بالطبع)، ويظهر هذا التمييز حتى في طريقة التعامل في المتاجر، وهو ما لمسته مراراً عندما كنت أذهب لشراء أي شيء، ويكون هناك عميل آخر صيني فتجد البائع أو البائعة يتحدث معه بشكل مختلف ويظهر له احتراما واضحا يفوق ما يظهره لي، أو حتى يقدمه على في الدور. وبالطبع لم يكن لي أن أصمت على حقي حتى ولو كان في شأن بسيط كهذا، وفي كل مرة كان رد الفعل حاسما من جانبي، وفي كل مرة كنت أجد تحولا كبيرا من جانب البائع أو مقدم الخدمة في بنك أو متجر عندما يكتشف أنني أجنبي، وهذا ما يعنى أنه كان يعتقد في البداية أنني مالاي أو هندي مثلا وذلك بحكم تشابه ملامحنا كعرب مع ملامح المالاي، وأنني بالضرورة معتاد على تلك المعاملة التفضيلية الخفية،

وبالطبع لم يكن صعبا على أن أثبت له أو لها خطأهم الفادح في التفرقة في المعاملة بين زبائنهم. وفي بداية معيشتي في سنغافورة اعتقدت أن ما أشعر به ما هو إلا حساسية من شخص أجنبي مثلي لما يحدث حوله في بلد غريب عنه تماما، وذلك إلى أن تأكدت من تلك الظاهرة وأكدها لي بعض الأصدقاء الصينيين الذين يترعجون هم أيضا من تلك التفرقة المغلفة، ويروفما غير متفقة مع الحياة في مجتمع متحضر. ثم جاءت حادثة فاصلة أثبتت وجود نفور من نوع ما بين الأعراق والأديان في سنغافورة، وكانت تلك الحادثة هي إلقاء القبض عامي **2001** و **2002** على متهمين من أعضاء الجماعة الإسلامية السنغافورية كانوا يخططون للقيام بعمليات إرهابية ضد مصالح وطنية وأمريكية وأجنبية في سنغافورة، وكانوا كلهم من المسلمين المالاي، وعلى الرغم من الطبيعة الجنائية للحدث، وبالرغم من تأكيدات كافة المسئولين الحكوميين على ضرورة ألا يثير هذا الحدث أية مشاعر غير طيبة بين طوائف الشعب المختلفة، إلا أنه كان من الواضح لكل من عاش في سنغافورة خلال تلك الفترة كيف كان هناك تعبير صامت؟ وأحيانا ناطقا- عن كراهية أو لنقل التحفظ على المسلمين، وفجأة أصبح جيراني لا يلقون على التحية كما اعتادوا، وأصبحوا لا يرسلون أولادهم للعب مع أولادي وحفلت الصحف بقصص؟ لم أتأكد من صحتها؟ عن أشخاص عبروا علانية عن كراهيتهم للمسلمين بل وتعمدوا الإساءة لهم ككل لمجرد أنه ظهر من بينهم من خطط للقيام بأعمال تضر مصالح الدولة، وبالتالي أقوات وأرزاق مواطنيها. ووصل الأمر لتسريح بعض الشركات للعاملين المسلمين فيها

أو لرفض تعيين موظفين جدد لمجرد أنهم مسلمين، وحتى أتوخى الدقة فيما أرويه قدر استطاعتي، فإنه يجب القول أيضا بأن تلك المشاعر كانت سحابة عابرة لم تستمر طويلا، ولم يمض وقت طويل حتى عادت الأمور لطبيعتها لأسباب عدة كان على رأسها- مرة أخرى؟ المصالح الاقتصادية وأكل العيش الذي كان العمال الحاسم الذي أقنع الجميع بالعودة إلى ما كانوا فيه من تعاون وتكاتف.

احترام التنوع العرقي والديني:

وهي سياسة أخرى موازية لسياسة الوحدة الوطنية انتهجتها الحكومة السنغافورية وهي جديرة بالاحترام والتقدير، ففي الوقت الذي تتجه فيه كل سياسات الحكومة إلى تحقيق التواؤم بين الأعراق والأديان المختلفة فإن سنغافورة بحكم الدستور بلد علماني لا دين له، وهو بلد يحترم – بحكم الدستور أيضا- كل الأديان ويتعامل معها على قدم المساواة دون تفرقة ودون الدخول في تفاصيلها أو حتى مناقشتها أو السماح بمناقشتها حتى لا يفتح باباً لا يمكن سده وقد تدخل منه ريح عاتية . والحكومة السنغافورية في نفس الوقت الذي تعمل فيه على إذابة الاختلافات العرقية والدينية تشجع الجميع على الشعور بهويتهم واحترامها، فالمسلم له أن يفخر بأنه مسلم وله أن يتمسك بكافة تقاليده الدينية والاجتماعية ويتعلم لغته الأصلية ويحتفل بأعياده ويدعو الآخرين من غير المسلمين للمشاركة فيها إن أراد، ونفس الأمر بالنسبة للجميع من بوذيين

وهندوس وتاويين وغيرهم. وفي الوقت الذي لا يوجد فيه دراسة دينية في المدارس الحكومية الرسمية، فإن من حق الجميع في دور العبادة الخاصة بهم أن ينشئوا مدارس لتعليم الدين والثقافة الدينية طالما لا يمس ذلك أحدا ولا يضر بالصالح العام بأي صورة. وهناك أيضا تشجيع كبير وواضح لإظهار كل طائفة لمظاهر ثقافتها الأصلية سواء اختلط ذلك بتعاليم دينية أو لا. وبالطبع فإن المظاهر الثقافية الاكثر ظهورا في سنغافورة هي مظاهر الثقافة الصينية بحكم انتماء الأغلبية لأصول صينية إلا أن ذلك لم يطمر أو يمحُ الثقافات الأخرى. وترى الدولة أن هناك حاجة ملحة لدى كل إنسان لكي يشعر بذاته وهويته وهو ما لن يتحقق دون دين وثقافة ودون انتماء ثقافي حضاري، وليس سياسي بالطبع، للبلد الأصل الذي جاء منه الآباء والأجداد، لاسيما وأن سنغافورة لا توفر بذاتها ثقافة أو حضارة أو تاريخا أو لغة خاصة بها، وإنما هي بوتقة لمهاجرين وعليها أن تحسن صهرهم ودمجهم بشكل إيجابي دون محو هويتهم التي من المقبول فيها التنوع والاختلاف، المهم أن تسود المجتمع روح تقبل الاختلافات وتتفهمها حتى تسير الحياة للأمام وليس للخلف.

المسلمون في سنغافورة:

وفي هذا الموضع أري أن دفة الحديث قد ساقتنا إلى تناول وضع المسلمين في سنغافورة، وهو موضوع اقترحه على أكثر من موضع في هذا الكتاب كان من الممكن أن أناقشه فيه، ولكنني اخترت الحديث عنه في هذا

الفصل بالذات نظرا لأن وضعية المسلمين في سنغافورة هي أحد نتائج السياسة السنغافورية في تحقيق الوحدة الوطنية حيث كان المسلمون وما يزالون هم أكثر طائفة في الشعب السنغافوري حساسية ووضعيتهم هي من أكثر الأمور دقة، لاسيما في ضوء وجود سنغافورة كدولة غير مسلمة في محيط مسلم يعج بما يزيد على 250 مليونا من البشر في كل من إندونيسيا (جنوبا) وماليزيا (شمالا) . بداية كمسلم يجب على أن أذكر وأشيد في هذا الصدد بمدي التسامح الديني الذي لمسته وشهدته من الحكومة السنغافورية تجاه المسلمين والذي يكمل الصورة الجميلة التي رأيت عليها المسلمين أنفسهم في سنغافورة من حرص على الدين وتسامح وتفهم حقيقي لماهية الإسلام . وسماحة المسلمين في جنوب شرق آسيا قضية معروفة تحدث عنها الكثير من الدعاة والمفكرين الإسلاميين عبر العصور. فهؤلاء القوم الذين دخلوا الإسلام عن طريق الدعوة فقط، وكان دخول أجدادهم الإسلام عن طريق الاقتداء بالتجار المسلمين من اليمن وغيرها الذين دأبوا على حمل تجارتهم عبر جنوب الهند وماليزيا وإندونيسيا والبلدان المجاورة من وإلى الصين فعرفهم الناس وأعجبوا بسماحة دينهم فدخلوا فيه تترى حتى أصبحوا أكبر تجمع للمسلمين في العالم . وكانت سنغافورة بالطبع جزءا من ماليزيا وجرى عليها ما جرى على ماليزيا واندونيسيا، إلا أن الهجرات الصينية التي تمت لأسباب سياسية بدءا من القرن التاسع عشر، وغيرت تركيبة السكان جعلت من سنغافورة بلدا علمانيا لادين له من الناحية الرسمية والدستورية. ولكن في الحالة السنغافورية كانت العلمانية من جانب الدولة لم تكن إعلانا للتخلي

عن الأديان بقدر ما كانت إعلاناً للحياد بينها على اختلافها، مع الاحتفاظ باحترام كبير لكل دين دون تفرقة، وفيما يتعلق بالمسلمين فإن هناك قدرا كبيرا من الاحترام لشعائر دينهم، وقد كفلت الحكومة قدرا كبيرا من الحرية للمجلس الإسلامي في رعاية شئون المسلمين المهم ألا يتعارض ذلك مع النظام والقوانين والأمن ومصالح الشعب والدولة. وهكذا اكتسبت أمور المسلمين في سنغافورة قدرا كبيرا من التنظيم لا يوجد في الكثير من البلدان المسلمة. فتنظيم الحج والعمرة على سبيل المثال في سنغافورة نموذج يحلم أي مسلم بأن تحتذي به الدول الإسلامية جميعها، فكل شيء يتم تخطيطه قبل موسم الحج بوقت كاف، ويصل الأمر لعقد دورات تدريبية للحجاج الذين يؤدون الفريضة للمرة الأولى وكل حاج يتحرك من سنغافورة وهو يعلم تماما خط سير رحلته بكل مراحلها وتوقيتاتها وبمنتهى الدقة. كذلك في مسائل الإشراف على المساجد وتنظيم عملها، فالمسجد في سنغافورة مؤسسة لها مكانتها وميزانيات المساجد عامرة بفضل تبرعات المسلمين التي تتولى الدولة نفسها الإشراف على خصمها ضمن نظام التأمينات الاجتماعية، وأنشطة المساجد في تحفيظ القرآن وتعليم اللغة العربية وجمع التبرعات وإرسالها للدول الفقيرة وجمع الزكاة والصدقات، بل وتنظيم صلوات العيد كل ذلك نماذج رائعة لكل الدول الإسلامية . وفي دولة أغلب سكانها من غير المسلمين تثور قضية العثور على الطعام الحلال وغير الحلال، وفي كل الدول غير المسلمة فإنك غالبا تطبق قاعدة أن طعام أهل الكتاب حلال للمسلمين، وتكتفي بالسؤال إن كان في الطعام لحم خنزير أو خمور حتى

تتجنبه . لكن الأمر في سنغافورة أيسر وأكثر حسما في نفس الوقت فكل ما عليك هو ألا تأكل في مطعم أو لا تشتري طعاما من السوق إلا إذا كان عليه خاتم المجلس الإسلامي السنغافوري الذي يقوم بمراقبة كل المطاعم التي تعلن نفسها مطاعم حلال (ومن بينها مطاعم الوجبات السريعة) وذلك للتأكد من أنها تلتزم بتقديم الطعام الحلال والمذبوح وفقا للشريعة الإسلامية. وكذلك يضع المجلس هذا الخاتم على المنتجات الغذائية الحلال في السوبر ماركت التي يلتزم منتجوها بذلك. بهذه الطريقة فإنه لا لبس ولا شك بل كل الأمور محددة ومنظمة كما لو كنت في أي بلد إسلامي وربما أفضل.

طباع الناس:

في سنغافورة كما هو الحال في كل جنوب شرق آسيا أنت في قلب التقاليد الآسيوية التي طالما تحدث عنها كل من زار المنطقة، الأدب والابتسامة والأمانة في التعامل... إلخ

إلا أن ما أوضحه الكثيرون عن تلك الابتسامة والأمانة والأدب نادرا ما تطرق إلى الأسباب الكامنة وراء ذلك الأسلوب في التعامل والواقع أن هذه القضية تعد من أعقد الموضوعات شرحا، لماذا يتسم الآسيويون بالأدب والذوق في تعاملهم أكثر من شعوب أخرى كثيرة ولماذا يشعر الجميع أن هذا الأدب ليس نابعا من قلوبهم في الكثير من الأحيان وإنما هو سلوك ظاهري في أغلبه. بداية ينبغي التأكيد أن الديانات الآسيوية،

وهي ثقافات أكثر منها ديانات بالمعنى الذي يفهمه أتباع الديانات السماوية؟ تحاول أن تصبغ الجميع بصبغة من التسامح الذي إن لم تكن مقتنعا به فعليك أن تتبعه بأي وسيلة حتى تأمن شر انتقام القوى السماوية (أيا كان مسماها عندهم)، وتلك الفكرة بالطبع لا يختلف عليها أي إنسان مسلما كان أو مسيحيا أو يهوديا فكل الأديان حضت على حسن المعاملة حتى نسي أتباعها ما ذكروا به، إلا أن الأمر في آسيا وخاصة في شرقها وجنوب شرقها ظل جيلا بعد جيل يتوارث مسألة الالتزام بحسن معاملة الآخرين، خاصة إن كانوا أكبر سنا أو أكبر قدرا أو ينتظر من ورائهم ربحا ومالا فهم في هذه الحالة زبائن والزبون بنيغي احترامه، لأن احترامه من باب احترام الرزق أو؟ كما نقول عندنا؟ أشكر النعمة حتى تضمن استمرارها فإن أهنت النعمة زالت عنك. والمؤكد أن تلك الظاهرة الجميلة قد بدأت في الانحسار تدريجيا لاسيما في الدول الأكثر قربا من نمط الحياة الغربية في آسيا كسنغافورة، وأصبح المرء يشعر أنه قد يلقي معاملة حسنة طالما كان زبونا مؤكدا أو محتملا، ولكنه يحرم منها فورا إن ثبت أنه لن يشتري أو أنه لن يكون مصدر نفع. وللحق فإنه وبصفة عامة، فإن حسن التعامل يمثل ظاهرة عامة في المجتمع السنغافوري وقد قضيت أربعة سنوات لم أشهد فيها مشاجرة طريق واحدة لأي سبب من الأسباب ولم أشهد فيها شخصا يعنف شخصا بصوت عال في مكان عام سوى مرتين أو ثلاث فقط ولكنني؟ من ناحية أخري؟ كنت ألمس في كثير من الأحيان أن الأدب والذوق إنما تفرضه دواع خارجية؟ سواء وظيفية أو اجتماعية؟ وأنه في أغلب الأحوال ليس نابعا من القلب، ولكن

من يهتم بذلك، فليكن الأدب أدبا متصنعا أو من وراء القلب أو حتى من جانبه المهم أن الجميع لا يتجاوزون في كلامهم ولا يهينون بعضهم البعض حتى لو كان الدافع وراء ذلك الأدب هو مصلحة قريبة أو بعيدة، وحتى لو كان الدافع هو تعليمات المدير أو تعليمات الأب أو المدرس فليكن... المهم أن يكون الأدب هو القاعدة وقلته هي الاستثناء، وليس العكس، وألا تكون إساءة الأدب دليلا على الشجاعة والإقدام كما يظن البعض .

ذكاء فردي أم جماعي؟

وتلك قضية أخرى ينبغي التعرض لها قبل اختتام فصلنا هذا، وهي قد تبدو حديثا ليس فقط عن سنغافورة ولكن عن جنوب شرق آسيا بل وآسيا كلها. ففي سنغافورة؟ كما في كل النمور الآسيوية _ نجح البشر في تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة في التاريخ نقلوا بها أنفسهم وبلادهم من الفقر إلى الغنى في غضون عقود معدودة على أصابع الكف الواحد، وبهر أولئك القوم جميع العالم بما أظهروه من قدرة على العمل والإنتاج ومن القدرة أيضا على استيعاب كل ما هو جديد، ثم تقليده مرحليا ثم المشاركة في تطويره وانتهاء في بعض الأحيان بالتفوق على مبتكريه؟ الغربيين عادة – والاستحواذ على السوق وسحب البساط من تحت أرجلهم. وأعتقد البعض أن هؤلاء القوم أذكى من غيرهم ثم ما لبث الجميع أن اكتشفوا أن الآسيويين هم أشخاص عاديين من ناحية الذكاء،

وذلك على أفضل الفروض. وظل التساؤل قائما، وهو إن كانت تلك الشعوب قد حققت تقدما طفريا، وكان هذا التقدم كما هو واضح قائما على أساس قدرات بشرية أكثر مما يقوم على أساس موارد طبيعية وهبات سماوية من بترول أو ذهب أو غيره، فكيف يمكن أن يكونوا أشخاصا عاديين . وإجابة السؤال كما رأيتها من خبرتي المحدودة في هذا المكان من العالم –وقد توصلت اليها وتوصل لها غيري أيضا؟ هي أن لدي الجنس الآسيوي ذكاء يمكن وصفه أو تعريفه بالذكاء الجماعي، فهم أكثر قدرة على الإنتاج والتفوق إذا عملوا معا وتم وضعهم في إطار إنتاجي أو أي إطار اقتصادي جماعي.

في هذا الحالة فإن محصلة جهدهم تتضاعف وتفوق أي جهد جماعي لأي مجموعة أخرى من البشر، ولذلك ثبت علميا أن إنتاج شخص ياباني واحد مثلا قد يقل عن إنتاج شخص آخر من أي مكان آخر من العالم لو عمل كل منهما بمفرده، أما إذا عمل عشرة من اليابانيين في خط إنتاج سيارات مثلا أو في تصميم سيارة جديدة، فسيكون الناتج كما وكيفا وسرعة متفوقا بكثير على ناتج عشرة أشخاص من نفس العمر والتعليم والظروف من شعوب أخرى كثيرة . وقد يرى البعض أن تلك نظرة عنصرية، ولكنها ثبتت بالفعل علميا وثبت معها أيضا أن ذلك لا يرجع إلى جينات عرقية تميز الألمان عن بقية البشر، كما اعتقد النازيون قديما، أو تميز اليابانيين عن العرب مثلا ولكنها فروق نشأت من وجود سياق اجتماعي اقتصادي بالدرجة الأولى يطرح بقوة على كافة أفراد المجتمع منذ سن مبكرة صيغا تعاونية كأمور حتمية لا بديل لها للتعامل بينهم وبين

غيرهم، وتلك الصيغ تبدأ من فصول الحضانة وحتى أماكن العمل، ويرى فيها الإنسان ذاته من خلال الجماعة وتذوب فيها أنانيته ورغبته في التفرد والظهور على حساب من حوله، وتحل الجماعة محل الفرد والإيثار محل الأثرة، ويصبح لا معنى لنجاح الإنسان عندما تفشل جماعته التي قد تكون فصله الدراسي أو شركته أو جيرانه أو عائلته... وهناك شرط واحد لكي تكتمل تلك الصيغة وهو ألا يكون من بين أفراد تلك الجماعة من يتواكل على غيره ويترك له عبء العمل. ومن هنا نشأت نظرية الذكاء الجماعي او الكفاءة الجماعية التي تجعل من الفرد لبنة في بناء وترسا في ماكينة وهو أسلوب، وان كان له منتقدوه الذين يرون في ذلك الأسلوب الجماعي للحياة والعمل وأداً للإبداع التي تقوم على إحساس الإنسان بفرديته، ولكنه دون شك الأسلوب الامثل للحياة المعاصرة التي ترى الجهد الجماعي أساسا للنجاح.

فقديما كان فيلو وتوماس أديسون والأخوان رايت يجلسون مع أنفسهم وآلاتهم وأوراقهم ليخرجوا على العالم باختراعات عظيمة هي نتاج عملهم وحدهم أو على الأكثر كان لهم مساعد أو مساعدان، أما الآن فإن أي اكتشاف في مجال العلم يأتي نتاجا لعمل فريق ضخم يكون على رأسه العالم المبدع الذي يكون أول من يعترف بفضل فريق العمل على الوصول لاكتشافاته واختراعاته. ولا أنسى يوم أن فاز العالم المصري أحمد زويل بجائزة نوبل في الكيمياء أنه قال في أول تصريح له أنه يهدي الجائزة لفريق العمل الذي ساعده والذي يزيد عدده على **100** من المساعدين قال أن لولاهم لَما وصل لِما وصل إليه من اكتشافات . نفس الأمر في

عمليات الصناعة والإنتاج السلعي والخدمي، ففي الماضي كان فورد بمساعدة حفنة قليلة من العمال يصنعون سيارة ويستغرقون فيها شهورا، أما الآن فإن إنتاج السيارة يأتي نتيجة جهد جيش من العمال والمهندسين والآلات المعقدة، ولذلك فهم لا ينتجون سيارة واحدة بل عشرات في اليوم الواحد. وعودة لسنغافورة فإن الإنجاز السنغافوري يصعب النظر إله بمعزل عن نظرية الجماعية في الأداء التي تميز السنغافوريين كما تميز العديد من الشعوب الآسيوية، والشعوب المتقدمة بصفة عامة، ويمكنك أن تلمسها – دون الكثير من الاستثناءات – في كل مكان حولك في المدارس والشوارع والمصانع وشركات العمل. نادرا ما تجد من يحاول القاء الجهد على غيره بل أن من يفعل ذلك يكون أمام الجميع في الغالب؟ وفقا لثقافتهم؟ قد اعترف بفشله وبأن غيره أقدر منه على أداء العمل، ولذلك تجد تنافسا بين أفراد الجماعة الواحدة على الاضطلاع بالشق الأصعب والأكثر حساسية من العمل الذي يتم بالطبع في تلك الحالة بسلاسة أكبر وكفاءة أعظم ويكون النجاح أكثر لذة وأطول استمرارية، والخلاصة أن النجاح والتقدم ليس صدفة ويستحيل أن يسير التقدم على قدميه ليقابل الكسالى.

الفصل الخامس

الحياة في جزيرة صغيرة عظيمة

لاشك أننا جميعا شاهدنا يوما ما فيلما أو قرأنا رواية أبطالها يجدون أنفسهم لسبب من الأسباب وقد انقطعوا عن العالم في جزيرة في عرض البحر، وأنهم قد تركوا حياة المدنية والتقدم التي كانوا فيها، ليعيشوا في تلك الجزيرة حياة بدائية يأكلون من الأشجار ويصطادون الحيوانات ويلبسون جلودها، وحتى مئات قليلة من السنين مضت،

كانت سنغافورة إحدى تلك الجزر التي يقطنها من النمور والثعابين والقرود ما يفوق من يقطنها من البشر الذين يجدون صعوبة كبيرة في إعمارها، نظرا لكثافة غاباتها وما تحويه تلك الغابات من المخاطر المتنوعة. والآن فإن الحياة في سنغافورة لا تمت بصلة لهذا الواقع البدائي، فالحضارة والتقدم ملء السمع والبصر في كل شيء والتنافس الحضاري مع أرقي عواصم العالم في كل المجالات جعل تلك الجزيرة تتحول إلى مدينة كبيرة يعيش فيها نحو سبعة ملايين فرد ما بين مواطن ومقيم وسائح، وتبدو كما لو كانت عاصمة لدولة عظمى رغم أنها في الواقع "المدينة الدولة" كما يسمونها، فلا أقاليم ولا ريف ولا صحاري ولا جبال، وبالتالي فلا توجد موارد طبيعية من أي نوع سوى المورد الطبيعي الأعظم وهو الإنسان. وفي الصفحات القادمة أحاول أن أسرد، بالإيجاز في موضعه والإطناب في

موضعه، جوانب الحياة السنغافورية كما خبرتها أربعة سنوات، تعمدت فيها ألا أكون مجرد أجنبي قادم من بلد بعيد يملك حضارة الالاف من السنين، ويكتفي بإبداء التعجب والإعجاب مما شاهده في تلك الجزيرة الصغيرة، ثم لا يلبث أن يغادر ناسيا ما رأى ومكتفيا بأن يقول: والله إنها لبلد جميلة، ويمر على ما رأى مر الكرام دون تعمق في الأسباب واستقاء العبرة مما تراه العين وتسمعه الأذن ويعيه العقل. وبطبيعة الحال فربما يجد القارئ تنوعا كبيرا في أبواب هذا الفصل، ولكنها على تنوعها تتركز حول فكرة واحدة وهي أن سنغافورة بلد صغير يعيش حياة ثرية ومتنوعة بكل المقاييس، وأن تلك المدينة الصغيرة فيها من الحكايات والدروس والأفكار ما يفوق بكثير حجمها الصغير.

المكان.. أنظف مدن العالم:

في الواقع، فأنا لم أزر كل مدن العالم ولا حتى ربعها، ولكنني لمست منذ اللحظة الأولى لي في سنغافورة أنني في بلد بالغ النظافة يقولون عنه أنه وفقا للتصنيفات العالمية يعد الأنظف على وجه الكرة الارضية، بلد يشد انتباه وينتزع إعجاب حتى أولئك الذين تمكنوا من زيارة أغلب بلدان العالم . وبغض النظر عن مدى دقة ذلك الوصف، فالثابت هو أنك في سنغافورة تشعر وكأنك في مكان يحرص الجميع على نظافته الشديدة، كأنه بيتهم الشخصي وكأن الشارع هو حجرة المعيشة الخاصة بهم لا يسمحون لأحد بأن يلطخها أو يلقي فيها بعقب سيجارة. والنظافة سمة

حرصت سنغافورة على أن تكون أحد مصادر شهرتها وذلك منذ أن بدأ "لي كوان يو" رئيس الوزراء السنغافوري الأسبق بنفسه حملة النظافة الشهيرة في الستينات ليحول سنغافورة من جزيرة ذات رائحة كريهة تتراكم فيها كل أنواع المخلفات بل والأمراض، إلى أنظف مدن العالم على الإطلاق. وواقع الأمر أن تنظيف البيئة الاستوائية البالغة الرطوبة ليس أمرا سهلا على الإطلاق، فالأمطار شبه المستمرة على مدار العام (حوالي **150** يوما من أيام السنة هي أيام ممطرة في سنغافورة)، ومع الرطوبة العالية فإن المخلفات تتعفن بسرعة بل إن المباني والطرق أيضا تتقادم بسرعة أكبر، بالشكل الذي يجعلها تحتاج لصيانة على فترات أقصر مما تحتاجه في البيئة الباردة أو المعتدلة أو حتى الصحراوية، لذلك لم تكن النظافة مهمة سهلة في بيئة بها كل العوامل التي تقاوم تلك النظافة، إلا أن التصميم والجدية وعدم التراخي في سياسة النظافة الشاملة عبر سنوات طويلة جعل من سنغافورة أكثر نظافة من كل مدن العالم. ومن النظافة تنبع كل أشكال الجمال والأناقة، ويبدو الجميل أكثر جمالا حتى لو لم يُنفق عليه الكثير من المال، وبسبب النظافة قبل أي عامل آخر، أصبحت سنغافورة بلدا جميلا. وللحفاظ على هذا المبدأ فرضت الحكومة غرامة ألف دولار على من يلقي بورقة في الطريق وتتصاعد تلك العقوبة كلما زادت المخلفات الملقاة، وبالنسبة لي، فأنا لم أر طوال أربع سنوات موقفا تم فيه تطبيق تلك العقوبة على أي أحد، وربما كان ذلك ببساطة لأنني لم أر أحدا يلقي بأي شيء على الأرض على الأقل بشكل علني. كذلك منعت الحكومة دخول اللبان إلى سنغافورة أو بيعه حرصا على

النظافة، حيث إن إلقاء اللبان على الأرض بعد مضغه لا يظهر بوضوح وقت رميه، ولكنه يلتصق بعد ذلك بكل شيء ويسبب اتساخا تصعب إزالته! لذلك فإنك إن اخترت الجلوس على أي رصيف أو أية أرضية في أي شارع من شوارع سنغافورة أو مبانيها وحدائقها فإنني أضمن لك أو ملابسك ستظل على نظافتها ولن يعلق بها أي شيء. ولهذه الدرجة وأكثر فإن النظافة في سنغافورة كانت عنوانا قوميا لدولة لا تملك؟ كما قلنا؟ تاريخا عريضا، ولكنها تصنع بمثل تلك المبادئ وغيرها حاضرا مجيدا.

وقبل الحديث عن الأماكن فقد يكون من المناسب؟ ولو في عجالة خاطفة – عرض الديموجرافية العامة لجزيرة سنغافورة وشكل الأرض وتوزيع السكان وأنشطتهم، كما ذكرنا فإن مساحة سنغافورة تبلغ حوالي 700كم مربع ويعيش على أرضها أقل من أربعة ملايين من المواطنين، والأرض هنا صغيرة ولكنك لا تشعر بذلك مهما أكده لك الآخرون، فعلي قدر الزحام الموجود في بعض المناطق فهناك نوع من الرحابة في مناطق أخرى. ويمكنك مشاهدة مساحات كبيرة نسبيا من الأرض غير مستغلة في الأطراف الشمالية والشرقية من الجزيرة وهي تصلح لامتدادات عمرانية وصناعية في المستقبل. وقلب أو وسط المدينة في سنغافورة يقع في أقصى الجنوب، حيث كانت أولى الموانئ التاريخية للجزيرة، وبمحاذاة الساحل الجنوبي للجزيرة تنتشر المجمعات السكنية والأماكن السياحية شرقا (منطقة الساحل الشرقي وتشانجي)، والمناطق الصناعية غربا (جورونج)، وكلما اتجهنا شمالا نجد السيطرة للأماكن السكنية في مناطق (بوكيت تيما) و(تشوا تشو كانج) و(أنج مو كيو)

وحتى أقصى الشمال في (وود لاندز)، حيث تتسع رقعة الأرض وتكثر الأراضي الفضاء ويقل عدد السكان. وإذا إتجهنا غربا وجدنا السيطرة للاماكن الصناعية، والتي تبلغ ذروهَا في الجنوب الغربي للجزيرة في المنطقة المقابلة لجزيرة جورونج التي تعد القلعة الصناعية لسنغافورة، أما أقصى الشمال فهو يكاد يكون مخصصا للأغراض العسكرية والمحميات الطبيعية، ولم يكن من الأسهل اختيار أماكن محددة لأتحدث عنها في كتابي هذا، فكل الأماكن جميلة في هذا البلد الصغير، وما قد أراه الأجمل قد يرى غيري أن هناك أجمل منه والناس فيما يعشقون مذاهب. وعموما فقد اخترت لك عزيزي القارئ الأماكن التالية التي كانت الأقرب إلى نفسي وعقلي خلال فترة إقامتي في سنغافورة:

1ـ **شارع اورشاد** Orchard Road

كيلومترين من البهجة و(الونس).. شارع أورشارد هو الشارع الرئيسي في وسط مدينة سنغافورة وهو المزار الرئيسي لأغلب السياح وهو "شتريليزيه" جنوب شرق آسيا كلها مجمعات تجارية عملاقة على جانبي الطريق كل منها يعمر بعشرات المحلات التي تبيع كل شيء، بما في ذلك أرقي الماركات العالمية للملابس والإكسسوارات والإلكترونيات، نافورات – حدائق غناء، أماكن للراحة وأماكن للسهر – مطاعم ومقاهٍ تنافس مقاهي باريس ولندن في أناقتها ولولا الجو الحار الرطب لتفوقت عليها . يرجع تاريخ شارع أوشارد إلى نهايات القرن التاسع عشر عندما كان يقع على أطراف المنطقة المعمورة من المدينة التي كانت تتركز في

جنوبها، إلا أن بدء ظهور أماكن الشراء والتجارة فيه يعود فقط لأوائل الخمسينات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والآن يعد أورشارد من أشهر أماكن الترفيه والشراء في قارة آسيا كلها، وهناك العديد من الزائرين لسنغافورة لا يتسع وقتهم الا لزيارة هذا الشارع الذي يعد المشي فيه في حد ذاته متعة لولا حرارة الجو ورطوبته العالية، وهو ما يمكن التغلب عليه عن طريق قضاء معظم الوقت في المجمعات التجارية المكيفة على جوانب الشارع التي يتصل جزء كبير منها ببعضه البعض عن طريق ممرات تحت أو فوق الأرض. ويوجد في شارع أورشارد والشوارع المتفرعة منه ما يزيد على ثلاثين فندقا وعشرة مجمعات تجارية أشهرها NGEE ANN CITY الذي يضم فرعا ضخما لمحلات TAKASHIMAYA اليابانية الشهيرة، وإن كنت من محدودي الدخل مثلي فيمكنك فقط في هذا المجمع أن تكتفي بالمشاهدة والتعجب من الأسعار الرهيبة، أو أن تتحلى بشيء من الخيال الواسع لترى نفسك، ولو على سبيل الأحلام، ممن يقدرون على شراء ساعة فاخرة بمائة ألف دولار سنغافوري أو قميص بأربعة آلاف دولار ولا عجب فأنت في واحدة من أغلى مدن العالم. وفي الثمانينات ومع انتعاش السياحة والتجارة في سنغافورة بشكل غير مسبوق ومع ارتفاع مستوى دخل الفرد، نشأت مجمعات تجارية ضخمة أخرى على مقربة من شارع أورشارد مثل Sun Tec City والذي يضم أربعة أبراج مكتبية ضخمة يتوسطها نافورة عملاقة– تعد الأكبر على مستوى العالم _ وتحت تلك الأبراج ممرات تصل بينها وتمتلئ بمئات المحال التجارية فائقة الأناقة

لتصل بين تلك المنطقة وكل من منطقة CITY HALL وهي منطقة تجارية مميزة وبها فنادق فاخرة، ثم منطقة دار الأوبرا التي بنيت عام 2002 وأطلق عليها اسم ESPLANADE أو المنتزه المستوى الأرض التي يوجد بها أيضا بعض المحلات التجارية الفائقة الأناقة والباهظة الأسعار في نفس الوقت. وفي الواقع فإن كثرة عدد المحلات في سنغافورة عامة يعد من الأمور اللافتة للنظر لاسيما في بلد لا يزيد تعدادها على الأربعة ملايين نسمة، ومهما كانت حركة السياحة فإن عدد المحلات والمطاعم يفوق في الواقع احتياجات دولة تعداد سكانها من مواطنين وأجانب لا يزيد على سبعة ملايين في أي وقت من أوقات العام، وهو ما يعكس بوضوح إرتفاع القوة الشرائية للمواطن السنغافوري فضلا عن السائح.

2. **منطقة مرفأ القوارب** Boat Quay:

وهي تقع بالقرب من منطقة وسط المدينة حول مصب نهير صغير يطلق عليه نهر سنغافورة، وكانت في الماضي على عهد ستامفورد رافلز أول ميناء لسنغافورة، وفيها عرفت سنغافورة أول بوادر الاتصال بالعالم الخارجي، وكانت تلك البقعة هي أول من شاهد أضواء الثروة والغني التي جاءت من كل حدب وصوب مع قوافل التجارة. ومع مرور الزمن تحولت المنطقة إلى قلب المدينة النابض خاصة بعد إنشاء البرلمان والمباني الهامة فيها وحولها. وفي العصر الحاضر لم يعد المكان بالطبع يصلح كميناء في عهد السفن العملاقة، وأوحي المكان لعدد من المستثمرين – بمساكنه

القديمة الملاصقة لضفة النهر؟ بإنشاء منطقة سياحية ذات طراز يعد فريدا على منطقة حنوب شرق آسيا، وهو طراز يعد مزيجا من الطراز المتوسطي الذي نشاهده في إيطاليا واليونان والطراز الآسيوي معا في تزاوج فريد. ومنطقة مرفأ المراكب تعج بالمطاعم الملاصقة للنهر التي اتخذت من المساكن القديمة بشرفاتها مقرا لها ووضعت طاولاتها على ضفة النهر مباشرة، وهي مطاعم من كل مذهب ولون، أمريكية وإيطالية وصينية وعربية وهندية تسهر حتى الصباح، وتخلق بأضوائها المنعكسة على ماء النهر وبأنغام الفرق الموسيقية التي تنساب من بعض تلك المطاعم جوا بديعا ساحرا. وعلى مقربة من تلك المنطقة وعلى ضفاف النهر إلى الشمال توجد منطقة مشابهة وهي منطقة**Clark Quay** والتي يوجد بها عدد من أشهر الملاهي الليلية في سنغافورة .

3ـ حديقة الحيوان:

عندما تكون لديك حديقة حيوان؟ نقول جيدة – في أي مدينة من المدن، فإن أول ما يتبادر للذهن أنها ستكون مزارا للأطفال قبل غيرهم، فالطفل بطبيعته محب للحيوانات ومراقبتها في أقفاصها، إلا أن حديقة الحيوان السنغافورية التي أنشئت فقط عام **1973**، تعني أكثر من مجرد مكان لنزهة الأطفال في نهاية الأسبوع، فهي نزهة للكبار والصغار ومتعة للعين بكل المقاييس. مساحتها لا تتعدى ثلث مساحة حديقة حيوان الجيزة في مصر، ولا يوجد بها قفص واحد سوى قفص للطيور والباقي إما ربى صغيرة للحيوانات تحيطها المياه وسور منخفض من الأشجار أو الحجارة

الصغيرة أو أحواض زجاجية ضخمة لبعض أنواع التماسيح والزواحف وأفراس النهر، وهو ما يشعرك بأنه لا يوجد حاجز بينك وبين الحيوانات. وربما لا يعد ذلك شيئا فريدا في حد ذاته مقارنة بحدائق الحيوان في دول العالم المتقدم، ولكن الجميل فعلا هو درجة النظافة والأناقة والرعاية الشديدة للنباتات والحيوانات في تلك الحديقة، والمرافق الترفيهية التي تمتلىء بها التي تضيف إليها جمالا على جمال. أما حديقة الحيوانات الليلية أو "سفاري الليل" كما يسموها التي تفتح أبوابها في السابعة مساء وحتى منتصف الليل، وفيها يقوم الزائرون بركوب ترام كهربائي يجوب الحديقة لمشاهدة الحيوانات التي يترك بعضها؟ كالغزلان؟ طليقة وبعضها فوق ربوات محاطة بالماء .

وبالنسبة لشخص مثلي لم يتح له من قبل أن يدخل غابة في الليل، فإن حديقة سفاري الليل تمثل تجربة مثيرة فهي مصممة بحيث تعطي إحساسا حقيقيا، وكأنك في غابة تسللت إليها ليلا وهي تجربة فريدة ذات إحساس فريد خاصة مع أضواء المشاعل التي تمتلئ بها طرقات المنتزه الذي يحتل مساحة تساوي تقريبا مساحة حديقة الحيوان النهارية الملاصقة له. وهناك من يروق لهم الذهاب في الصباح الباكر إلى حديقة الحيوان ليقضوا فيها طيلة اليوم وحتى السابعة مساء عندما تغلق أبوابها لينتقلوا إلى سفاري الليل المجاور ليكملوا اليوم إلى قرب منتصف الليل في تجربة التصاق بالطبيعة وهي تجربة حرمتنا منها دون شك حياة المدن.

4ـ حديقة النباتات:

لا أعرف عدد الحدائق التي تحمل هذا الاسم (حديقة النباتات أو botanical Garden) في مختلف بلاد العالم ولكنها لا شك كثيرة، ولأن كل حديقة يجب بها نباتات، فإن هذا الاسم أحيانا لا يضيف شيئا جديدا، ولا يعكس ما عليه هذه الحديقة من روعة لا تحيط بها الف صورة فوتوغرافية ولا تكفي لوصف روعتها، وحديقة النباتات في سنغافورة هي أكبر الحدائق هناك وأقدمها وأبهاها على الإطلاق. والواقع أن كل شارع وطريق في سنغافورة هو حديقة في حد ذاته، فالأشجار هنا لا عدد لها وهي أول ما يلفت نظرك من نافذة الطائرة عند الهبوط في مطار سنغافورة، فالتربة البركانية الاستوائية الخصبة والامطار الغزيرة أنبتت كل بوصة في هذه الأرض بالأخضر والملون مما يسبح بابداع الخالق الأعظم، وجاء الإنسان ليضيف من جماليات العناية والرعاية ما جعل المدينة كلها حديقة كبيرة. وعندما أنشئت حديقة النباتات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان الهدف منها هو إجراء علماء بريطانيين لبعض التجارب على النباتات الاستوائية، وسرعان ما تحولت الحديقة إلى منتزه للأثرياء البريطانيين الزائرين أو المقيمين في سنغافورة، وظلت الحديقة الشاسعة منذ ذلك الوقت مزارا لا يفوت ومعلما شهيرا من معالم سنغافورة بأشجارها التي يتعدى عمر بعضها المائة عام وما زالت مثمرة ومورقة، وبنباتاتها النادرة وعلى رأسها زهرة الاوركيد الشهيرة التي تعد (الزهرة الوطنية) لسنغافورة وبفنون "البستنة" التي تعرب عن نفسها بوضوح في طرقات الحديقة وحول بحيراتها التي يطوف فيها البجع الفاتن

بألوانه البيضاء والسوداء. وكنت دائما أسأل نفسي إن كان شعراؤنا وفنانونا العظام قد زاروا هذا المكان ورأوه هل كانوا ليبدعوا أروع وأبهى مما أبدعوا؟ لا أعرف ولكنني أعرف أن الجمال يمكن أن يجعل من كل إنسان فنانا عظيما.

5ـ حي الأعمال:

ويقع على مقربة من منطقة وسط المدينة وأحيانا يعتبر هو وسط المدينة، وصور حي الأعمال هي أكثر ما يتم طباعته على كروت السياحة السنغافورية وهو أشهر منظر يتم تداوله عن سنغافورة على مواقع الإنترنت وفي الكتب وكروت البوستال. وبشكل أو بآخر فإن المباني الشامخة التي يتكون منها حي الأعمال التي تماثل أية مدينة أوروبية أو أمريكية كبرى (ولكن على مساحة أصغر) هي أهرام سنغافورة الاقتصادية التي جعلت من تلك الدولة واحدة من أقوى اقتصادات دول المنطقة بل ووضعتها في مقدمة تصنيفات اقتصادية عالمية كثيرة. تضم منطقة حي الأعمال مقار مؤسسات كبرى في مختلف المجالات كالنقل البحري والخدمات المالية بأنواعها والاتصالات بالإضافة إلى البورصة السنغافورية ومؤسسة النقد (البنك المركزي)، وغير ذلك من مؤسسات تسبح في بحار من مليارات الدولارات تديرها داخل تلك الجزيرة الصغيرة وفي مختلف أنحاء العالم. وككل المناطق المشابهة فإن السير في شوارعها يعد تجربة كئيبة على الأقل بالنسبة لي؟ فالسير بين مبان عملاقة

تتعدى الخمسين دورا في ارتفاعها ليس أمرا يبعث البهجة في النفس ولكن مشاهدتها عن بعد قد يكون أفضل.

6ـ دار الأوبرا Esplanade:

عرفت سنغافورة عددا من المسارح التي بنيت في عهد الاحتلال البريطاني كمسرح فيكتوريا، وفي القرن الحادي والعشرين أصبحت فكرة بناء مركز ثقافي ضخم يضم مسرحا كبيرا للأوبرا وعدة مسارح أخرى مغطاة ومكشوفة وقاعات عرض فنية و مكتبة، قد بدت ضرورة أسوة بدول أخرى، ومحاولة لتشجيع الفنون في ذلك البلد الصغير. وفي عام **2002** تم افتتاح دار الأوبرا الجديدة التي تضم مسرحا كبيرا، بالإضافة إلى عدد من المسارح الأصغر وقاعات العرض المكشوفة بجوار موضع التقاء نهر سنغافورة مع البحر في موقع شديد الخصوصية يطل على مدخل سنغافورة التقليدي القديم من الناحية الجنوبية، ويطل أيضا على حي الأعمال ومنطقة وسط المدينة في نفس الوقت. وقد بنى المبنى الرئيسي لهذا المجمع الثقافي الكبير على شكل تحفة فنية هائلة الحجم تمثل ثمرتي فاكهة الدوريان وهي فاكهة استوائية محببة لدي الكثير من الناس في هذه المنطقة من العالم وإن كنت أتحداك عزيزي القارئ العربي أن تتحمل مجرد رائحتها أصلا. وواقع الأمر أنه على الرغم من الإنجازات المتواضعة نسبيا لسنغافورة في مجال الفنون والإداب وأيضا الرياضة، فإن هناك اهتماما كبيرا بهما من جانب الحكومة والشعب في نفس الوقت، فنسبة الإقبال على العروض الفنية؟ حتى وإن كانت متواضعة المستوى في بعض الأحيان – تعكس

شيوع التذوق الفني على نطاق واسع لدى عامة الناس وصفوهم. وفي ضوء ذلك فإن العروض الفنية التي تشهدها دار الأوبرا أو **Esplanade** يعد إقبالا كبيرا رغم أن أسعار التذاكر ليست منخفضة تماما، وفي كثير من الاحيان فإن عليك أن تقوم بحجز العرض قبل موعده بأكثر من أسبوع حتى تجد مكانا معقولا في المسرح.

7- **الحي الصيني**:

اعتدنا أن نجد حيا صينيا في عواصم الدول الغربية كواشنطون ولندن، كمركز للثقافة الصينية ومكانا لشراء المصنوعات الصينية التقليدية، أما المنتجات الصينية الحديثة فإنك بالطبع لا تحتاج لأن تذهب للحي الصيني لشرائها فهي موجودة في كل المدن و كل بلاد الدنيا. أما إن تجد حيا صينيا في مدينة هي بطبيعتها ذات أغلبية صينية فهذا أمر لافت للنظر، حيث إن واقع الأمر هو أنك تجد في معظم الأماكن في سنغافورة كافة علامات الثقافة والفنون والحضارة الصينية – ولو بشكل مصغر بالطبع عما هو عليه في بلادها الأصلية؟ جنبا إلى جنب مع ملامح الحضارة الغربية، إلا أن الحي الصيني أو المدينة الصينية **China Town** في سنغافورة هي منطقة نفوذ صينية خالصة.. مبانيها، مطاعمها، محلاتها، وبالطبع فإن أغلب المتواجدين فيها من تجار وزبائن هم من الصينيين السنغافوريين. ومساحة الحي الصيني ليست كبيرة في مجملها، ولا يكاد يوجد فيها مساكن كثيرة بل أن أغلبها متاجر ومطاعم تجد وتشم وتلمس فيها كل ما هو صيني خالص لم تمسه الحضارة الغربية أو تلونه بالوانها

المبرهة، اللهم إلا بعض المجمعات التجارية الكبيرة التي تم تشييدها على مشارف الحي . والحي الصيني كان في الماضي أول البقاع التي استقر فيها العمال والتجار الصينيين الذين جاءوا في القرن التاسع عشر سعيا وراء تسعة أعشار الرزق وهو التجارة، والفرصة في ثراء سريع بعيدا عن بلادهم بآلاف الكيلومترات . وفي وسط الحي الصيني تجد واحدا من أقدم مساجد سنغافورة وهو مسجد جامو المبني على النمط الهندي، وعلى بعد أمتار قليلة منه تجد معبدا هندوسيا وكلاهما محاط من الخارج بجو صيني.. منتهى التواؤم والانسجام بين الأديان والأعراق.

8- الحي المالاوي:

المالاي هم السكان الأصليون لسنغافورة، وحتى الآن فإن أكثر من **60%** من أسماء الأماكن والشوارع والمباني هي أسماء مالاوية، بل أن اسم سنغافورة أصلا ما هو إلا اسم مالاوي ونشيد سنغافورة الوطني كلماته بلغة المالاي. والمالاي هم الشعوب التي تسكن تلك المنطقة من العالم وتحديدا إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا كما أنهم يوجدون أيضا بأعداد أقل في دول مجاورة كتايلاند والفلبين، ويبلغ تعدادهم نحو **250** مليون وأغلبهم من المسلمين بل إن هناك نوعا من الترادف بين الانتماء للجنس المالاوي والانتماء للإسلام رغم وجود بعض المالاي من غير المسلمين، ولكن على سبيل الاستثناء. والحي المالاوي أو قرية المالاي حي يصغر في مساحته عن الحي الصيني، ويتكون من القرية المالاوية نفسها وهي عدد من المتاجر التي تم إنشاؤها على طراز واحد يحيط بها سور

خشبي مميز وتبيع المنتجات المالاوية التقليدية من ملابس وتحف، وبجوارها متاجر أقدم وأكثر بساطة تبيع أقمشة وملابس من ماليزيا وتايلاند والصين والهند، بالإضافة إلى مجمعين تجاريين متوسطين الحجم يبيعون كل شيء، والقاسم المشترك بين كل تلك المتاجر هو الانخفاض النسبي في أسعارها مقارنة بمتاجر وسط المدينة. ومن وجهة نظري فإن الحي المالاوي بصفة عامة منطقة غير جذابة، وذلك حتى يأتي شهر رمضان فتجد المنطقة وشارعها الرئيسي (تشانجي) وقد دب فيها روح جديدة قلبت كل شيء رأسا على عقب، فالأنوار تملأ كل متر والمتاجر تتلألأ بأنوار من كل لون وعشرات المحلات المؤقتة المتنقلة التي لا تدري من أين جاءت يقام بها سرادق خاص في قطعة أرض فضاء مخصصة لهذا الغرض، كلها تسهر طوال الشهر الكريم ولا تغلق أبوابها أبدا لتبيع كل شيء للمسلمين وغير المسليمن ولتتحول منطقة الحي المالاوي إلى أكثر مناطق سنغافورة إزدحاما منذ ليلة الرؤية وحتي نهاية يوم العيد أو **Hari Raya** وهي عبارة تعني يوم العيد بلغ المالاي . وعلى عكس الحي الصيني، فإن الحي المالاوي يلاصقه مجمعات سكنية حكومية **HDB** يسكنها المالاي بالدرجة الأولى، وإن كان بها عدد مساو تقريبا من الصينيين، وذلك حرصا من الحكومة على ألا يتمركز أي عرق أو دين في منطقة بعينها دون غيرها، بل إن الجميع يجب أن يكون لهم وجود في كل حي من أحياء سنغافورة وبالنسب التي تعكس التشكيل العام للمجتمع السنغافوري قدر الإمكان .

9- الحي الهندي:

جاء الهنود للمرة الأولى إلى سنغافورة ضمن قافلة رافلز عام **1819**، وقبل ذلك كان تعامل الهنود مع سنغافورة مقصورا على التجارة، أما في هذه المرة فقد جاء الهنود كجزء من التواجد البريطاني ليستقروا ويعملوا في تلك الجزيرة الصغيرة خدمة للتاج البريطاني. ولسبب ما فقد فضل الهنود الإقامة في منطقة منفصلة، واستمر الأمر على ذلك بعد وفاة رافلز وخاصة مع منتصف القرن التاسع عشر حينما زاد عدد الهنود المهاجرين للعمل في سنغافورة، وانتقل الهنود إلى المنطقة التي تسمى الآن بالهند الصغيرة **Little India** وهي منطقة مجاورة لوسط المدينة إلا أنها تختلف تماما عنها حيث يغلب عليها الطابع الهندي في كل شيء وتكثر بها المعابد الهندوسية والمتاجر التي تبيع المنتجات الهندية. ويوجد بالحي الهندي أو الهند الصغيرة كما يطلق عليها مسجد شهير يعد أحد اقدم مساجد سنغافورة وهو مسجد أنجوليا وفي مقابله يوجد أكبر متجر شامل في سنغافورة (مركز محمد مصطفى) والذي يعد المتجر الوحيد الذي يعمل 24 ساعة يوميا ويبيع كل شيء من السيارة إلى المسمار ومن الفاكهة إلى الكيماويات . والحي الهندي حاليا مثل الحي الصيني ليس حيا سكنيا بل هو حي تجاري بالدرجة الأولى، ولاشك أن تجربة التسوق هناك تعد متعة مختلفة تماما عن التسوق في متاجر وسط المدينة الأنيقة والمكلفة أيضا.

10 ـ سنتوزا:

وهنا حديث عن بقعة محببة للنفس للدرجة التي تزدحم فيها الكلمات وتعجز عن التعبير عن جمالها وورنقها. وسنتوزا هي أشهر بقعة سياحية في سنغافورة وواحدة من أجمل المنتجعات في آسيا والعالم ككل وتحتل مكانا مميزا على التصنيفات العالمية للمنتجعات الشاطئية، وهي أيضا درة السياحة السنغافورية بما تجتذبه من زوار يفوقون أي مكان آخر في سنغافورة (8 ملايين زائر سنويا). وسنتوزا جزيرة صغيرة جدا تقع في جنوب جزيرة يسنغافورة وعلى بعد أقل من كيلو متر منها ويصل الاثنان جسر معلق جميل التصميم. كانت سنتوزا (أو جزيرة بلاكانج ماتي سابقا) مهيأة طبيعيا لتكون قلعة عسكرية وهو ما أدركه البريطانيون الذين اتخذوا منها قاعدة عسكرية منذ القرن التاسع عشر وحتى عام 1967 قبل إعادتها لسنغافورة، وشهدت الجزيرة قصفا مكثفا من القوات اليابانية في الحرب العالمية الثانية، وشهدت استسلام القوات البريطانية للقوات اليابانية ثم الاستسلام الياباني للبريطانيين في نهاية الحرب عام 1945. وفي عام 1972 قررت الحكومة السنغافورية أن يتم تخصيص سنتوزا لتكون منطقة سياحية خالصة ومنذ ذلك الوقت تم انفاق نحو مليار دولار لتحويل الجزيرة إلى أجمل مكان في سنغافورة وقد كان. واليوم، وبعد العديد من التطويرات، غدت سنتوزا منتجعا جميلا به أربعة شواطئ خلابة وفنادق بها نحو 700 غرفة وعدد من المزارات السياحية الترفيهية التي من أبرزها بالطبع عالم تحت الماء، وهو متحف بحري يضم أحواض أسماك زجاجية ضخمة، ونفقا زجاجيا يمر داخل حوض مائي ضخم يمتلئ

بالعديد من أنواع الأسماك ومن بينها سمك القرش ويسبح معهم بعض السباحين المدربين، بحيث يمر الزائرون وسط النفق وهم يشاهدون تلك الأسماك، ذلك بالإضافة إلى العربات المعلقة على الكابلات أو التليفريك الذي يصل بين جزيرة سنغافورة الرئيسية وجزيرة سنتوزا، ليرى الراكب مشهدا جميلا للخضرة اللانهائية التي تلف الجزيرتين، ذلك بالإضافة إلى النافورة الموسيقية العملاقة والتي يحيط بها مدرجات تتسع لحوالي 4 آلاف شخص وتقدم عروضا ليلية بالليزر والمؤثرات البصرية المتقدمة التي تعرض صورا على رذاذ الماء الذي يندفع من عشرات الفوهات في النافورة، ويصاحب ذلك موسيقي منتقاة بعناية، وكذلك دفقات من النيران التي تخرج من فوهات خاصة في الأرض ليختلط الماء بالنار في تشكيلات بديعة لا توصف بالكلمات. وسنتوزا مكان رومانسي من الطراز الأول خاصة عند الغروب وبعده أيضا، فهناك العديد من الأماكن التي تم تصميمها لتستفيد من روعة النهار وبهاء الليل على تلك الجزيرة التي تبدو مكانا من الجنة. وسنتوزا مكان مثالي أيضا للعب والمرح وركوب الدراجات، ومكان لدراسة حياة النباتات والطيور والزواحف والحشرات التي تمتلئ بها الغابة الصغيرة التي تحتل وسط الجزيرة. أما شواطئ سنتوزا فهي أجمل شواطيء سنغافورة، وعلى الرغم من أن بحر الصين الجنوبي بطبيعته لا يعد جميلا بأي حال، فلا أمواج ولا نقاء مياه ولا حتى نسمات منعشة، إلا أن القائمين على تلك الجزيرة جملوا الشواطئ الصخرية واستوردوا لها الرمال وزرعوا فيها النخيل وأقاموا جزرا صناعية ولم يبق سوى أن يضعوا لتلك الشواطئ مستحضرات

للتجميل، ونجحوا في جعلها ملاذا جميلا لكل من يريد قضاء وقت جميل لاينسى.

ومن عجائب المكان..

وإذا كانت اللقطات السريعة السابقة قد حاولت تقديم بعض ملامح المكان، فإن لكل مكان عجائبه خاصة من وجهة نظر الغرباء وخاصة إذا كان هؤلاء الغرباء قادمون من بلاد لديها من الأحوال والأوضاع ما يختلف كليا وجزئيا عما يرونه في البلاد التي ذهبوا إليها . وعلى سبيل المثال لو حدثتك عن حكومة تكافح مع شعبها لكي ينجبوا ويكثروا النسل أو حدثتك عن دولة تدفع الملايين لكي تستورد رمالا أو حدثتك عن مساكن شعبية فاخرة وبتقسيط يمتد مدي الحياة، فلاشك أنك تجد لكل ما سبق وقعا غريبا وطريفا على أذنيك ولكنه في نهاية المطاف أمر حقيقي وواقعي في بلاد بعيدة جميلة اسمها سنغافورة.

استيراد الرمال:

قد يبدو هذا شيئاً غريباً ربما على بلادنا العربية التي لا يوجد فيها شيء أكثر من الرمال حتى أصبحت الرمال مضرب أمثالنا في الكثرة والوفرة، ولكنه حقيقة، ففي سنغافورة لا يوجد رمال على الإطلاق، فالجزيرة صخرية بركانية شديدة الخصوبة كمعظم جزر وأشباه جزر منطقة جنوب

شرق آسيا. ومع ازدياد الثروة والإحساس بأن المساحة الحالية للجزيرة لن تكون كافية للأجيال القادمة ظهرت في السبعينات فكرة ردم أجزاء من البحر وشهدت التسعينات مشروعات طموحة في هذا الصدد زادت من رقعة الجزيرة من **580** كيلو مترا مربعا إلى **700** كيلو متر مربع. ومن الشائع عندما تطالع بيانات أية دولة أن تجد تغيرا بالزيادة في حجم الناتج القومي أو في عدد السكان على سبيل المثال فهذا أمر طبيعي، أما أن تجد زيادة من عام لآخر في مساحة الدولة نفسها فإن هذا الأمر يبدو غريبا بالفعل وهو ما ينطبق على سنغافورة. ففي الوقت الذي تقرأ فيه عزيزي القارئ هذه السطور ستجد أن هناك تزايدا في بيانات سنغافورة المذكورة في صدر هذا الكتاب ليس فقط فيما يتعلق بعدد السكان أو متوسط دخل الفرد والناتج القومي مثلا، ولكن ستجد أيضا زيادة في مساحتها التي تزيد عاما بعد عام بسبب المشروعات الطموحة التي قامت تقوم بها الحكومة لردم البحر. ولا شك أن ردم البحر يعد من أبرز علامات القوة الاقتصادية للدولة نظرا لتكلفته الباهظة للدرجة التي جعلت الدول الرائدة في هذا المجال كهولندا تتوقف عن عمليات الردم، إلا أن الأمر بالنسبة لسنغافورة يعد خطا استرتيجيا ينبغي الاستمرار فيه، وسبحان من علم الإنسان ما لم يعلم في إعمار الارض والانتفاع بها ومد رقعتها. وفي مقابلة جمعتني بأحد كبار المسئولين في واحدة من المؤسسات السنغافورية العملاقة العاملة في مجال التنمية والتعمير ذكر لي أن تكلفة ردم قدم مربع واحد من الأرض تصل إلى مائة دولار سنغافوري أي ما يوازي **65** دولار أمريكي، ولما أبديت دهشة شديدة لهذا الرقم الكبير

الذي يعني عشرات الملايين من الدولارات لردم منطقة صغيرة، ذكر لي أن تلك التكلفة ترجع بالطبع لعمق البحر في بعض المناطق المطلوب ردمها وأيضا لعدم توفر الرمال التي تعد من المكونات الأساسية لتربة الردم، وهو ما يدفع سنغافورة لشراء الرمل من أقرب مصادره وهو إندونيسيا ومن الشائع أن تجد في مواقع الردم في سنغافورة سفنا عملاقة يسموها حاملات الرمل تم تركيب مضخات عملاقة على متنها تقوم بسحب الرمال من على ظهر هذه السفن وضخها عن بعد في الهواء فيما يشبه النافورة أو المدفع العملاق لتسقط تلك الرمال في منطقة الردم كمرحلة أولى في هذه العملية التي تبدو أغرب من الخيال يليها إنزال بعض المعدات لدك طبقات الرمال التي تم القاؤها ويلي ذلك عمليات متعددة لحقن تلك التربة وتثبيتها قبل وضع طبقات صخرية وطينية علوية ثم زرع بعض الأشجار عليها وتركها قبل إقامة أية انشاءات كبيرة لمدة خمس سنوات على الأقل لضمان ثبات التربة.

وقد استفادت سنغافورة استفادة كبيرة من المناطق التي تم ردمها حتى الآن وربما أشهر مثال على ذلك منطقة المطار وما حولها. فعندما تهبط في مطار سنغافورة قد يكون من الصعب أن تتصور أنه حتى عشرين عاما ماضية كان ذلك المطار وما حوله جزءا من بحر تتلاطم فيه الأمواج والأسماك ليصبح الآن ممرات هبوط وإقلاع وصالات سفر ووصول.

الصناعة:

الحديث عن الصناعة في سنغافورة لا يعد حديثا عن تاريخ بعيد كما هوالحال في الحديث عن التجارة، وعلى الرغم من أن التصنيع بدأ في سنغافورة منذ ما قبل الاستقلال عام **1965** إلا أن الطفرة الحقيقية التي وضعت سنغافورة وصناعتها في مصاف الدول المتقدمة لم تبدأ إلا في السبعينيات ولم تظهر ثمارها المبهرة إلا في النصف الثاني من الثمانينات.

وقد تأثرت الصناعة في سنغافورة بحجم الدولة والسكان إلى حد كبير فدولة صغيرة الحجم قليلة السكان لا تناسبها الصناعات الثقيلة التي تحتاج لمساحات كبيرة وأيدي عاملة وفيرة، وعلى الرغم من أن الكثيرمن الدول ترى في تلك الصناعات الضخمة كصناعة الحديد والصلب والمعادن بصفة عامة وصناعات السفن والسيارات والمعدات الثقيلة، ترى فيها بعدا استراتيجيا يؤكد قوة الدولة ومكانتها، إلا أن السنغافوريين كان لهم رأي آخر، فقد انتهجت الحكومة منذ السبعينات منهج الاهتمام بالصناعات التي تنتج ما خف وزنه وغلا ثمنه. ومعنى ذلك أنك تجد في سنغافورة ذلك النوع من المصانع الصغيرة الحجم القليلة العدد التي تنتج مكونا فائق الدقة ويحتاج لتكنولوجيا لا توجد إلا في أكثر الدول تقدما، وبالتالي فإن هذا المصنع ينتج ويحقق ربحا يفوق ما يحققه مصنع جرارات أو سيارات على سبيل المثال. ففي سنغافورة تجد مصنعا لمعالجات الكمبيوتر (**processor**)، وهو أغلى مكونات هذا الجهاز، ولا تجد كثيرا مصنعا لإنتاج الكمبيوتر بالكامل وتجد مصنعا لإنتاج أنبوب

الإلكترونات في جهاز التليفزيون، ولا تجد مصنعا لإنتاج التليفزيون بالكامل وتجد مصنعا لإنتاج المواد الفعالة للأدوية وتلك تتطلب تقنية عالية وتحقق ربحا أعلى بكثير من ربح إنتاج الدواء في صورته النهائية وهكذا. وكان لصناعة الإلكترونيات مكانا مهما في هيكل الصناعات السنغافورية منذ السبعينات وحتى الآن، إلا أن هناك صناعات أخرى أصبح لها ثقل كبير صناعة الكيماويات والصناعات الهندسية الدقيقة وأذكر في ذلك أنني تعرفت يوما على شخص بدا لي على قدر كبير من الثراء، وعندما تحدثت معه عن عمله ذكر لي أنه يعمل مهندسا في شركة كبيرة كل وظيفتها إنتاج الأسطوانات المطاطية في طابعات الكومبيوتر وهي الأسطوانات التي تتولى سحب الأوراق وضبطها لتتم الطباعة عليها وهي جزء لا يلفت نظرنا كثيرا، إلا أن الرجل قضى نصف وقت العشاء الذي كنا مدعوين إليه، يشرح لي كيف أنه إذا لم يتم صنع تلك الأسطوانات بدقة بالغة فسوف لا تعمل الطابعة أو تنتج صورا دقيقة، وكان كافيا لإقناعي بأهمية ما يقول أن يذكر لي حجم أعمال شركته الذي يبلغ مئات الملايين. وشخص آخر يعمل في شركة مهتمها تعقيم أماكن صنع أشباه الموصلات التي تدخل في صناعة الدوائر الإلكترونية الداخلة تقريبا في كل شسء حولنا وبدون هذا التعقيم الذي يعد المرحلة الأولى الحاسمة في صناعة الإلكترونيات فلن تعمل الدوائر الإلكترونية أو سيقصر عمرها الافتراضي. نفس الأمر بالنسبة للأقراص الصلبة **hard disc** لأجهزة الكمبيوتر التي يوجد في سنغافورة أكبر مصنع في العالم لإنتاجها وغير ذلك كثير من المكونات الخفيفة الوزن والحجم الغالية

الثمن والأهمية. وانطبق نفس الأمر على مشروع سنغافورة الطموح لصناعات التكنولوجيا الحيوية والذي قام على استقطاب علماء من مختلف أنحاء العالم وإعطائهم كل الإمكانيات دون حدود لكي ينافسوا مشروعات مماثلة في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكوريا الجنوبية لانتاج أدوية جينية تعمل على علاج الأمراض المزمنة التي لا علاج لها حاليا كالسكر والسرطان عن طريق التعامل مع خريطة الجينات الوراثية الموجودة لدى الإنسان فيكون علاجها جذريا، بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك صناعات عادية في سنغافورة إلا أنها صبغت بصبغة التفوق السنغافوري فأصبحت الأولى على مستوى منطقة جنوب شرق آسيا كصناعات التشييد والبناء وانشاء الطرق والموانئ، وكذلك الخدمات المالية والمصرفية والسياحية، ولسنغافورة فيها كلها باع وصيت ذائع على مستوى آسيا والعالم ككل بنته تلك الدولة الصغيرة في نحو عقدين من الزمان لا أكثر.

التجارة وإعادة التصدير:

التجارة هي أصل هوية وشخصية سنغافورة الحديثة، وكان لموقعها المتميز على رأس منطقة مضايق جنوب شرق آسيا دور كبير في تشكيل تلك الشخصية، وعلى الرغم من أن هذا الموقع كما ذكرنا ليس فريدا من نوعه كموقع قناة الوسويس أو قناة بنما على سبيل المثال إلا أن البريطانيين عرفوا كيف يستغلونه وتبعهم الصينيون الذين شجعهم

البريطانيون على الهجرة إلى سنغافورة في خلال القرن التاسع عشر. والتجارة هي أهم مكونات الاقتصاد السنغافوري العملاق والشريك الأكبر فيه، والمقصود بالتجارة هنا الوساطة التجارية بين أي عميلين أو زبونين في أي مكان على خارطة العالم. والقصة باختصار يا عزيزي القارئ أن السنغافوريين بدأوا في القرن الماضي تماما "كالبمبوطية" في مصر يشتري من المراكب التي تمر عليه ثم يبيع ما اشتراه لمركب أو لأي زبون آخر. وبمرور الزمن تحول "البمبوطي" الشاطر إلى مؤسسات تطبق نفس الفكرة، ولكن على نطاق أكبر بكثير وهو ما يسمى بإعادة التصدير، فميناء سنغافورة الذي يعد ثاني أكبر ميناء للحاويات في العالم يمتلئ ببضائع جاءت من كل مكان في روسيا والعالم، وبالطبع لن تدخل بأكلمها إلى السوق المحلي الصغير (4 ملايين نسمة)، ولكنها معدة لكي يتم إعادة تصديرها بسعر مربح إلى طرف ثان فضّل أن يتعامل مع الوسيط السنغافوري حتى يكسب بضاعة جيدة لا غش فيها ولا فهلوة ومعاملة أمينة ومواعيد دقيقة لا تختل، ففي مجال الأعمال الوقت يساوي المال، بل هو أحيانا أهم منه والجودة هي روح البضاعة التي قد تجعل الجميع يركضون وراءها أو يزهدون فيها ويلقونها في البحر. وأذكر أنني قابلت يوما رجل أعمال سنغافوري جاوز السبعين شرح لي كيف أنه يقوم منذ أكثر من أربعين عاما بعمل واحد فقط در عليه الملايين بل عشرات الملايين، وهو أنه يصدر شطة من فيتنام إلى الهند!! ولم أستطع أن أمنع لساني من الانطلاق سائلا وهل الهند تستورد شطة؟ وهل المستورد الهندي لا يستطيع الوصول بنفسه إلى مصدر الشطة في فيتنام؟ وكيف

أصلا يتعامل مع فيتنام التي كانت حتى أقل من ثلاثين عاما في حرب ضروس، وظلت حتى خمس أعوام ماضية مغلقة أمام التجارة العالمية على حد ما كنا نعلم ونقرأ؟ ولم يكن من الرجل إلا أن رد بابتسامة هادئة، ليست صافية على الإطلاق، قائلا إن البيزنس يسري في كل مكان من العالم كالهواء لا تستطيع منعه أو وقفه حتى في ظل أتون الحروب، وأوضح لي أن الشطة الفيتنامية المميزة لها سوق رائج في مناطق من الهند، وأن التجار المتعاملين في تلك البضاعة في الهند وفيتنام يعرفون بعضهم ولكنهم يفضلون التعامل عن طريق هذا التاجر أو الوسيط السنغافوري ضمانا للجودة وللتوقيت وحسن التغليف وكلها عوامل تلعب دورا هاما في الإبقاء على القيمة العالية لهذا المنتج؟ القيم من وجهة نظر كل الآسيويين؟ في حالة جيدة وهو ما لا يضمنه، سوى هذا الرجل!! وكان طبيعيا أن تنشأ على أكتاف صناعة إعادة التصدير في سنغافورة؟ وأقصد هنا عامداً تسميتها بالصناعة؟ "صناعة" أخرى شقيقة وهي صناعة الخدمات المالية والمصرفية فائقة التميز ومرة أخرى أقصد تسميتها بالصناعة حتى لو كانت كتب الاقتصاد تسميها خدمات. فسنغافورة هي واحة البنوك العالمية والآسيوية في جنوب شرق آسيا بل وآسيا كلها والبنية التحتية التي توفرها سنغافورة لعمل تلك المؤسسات البنكية والمالية يندر أن توجد في مكان آخر في تلك المنطقة من العالم .

السياحة:

سنغافورة بلد سياحي من الطراز الأول بكل المقاييس، وعلى الرغم من أنها ليست من بين أكبر الدول المتلقية للسياح في العالم، إلا أن استقبالها لثمانية ملايين سائح كل عام يمثل في حد ذاته معجزة لبلد لا تملك شيئا يذكر من المقومات الطبيعية للسياحة، فالجو حار رطب على مدار العام تقريبا، وليست هناك آثار قديمة وليست هناك مناطق يغلفها سحر الطبيعة، ولكن عوضا عن كل ذلك هناك بشر يعرفون كيف يجعلون من إجازة السائح وقتا جميلا لا ينسى؛ فالفنادق والشوارع وأماكن الشراء والحدائق وأماكن الترفيه البرىء وغير البرىء والشواطئ التي تم تجميلها ولم تكن من قبل هذا التجميل جميلة على الاطلاق، وقبل وبعد كل هذا شركات السياحة بالغة التنظيم والخبرة التي تعرف كيف تقنع الزائر بقضاء إجازته في تلك الجزيرة الصغيرة، كل ذلك جعل من سنغافورة قبلة للسائحين في منطقة جنوب شرق آسيا وجعل السياحة وما يرتبط بها من خدمات وصناعات من أهم الأنشطة الاقتصادية في سنغافورة، بل ونقول إنها جعلت من المواطن السنغافوري شخصا مؤهلا بطبعه للتعامل الإيجابي مع السائحين حتى ولو كان بطبعه شخصا جافا، فالتعامل الجيد مع السائحين ينبع من إدراك أنهم مصدر مهم للدخل والرزق بل ويذهب الأمر إلى أبعد من ذلك بكثير عندما يرى السنغافوريون في السائحين القادمين لبلادهم زبائن وشركاء أعمال محتملين قد يقبلون على التعامل مع السنغافوريين حبا في بلدهم واقتناعا بأنها واحة جدية ونشاط ونظام في تلك المنطقة من العالم. وهناك العديد من القصص التي تروي عن

مؤسسات عالمية ضخمة اختارت سنغافورة مقرا لها في جنوب شرق آسيا أو في آسيا كلها، ووجدت فيها أفضل البقاع التي يمكن أن تكون موطئ قدمها ومقرها الإقليمي في تلك المنطقة الهامة من العالم.

المناخ

سنغافورة تقع على خط الاستواء وبالتحديد على الدرجة الأولى شمالا، وبالتالي فهي تقع في واحد من أصعب الأقاليم المناخية في العالم وتشاركها في هذا الأقليم أكثر دول العالم فقرا وتخلفا في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. ولو افترضنا أن أحدا استقل مركبة ما وطاف بها فوق خط الاستواء حول الكرة الأرضية فإنه لن يجد في طريقه هذا بقعة تقع على خط الاستواء أكثر تقدما من سنغافورة التي تعد مثالا حيا وواضحا يكسر نظرية ربط التخلف بارتفاع درجة الحرارة. فالجو الاستوائي حار رطب على مدار العام وتكاد لا تكون هنا فصول، فدرجة الحرارة على مدار العام تتراوح نهارا ما بين31 إلى 35 وليلا ما بين 23 و 27 مئوية والرطوبة ما بين 85 إلى 100%، وهو ما يجعل الإنسان يشعر بدرجات الحرارة السابقة وكأنها أعلى بعشر درجات على الأقل مما هي عليه، ولا توجد نسمات هواء إلا فيما ندر واجهزة التكييف أمر حتمي تقريبا في كل مكان عدا الأماكن المرتفعة، حيث تبدأ نسمات الهواء في الظهور والتأثير، ذلك بالإضافة إلى الأمطار الغزيرة على مدار العام. وعلى الرغم مما سبق فقد نجح السنغافوريون في إحراز التقدم وبشكل يفوق جيرانهم

الواقعة بلادهم في نفس الإقليم المناخي في إندونيسيا وجنوب ماليزيا وسريلانكا ووسط الهند ووسط افريقيا والكاريبي وأمريكا الوسطي. والواقع أن الشواهد تؤكد أن سنغافورة لم تجد طريقها إلى التقدم إلا عندما توفر لها عاملان رئيسيان: الأول هو مهاجرون جاءوا من بلد بعيد تماما عن سنغافورة وهو الصين، والثاني هو توفير المناخ الاجتماعي الاقتصادي السياسي الملائم لهؤلاء المهاجرين لكي يعملوا وينتجوا ويتفوقوا على نظراء لهم فضلوا؟ أو أجبروا؟ على البقاء في وطنهم الأم؟ وهو الصين، حتى جاءت هؤلاء الباقين في الصين فرصتهم في العصر الحاضر فبدأوا يتفوقون، ويبدو أن حدود تفوقهم هي السماء.

الأسعار:

سنغافورة من أغلى بلدان العالم وحتي بمقياس معدل الدخل الحقيقي والذي يعني قسمة متوسط سعر السلع على متوسط دخل الفرد، فإن الأسعار تظل عالية نسبيا، لكن هناك فرصة للمواطنين أكثر من الأجانب في الحصول على احتياجاتهم بأسعار أرخص، إما من خلال ما توفره لهم الدولة من تعليم مجاني أو تقسيط طويل الأمد للمساكن، أو من خلال انخفاض سعر الأطعمة التي يقبل عليها المواطنون دون الأجانب المقيمين والذين يجدون سنغافورة – دون شك – مكانا غاليا ليس فقط على نفوسهم ولكن أيضا على جيوبهم!

وإليك عزيزي القارئ بعض الأمثلة لبعض السلع بعد تحويل أسعارها إلى الدولار الأمريكي: كيلو اللحم 19 دولارا، كيلو الطماطم 2 دولار، حلاقة الشعر 12 دولارا، البيضة 35 سنت، رغيف خبز 2 دولار، لتر البنزين 1.8 دولار، أما الأجهزة الإلكترونية والكهربائية فهي أرخص من بقية دول المنطقة إلى حد كبير، وأرخص أيضا من الكثير من دول العالم. وقد دعمت الأسعار الغالية من روح الحرص التي قد يراها بعضنا بخلا لدى الإنسان السنغافوري، ولكنه حرص مبرر طالما أن لكل شيء ثمنا باهظا، خاصة ما يتعلق بالمرافق العامة كالكهرباء والمياه والغاز والبنزين. والسبب الأساسي في ارتفاع الأسعار؟ خاصة أسعار الطعام – في سنغافورة يتمثل في أن الأغلبية الساحقة من تلك الأطعمة؟ إن لم يكن كلها؟ مستورد من الخارج خاصة ماليزيا وأستراليا فليست هناك زراعة تقريبا في سنغافورة، فهذا النشاط يعد ؟ نسبيا – غير مجد اقتصاديا من وجهة نظر المواطنين والحكومة وإن كان هذا التوجه ليس معلنا بالطبع. فضلا عن ذلك فإن الضرائب وليس الجمارك – التي تفرضها الحكومة على الأفراد والشركات؟ وإن كانت لا تصل للمستويات الأوروبية والأمريكية، إلا أنها تسهم في رفع مستويات الأسعار إلى حد كبير.

شراء سيارة؟ حلم العمر:

إن امتلكت سيارة في سنغافورة فأنت رجل غني، والقصة باختصار أن الحكومة رأت أن هذه المدينة الصغيرة يمكن أن تمتلئ بالسيارات في

غضون سنوات قليلة للدرجة التي لا تصبح فيها قادرة على السير، وبالتالي فلابد من فرض ضرائب باهظة تعجيزية على السيارات تجعل من أولئك القادرين على امتلاك سيارة في أقل حدود ممكنة. وفي ضوء ذلك ابتكرت سنغافورة نظاما لا مثيل له في العالم وهو طرح رخص تسيير السيارات في مزاد عام غير علني!! بمعنى أنه إن كانت الحكومة تنوي منح ألف رخصة تسيير هذا العام وفقا للطاقة الاستيعابية للطرق، فإن تلك الرخص سوف تطرح في مزاد غير علني وعلى الراغبين التقدم بمزايداتهم في أظرف مغلقة، وأعلى ألف عرض هم الذين سيحصلون على تلك الرخص، وإن تقدم عدد أقل من الألف فسيكون هؤلاء المتقدمون حتى لو فردين هم المحددين لسعر رخصة التسيير أو "شهادة تخويل تسيير السيارة" كما يسمونها في سنغافورة. وتتراوح فئات تلك الشهادة وفقا لسعة محرك السيارة وغالبا ما تصل إلى نحو أربعين ألف دولار أمريكي للسيارة الواحدة، أي ما يفوق بكثير ثمن السيارة ذاتها.

في المقابل توفر الدولة نظام نقل جماعي يضاهي ما لدى أكثر الدول الأوروبية تحضرا، فأتوبيسات النقل العام فاخرة ومكيفة ومجهزة أيضا بالتليفزيون وشبكة المترو تغطي المدينة من شرقها لغربها ومن شمالها لجنوبها، والتاكسي متاح ومكيف وبسعر يعد معقولا نسبيا. وعلى الرغم من ذلك فإنك تجد في الشوارع السنغافورية عددا ضخما من السيارات وليس أي سيارات بل الفاخرة منها، ورؤية لامبورجيني أو فيراري أو جاجوار أو رولز رويس تقف بجوارك في إشارة المرور هو مشهد لا يلفت الأعناق، كما يحدث في بلادنا أما المرسيدس والبي إم دبليو فتكادان

تكونا سيارات شعبية!!. والسبب لا يرجع فقط إلى كثرة عدد الأغنياء في هذا البلد، ولكن أيضا إلى أن البنوك وجدت في النظام الصارم الباهظ لمنح رخص تسيير السيارات فرصة ذهبية لتقرض كل الراغبين في شراء سيارة، فتجد البنوك تقدم عروضا جاهزة لتقسيط ثمن السيارة، ومعها ثمن شهادة التسيير وتمتد الأقساط إلى عشرين عاما في بعض الأحوال وكثيرون يقبلون من أجل تحقيق حلمهم بامتلاك سيارة.

الالتزام بقواعد المرور من علامات التحضر والكثيرون يحكمون على تحضر وتقدم البلاد التي يزورونها من خلال إطلالتهم الأولى على نظام المرور فيها، ففي عالم اليوم أصبح مظهر الانضباط المروري ليس مجرد مشهد عابر يعبر عن يسر الحياة وانتظامها، بل هو شهادة معتمدة لا تقبل التزوير عن تحضر المجتمع والدولة أو تخلفهما.

والمرور من وجهة نظري يعكس الكثير عن أي بلد من البلاد، ليس فقط التحضر ولكن أيضا الإطار العام لسلوك الناس، فمن يتردد في أن يكون وقحا في التعامل المباشر مع الناس ربما يجد فرصته أكثر في الشوارع أثناء قيادة سيارته بشكل خطر أو في عدم مراعاة الآخرين، وهذا النوع يوجد في كل مكان من العالم ولا يكون الرادع لمثل هؤلاء سوى وجود قواعد صارمة للمرور تطبق على الجميع دون استثناء حتى لو كانوا أقارب فلان أو أصدقاء علان فالمساواة في تطبيق القانون هي التي تعطيه صفة القانون وبدون المساواة يتحول القانون إلى نفاق لأنه يطبق على البعض ويغض النظر عن آخرين. والانضباط المروري في

سنغافورة – كما في أي بلد متحضر؟ يسري على الراكب والمترجل على السواء وهو جزءمن السلوك والمظهر العام للإنسان، فإن أفسحت الطريق لغيرك فهذا إعلان عن الملأ يفهمه الجميع دون كلام أنك إنسان متحضر، وإن انتظرت الإشارة الخضراء لتعبر الشارع، فهذا من قبيل الحرص على المظهر اللائق تماما كالأناقة والنظافة الشخصية، والعكس صحيح في كل ما سبق وهذا المفهوم أكثر حضورا وفاعلية في الشوارع من عقوبة الغرامة التي تطبق على الجميع دون استثناء، وقد شاهدت بنفسي سيارة رئيس الجمهورية وهو بداخلها تقف في إشارة مرورية، وليس في حراستها سوى سيارة واحدة فقط يوجد على ظهرها لافتة مضيئة تطلب في أدب جم من السيارات الأخرى إبقاء مسافة بينها وبين سيارة الرئيس.

ولم أجد شرطيا يغلق إشارة كانت خضراء لمرور موكب إلا لو كان هذا الموكب لرئيس دولة أجنبية كنوع من التكريم الاستثنائي للغاية أما رئيس سنغافورة ورئيس وزرائها فهو يلتزم قبل غيره بالقواعد.

أزمة السكان:

تعودت عندما أتعارف مع عدد من الناس في أية مناسبة أن يسألوني عن تعداد السكان في بلدي، ويبدو أن الإجابة كانت دائما مبهرة بالنسبة لهم، خاصة أن مفهومهم لتعداد السكان أنه يعني بالضرورة أمرين كلاهما يصب في مصلحة الاقتصاد وهما توفر الأيدي العاملة واتساع السوق.

ودون تعليق على ما سبق، فإنه بالنسبة لسنغافورة فإن الحجم السكاني كان دائما يعني صحة ما سبق، فالجميع يعملون والبطالة في أضيق نطاق لها وعندما بلغ حجم البطالة 4% عام 2002 كان ذلك بمثابة كارثة غير مسبوقة في تاريخ هذه الجزيرة الصغيرة وهذا الشعب الذي اعتاد أن اليد البطالة أولى بها أن تقطع، وطالما تمنت الحكومة السنغافورية أن يكون عدد السكان أكبر حتى يكون السوق أكبر، وبالتالي تتوفر لديه إمكانيات المنافسة مع الأسواق الأخرى المجاورة. ومن هنا فإن أزمة السكان في سنغافورة هي أزمة ندرة وليست أزمة انفجار سكاني وهو ما بدا لشخص مثلي، جاء من بلد تعاني انفجارا سكانيا، أمرا مسليا وطريفا في مراقبته. فالحكومة تكاد تتشاجر مع المواطنين حتى يتزوجوا وينجبوا، المهم أن يصل عدد السكان من 4 ملايين إلى 20 مليونا في أقرب فرصة ممكنة. أما زيادة العدد عن طريق فتح باب الهجرة فهي ليست حلا محبذا لدي الحكومة، وإن كانت الظروف قد أجبرت الحكومة على تبنيه في بعض الفترات إلا أنه ما زال يتم في أضيق نطاق مقارنة بدول أكبر بكثير مستقبلة للمهاجرين ككندا وأستراليا. ولأن المشكلة في سنغافورة ليست مشكلة موارد غزيرة تحتاج لسكان أكثر حتى يتم استغلالها بشكل أمثل، فإن سنغافورة تنتهج منهجا حذرا تجاه زيادة السكان فهي لا تريد مهاجرين مغامرين يأتون من بلادهم ليأخذوا الجنسية ويعملوا ويكسبوا فترة ثم يرجعوا إلى بلادهم التي هي حضاريا وثقافيا في الغالب أكثر تأثيرا وسطوة من سنغافورة التي لا تملك من ذلك الشيء الكثير، وعلي سبيل المثال فإن مهاجرا من المكسيك مثلا سيجد ألف عنصر جذب سيستمر

في ربطه بوطنه الأصلي وستكون سنغافورة في هذه الحالة مجرد مقر عمل وأكل عيش، لذلك فإن قانون الهجرة في سنغافورة بالغ الصرامة، فمن حق أي إنسان وثقت فيه مؤسسة سنغافورية واحتياجاته ليعمل فيها أن يبقى في سنغافورة ويحصل على إقامة دائمة من أي نوع، إما أن يتحول لمواطن سنغافوري ويحصل على الجنسية السنغافورية، فإن هناك شروطا صارمة وأولها أن يتخلى عن جنسيته الأصلية تخليا تاما دون رجعة، ضمانا للولاء المطلق. وهناك آراء ترى أن زيادة عدد سكان سنغافورة عن الحجم الحالي سوف يقلل من جمالها ورونقها وأن ازدحام تلك الجزيرة الصغيرة بالسكان ربما يزيد من قوة العمل بعد **30** عاما ولكنه سيأتي على حساب "جودة" الحياة فيها مما قد يؤثر على حركة السياحة الضخمة التي تفد إليها.

المساكن الشعبية:

80 % من مواطني سنغافورة ومقيميها يعيشون في مسكان شعبية بنتها الحكومة على مدى الأربعين عاما الماضية، وأنشأت لذلك هيئة قومية قوية وثرية هي مجلس تطوير الإسكان، هي التي تنشئ وتدير تلك المساكن التي لا يخلو منها حي واحد في سنغافورة. والمساكن الشعبية التي نتحدث عنها ليست مساكن شعبية بالمعنى الذي نعرفه ويتبادر لأذهاننا، فهي مساكن بالغة الأناقة والنظافة والتنظيم وبها وحولها كل المرافق التي تتوفر في أي سكن متميز، صحيح أنها لا توصف بالفخامة، ولكن أناقتها ونظافتها

وتميزها والمرافق المحيطة بها والمواصلات الميسرة التي تمتد اليها تجعلها حلم لأي إنسان من دول العالم الثالث أن يجد فيها شقة. والمساكن الشعبية أو الحكومية حق لكل مواطن كل المطلوب أن يتقدم لشرائها بالتقسيط، والأقساط قد تكون على عشرة أو عشرين أو حتى أربعين سنة المهم أن يجد الجميع المأوى والسكن اللائق. والمساكن الشعبية ثلاث مستويات فمنها القديم الذي يجري تجديده وتحديثه وهي تلك التي مضي على بنائها أكثر من 25 عاما، وهناك التي بنيت منذ نحو عشر سنوات، أما المساكن الشعبية الفاخرة فهي تلك التي تتمتع بمميزات إضافية ثانوية في معظمها وكما قلنا فإن هناك حداً أدنى لمستوى هذا النوع من المساكن لا تسمح الحكومة بأقل منه. والأهم في موضوع المساكن الشعبية في سنغافورة هو الاهتمام والالتزام بصيانتها ونظافتها دون كلل أو ملل، وكأن من يسكنونها هم كبار القوم وخاصتهم.

وبعد عزيزي القارئ فقد كان هذا الفصل محاولة لإلقاء الضوء على الحياة في سنغافورة، ونظرا لأن الواقع أكثر غني ورونقا من أي كتاب، ونظرا لأنه ليس من سمع كمن رأى، فإن ما سبق لم يكن محاولة لتعبئة الواقع وسكبه على ورق أو في صور، ولكنه كان محاولة لإلقاء الضوء على بعض جوانب الحياة في بلد بعيد، ووصف تلك الحياة بين لفظي كان وأصبح ليس من باب الانبهار المطلق ولكن من باب الوصف الأمين والنقل الموضوعي.

وختاما لن أنسي ما حييت كيف كان اليوم الأخير لي في سنغافورة، يوم أن أكملت استعداداتي للرحيل عن هذا المدينة الرائعة التي باتت تحتل مكانا خاصا في العقل والقلب أيضا. ففي هذا اليوم استعرض عقلي رغما عني شريطا طويلا وكثيفا من الذكريات عمرها أربع سنوات. وأغرقتني الذكريات في بحر تمتزج فيه مقادير هائلة من شجن الرحيل وتأمل فيما جمعته في جعبتي من تلك السنوات الأربع من خبرات ودروس، وعدم تصديق أنني سأرحل دون أمل كبير في العودة. وقبل كل ذلك وبعده أمنية شديدة العمق والصدق في أن أري بلادي تنقل وتستفيد من أؤلئك الذين خطوا خطوات واسعة ناجحة في تحقيق التنمية الحقيقية وليس تنمية الشعارات. لقد وعدت القارئ الكريم أن يخلو كتابي من المقارنات المباشرة بين واقع بلادنا العربية وبين سنغافورة لكنني على ثقة من أن تلك المقارنة لاشك وأنها قفزت قفزا إلى خاطر القارئ وبصيرته في مواطن كثيرة من هذا الكتاب. قديما تعلم الشرق والغرب من العرب والمسلمين ونقلوا عنهم علومهم وحضارتهم وثقافتهم وأسلوب تفكيرهم، إلا أن العرب المسلمين لم يصلوا إلى ما وصلوا إليه إلا عندما اجتهدوا في تعلم؟ وليس فقط نقل – ما كان لدى الحضارات الأخرى السابقة لهم، وهذا دليل على أن التعلم والاستفادة من الآخرين شرط للتقدم وليس عيبا. فالواقع أن العيب هو إما أن أرفض التعلم من غيري تحت أي مسمي من المسميات، أو أن أكتفي بالنقل للقشور والجلوس في مقعد المتلقي وليس مقعد المشارك.

وعلى قدر تقدم الاتصالات وما توحي به من أن التعلم والنقل بات في عصرنا الحاضر أسهل من العصور السابقة، إلا أن الواقع يؤكد أن النقل والتعلم بات عملية أكثر تعقيدا وتشابكا مما كانت عليه في العصور السابقة ولكنها أيضا أكثر أهمية. سنغافورة دولة صغيرة حجما، كبيرة في العديد من الأشياء الأخري وهي نموذج لا تتجاهله أكبر الدول في العالم وتنظر إليه بكل إعجاب وتقدير كدولة استطاعت أن تصنع معجزة من لا شيء وعلينا في عالمنا العربي أن ننظر إليه أيضا بهذا التقدير، ونحاول أن نمد جسور التعاون والاستفادة المتبادلة معه مستغلين ما بيننا وبين تلك الدولة الصغيرة من علاقات سياسية متميزة وتاريخ لا يحفل إلا بالاحترام المتبادل والتعاون الذي لم يترجم – بالقدر الكافي وللأسف – حتى الآن إلى الأهم، وهو التعاون الاقتصادي والتكنولوجي وهو لاشك بيت القصيد في هذا العصر.

الفهرس